عبد الرحيم ابو حسين

لبنان والإمارة الدرزية في العهد العثماني

وثائق دفتر المهمة 1546-1711





دار النهار

عبد الرحيم أبو حسين

لبنان والإمارة الدرزية في العهد العثماني

وثائق دفتر المهمة 1546-1711



دار النهار

صدر هذا الكتاب بالإنكليزية تحت عنوان
The View From Istanbul
Ottoman Lebanon and the Druze Emirate
in the Ottoman Chancery Documents, 1546-1711
Center for Lebanese Studies, Oxford
and
I. B. Tauris Publishers, London. New York

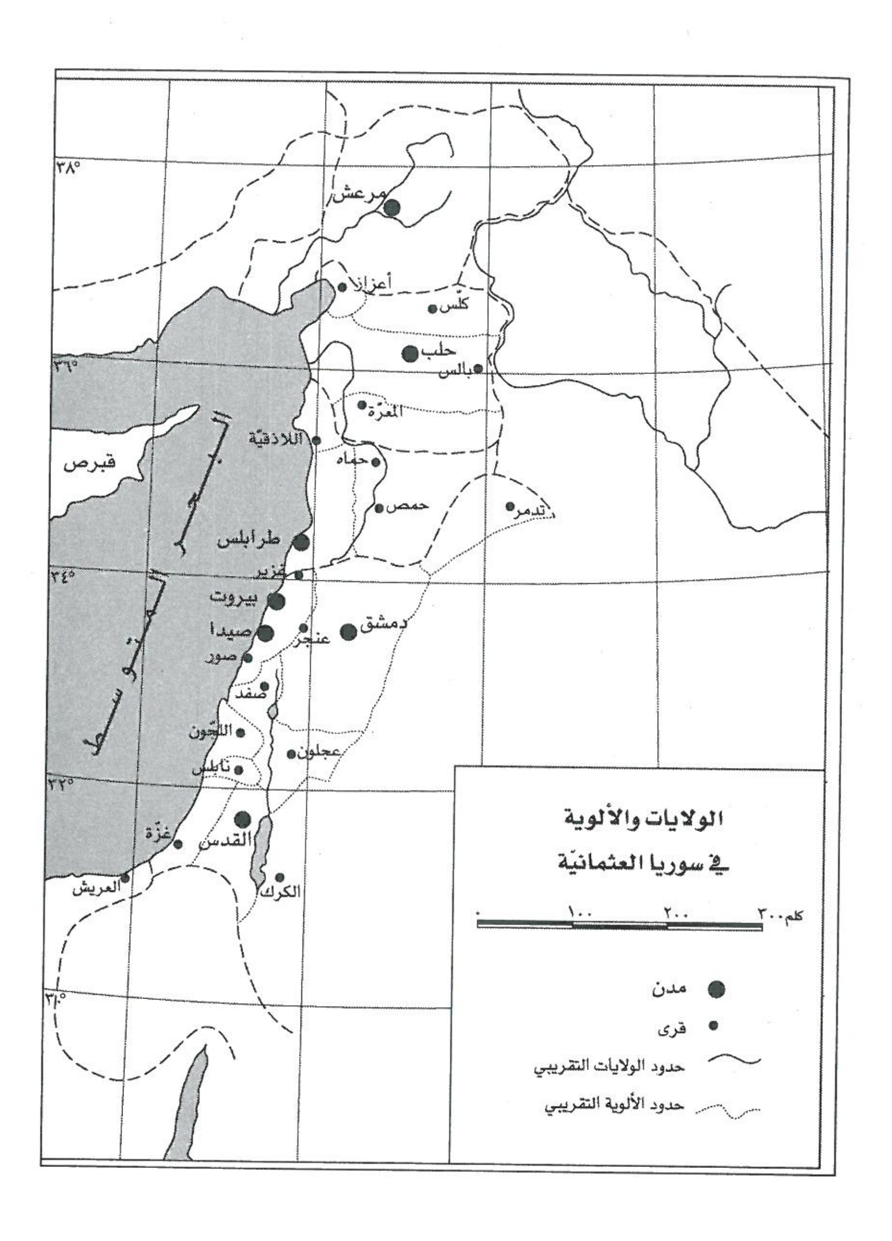
كانون الأول، 2005
ص. ب 226-11، بيروت، لبنان
فاكس 561693-1-961
darannahar@darannahar.com
ISBN 9953-74-062-3

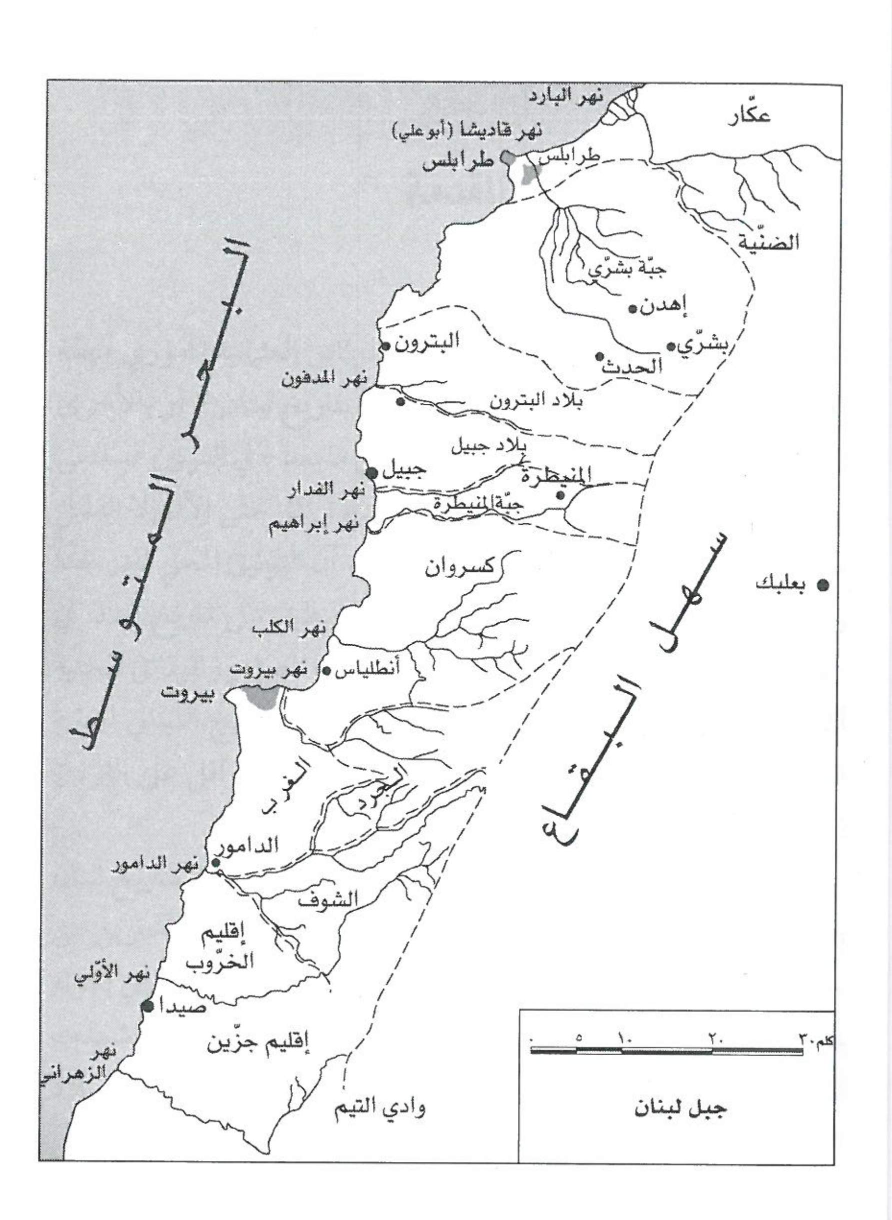
المحتويات

إلى كمال سليمان الصليبي

يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة الجهات والأفراد الذين أسهموا بطرقٍ مختلفة في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر منهم:

- مدير وموظفي أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول (Başbakanlık Arşivi)
- هيئة البحوث في الجامعة الأميركية في بيروت (University Research Board)
- الأستاذ الدكتور كمال الدين إحسان أوغلي
- الأستاذ الدكتور خليل ساحلي أوغلي
- الدكتور صالح سعداوي
- السيد عبد الرحمن شمس الدين
- الآنسة زينه غبريل


الولايات والألوية
في سوريا العثمانيّة
كلم ٣٠٠
٢٠٠
١٠٠
٠
مدن
قرى
حدود الولايات التقريبي
حدود الألوية التقريبي
مرعش
أعزاز
كلّس
حلب
بالس
المعرّة
اللاذقيّة
حماه
حمص
تدمر
قبرص
طرابلس
غزير
بيروت
صيدا
دمشق
عنجر
صور
صفد
اللجّون
عجلون
نابلس
القدس
غزّة
الكرك
العريش
٣٨°
٣٦°
٣٤°
٣٢°
٣٠°


نهر البارد
عكّار
نهر قاديشا (أبو علي)
طرابلس
طرابلس
الضنّية
جبّة بشرّي
إهدن
بشرّي
الحدث
البترون
نهر المدفون
بلاد البترون
بلاد جبيل
جبيل
المنيطرة
نهر الفدار
جبّة المنيطرة
نهر إبراهيم
كسروان
البحر المتوسط
سهل البقاع
بعلبك
نهر الكلب
أنطلياس
نهر بيروت
بيروت
الغرب
الجرد
الدامور
نهر الدامور
الشوف
إقليم الخرّوب
نهر الأوّلي
صيدا
إقليم جزّين
نهر الزهراني
وادي التيم
كلم ٣٠ ٢٠ ١٠ ٥ ٠
جبل لبنان

المقدمة

يحتوي هذا الكتاب على الترجمة العربية للوثائق العثمانية (أموري مهمة دفتري)، أو سجل الأعمال العامّة، التي تتعلق بتاريخ لبنان - أو بالأحرى تاريخ أجزاء سوريا العثمانية التي كوّنت لبنان في ما بعد - في القرنين السادس عشر والسابع عشر. هذه الفترة من تاريخ لبنان، لم تلق حتى الآن إلا القليل من الاهتمام على الصعيد العلمي، وذلك بسبب أن التوثيق المحلي نادر جدّاً وفي معظم الأحوال غير موجود. وهذا ما لا ينطبق على تاريخ لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما أصبحت المصادر والوثائق المحلية أكثر وفرةً. لذلك كان من الطبيعي أن يركز دارسو التاريخ اللبناني للفترة العثمانية اهتمامهم على هذين القرنين الأخيرين، وبصورة أقل على القرنين السابقين لهما[1].

إلى جانب ذلك يمكن أن يعزى التفاوت في التوثيق المحلي لتاريخ لبنان بين القرنين الأولين من حكم العثمانيين من جهة، والقرنين الأخيرين من جهة ثانية إلى حقيقة أن لبنان لم ينفصل عن محيطه السوري - العثماني بكونه وحدة تاريخية مستقلة قبل القرن الثامن عشر. في ذلك الوقت فقط شهدت المناطق الوسطى والجنوبية في جبل لبنان (المناطق المارونية في كسروان وبلاد الدروز المحاذية لها) ظهور مؤسسات سياسية مستقلة، معترف بها على

[1] باستثناء الاهتمام الملفت والمحصور بفخر الدين معن (ت. 1635) وزمنه.

الصعيد المحلي وكذلك من قبل الإدارة المركزية العثمانية.

هنا يجب التذكير أنه منذ الفتح العثماني (1516 م) وحتى إيجاد نظام الالتزام لامارة جبل لبنان، تحت حكم الشهابيين (1711)، لم تتمكن المناطق التي تسمّى لبنان اليوم من أن تكون وحدة تاريخية متكاملة بذاتها، وإنما كانت مقسمة تبعاً لولايات سوريا العثمانية المختلفة ومن بينها ولاية دمشق. وفي ظل هذه الظروف كان من الطبيعي أن يعتبر سكان هذه المنطقة شؤونهم جزءاً لا يتجزأ من شؤون تلك الوحدات الجغرافية والإدارية السورية الكبيرة التي تنتمي إليها مواطنهم. ومن الطبيعي إذن أن يكون تاريخ المناطق اللبنانية المدوّن خلال هذين القرنين، ما عدا بعض التدوينات المحلية المتقطّعة والجزئية، موجوداً ضمن التاريخ الأشمل لسوريا العثمانية، ولا يكاد يتميز عنه حتى وإن نظر إليه من منظور الزمن اللاحق. لذلك يواجه الباحث المعاصر في تاريخ لبنان في تلك الفترة صعوبة فائقة في فصل الشؤون المحلية والخاصة بأهل ما يسمى لبنان اليوم، عن تلك التي تعود إلى الولايات السّورية وتنضوي تحتها، على الأقل سياسياً وإدارياً. ولهذا السّبب، ولندرة المعلومات المتوفرة في المصادر المحلية تميل الدراسات الحديثة إلى تجاهل القرنين الأولين للحكم العثماني في لبنان، وتوجه تركيزها على الفترة اللاحقة.

في غياب، أو شبه غياب، التأريخ أو التّدوين المحلي لهذين القرنين الغامضين من تاريخ لبنان، وبسبب تفرق المعلومات التي يقدمها هذا التدوين، إن وجد، وندرتها، يكتسب التوثيق العثماني للموضوع أهمية كبرى. هذا التوثيق يقدم الموقف الرسمي والتعليمات الحكومية التي تتحدث عن أحداث ومشاكل معاصرة لتلك الفترة وفي أماكن معينة. إن هذا الموقف الرسمي والتعليمات الصادرة عن الدولة العثمانية المركزية في إسطنبول إلى حكام محليين وموظفين مدنيين أو عسكريين، كثيرا ما تكون غامضة ولا

تنبىء بذاتها عن قصص كاملة. وبما أنها صدرت لأهداف إدارية خالصة، كما سيتبين لاحقاً، فإنّها في أكثر الأحيان تكون مقتضبة ومتقطعة، تتكلّم عن دقائق الأمور متجاهلةً الإطار التاريخي الأشمل. ومع ذلك، فإن هذه الوثائق مجموعةً في جملتها تشكل كمّاً مصدرياً مهمّاً من شأنه أن يجعل عملية إعادة بناء الخطوط العريضة لتاريخ لبنان في العصر العثماني الأول قابلة للتّحقيق، بشكل جزئي على الأقل.

تتكون مجموعة «أموري مهمة دفتري» من 263 سجلاً تغطي الفترة الممتدة من 1553 حتى 1905[2]، وهي محفوظة في الـ «باشبكانلق أرشيفي» أي «أرشيف رئاسة الوزراء» الموجود في إسطنبول. وهناك بعض السجلات في مكتبات أخرى في العاصمة العثمانية، أو خارج البلاد. وهذه السجلات مبوبة فقط حسب التسلسل الزمني، بغض النظر عن المنطقة، أو الموضوع، أو أي اعتبارات أخرى[3].

يحتوي كل سجل على نسخ لمئات وأحياناً لآلاف من الفرمانات الصادرة عن الحكومة المركزية إلى حكام المقاطعات أو القضاة أو الإداريين باختلاف وظائفهم، أو إلى أفراد معينين دون مناصب. وفي كثير من الحالات، إن لم يكن في معظمها، كانت هذه الفرمانات تصدر كإجابات على عرائض (عرضحال)، أو شكايات (شكاية)، أو تقارير مرسلة من المقاطعات فيما يخص الشؤون العامة أو الخاصة - الأحكام المعنية بالشكاوى الشخصية على موظفي الحكومة أو أفراد لا يتولون مناصب عامة، حفظت على حدة في سجل خاص يدعى سجل الشكاوى (شكايت دفتري)، إعتباراً من العام 1649 م.

[2] بعض الوثائق التي يتضمنها هذا الكتاب صدرت قبل 1553.

[3] المادة في هذا الكتاب مأخوذة بشكل حصري من «مهمة» و«مهمة ذيلي».

يبدأ الفرمان النموذجي بشرح طبيعة العريضة، أو الشكوى أو التقرير المستلم. وهذه المقدمة لها أهمية خاصة كمادة تاريخية لأنها تعطي معلومات مفصلة عن حالات أو تطورات أو أحداث، أو أمور غير اعتيادية تحصل محلياً في ولاية (إيالت، بكلربكلك)، أو في لواء (سنجق)، أو ناحية، أي في المكان الذي جاءت منه العريضة أو الشّكوى.

يتبع ذلك الرد الرسمي للحكومة المركزية، المتمثلة في السلطان، بناءً على المعلومات التي تلقتها، وتكون مكتوبة بصيغة المتكلم وتعبّر عن الموافقة أو التحفظ والشجب لما ورد في التقرير. في الحالات الأولى، ترحب الحكومة المركزية بما قامت به الإدارة المحلية، أما في الحالة الثانية، فإنها تعطي الموظف المحلي المسؤول، أو الموظفين، التعليمات اللازمة لاتخاذ التدابير التصحيحية أو التأديبية، أو تأمر بإجراء تحقيق عام وشامل في حالة وجود بعض الالتباس أو الغموض. في هذا الجزء من الفرمان، عادةً ما يتم تفصيل أسس اتخاذ هذه التدابير التي غالبا ما تكون مستندة إما الى الشريعة الإسلامية، أو القانون، أو العادات والعرف، أو تبعاً لمصالح الحكومة العثمانية.

يتبع ذلك نص الأمر المحدد، ويبدأ بعبارة «بيوردم كه» أي «أمرت بـ»، ويعيد عرض الحالة مرةً أخرى، مكرراً التدابير الرسمية والمبدأ الأساسي لها، ويعطي التعليمات المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها. وفي ما عدا بعض الحالات حيث يوضح فرمان لاحق أن التعليمات الواردة في فرمان سابق قد نفذت، لا يمكن أبدا التأكد مما إذا كانت الأوامر الصادرة من إسطنبول قد وجدت طريقها إلى التنفيذ أم لا.

إن معظم الوثائق المحفوظة في «أموري مهمة دفتري» تتبع هذا النمط، إلا أن هناك بعض الوثائق التي قد لا تنتمي إلى فئة «المهمة»، ولكنها صنفت كذلك اعتباطيّا بسبب عدم وجود خيار آخر. هكذا هي الوثائق المأخوذة من

المجلد رقم 50 من السجل، المثبتة في هذا الكتاب. معظم تلك الوثائق ليست فرمانات، وإنما تعيينات (Berat) لمناصب معينة أو منح - من التيمار أو الزعامت - لموظفين مدنيين أو عسكريين، أو لأفراد آخرين، مقابل خدمات قدموها.

وبسبب طبيعة هذه الوثائق فإنّ أهميتها لا تحتاج إلى كثير من الشرح كمادة تاريخية. والوثائق المدرجة في هذا الكتاب تشكل مصدراً أولياً لتاريخ لبنان في القرنين السادس عشر والسابع عشر وصولاً إلى أوائل القرن الثامن عشر. فهي من جهة تعطي معلومات تاريخية، معظمها غير متوفر في المصادر المحلية المعاصرة، وفي أحسن الأحوال قد تذكر ذكراً عابراً ومجتزأ، هذا في حال وجدت هذه المصادر أصلاً. وهذه المعلومات تسلط الضوء على مجموعة متنوعة من الشؤون الإدارية، والمالية، والعسكرية، والقضائية المحلية، كما تسلط الضوء أيضاً على المشاكل التي كانت تعترض الموظفين المحليين، والأفراد، أو جماعات معينة، وبشكل عام السكان المحليين (أي الرّعايا والبرايا كما كانوا يدعون). وبالتالي، فإن لوثائق «المهمة» في كثير من المواضع، أهمية لا تقدر في شرح الأحداث أو التطورات التي تركت بدون إيضاح في المصادر المحلية، لأسباب قد تكون متعمدة لعوامل مختلفة، (فالدافع السياسي المحلي في أكثر الأحيان كان على خلاف مع سياسة الحكومة المركزية)[4]. تساعد الوثائق أيضاً على إثبات الحقائق التاريخية التي تحجبها المصادر المحلية، أو تسكت عنها بشكل مريب، كما تساهم أيضاً في تقديم معلومات أساسية عن السياسة

[4] أنظر مثلاً: A. Abu-Husayn, "The Ottoman Invasion of the Shuf (1585): A Reconsideration", *Al-Abhath* 33 (1985): 13-21; "The Korkmaz Question: A Maronite Historian's Plea for Ma'nid Legitimacy", *Al-Abhath*, 34 (1986): 3-11; "Khalidi on Fakhr al-Din: History as Apology", *Al-Abhath*, 41 (1993): 3-15; "Duwayhi as Historian of Ottoman Syria", *Bulletin of the Royal Institute for Inter-Faith Studies* (Amman) 1, n•1 (1999): 1-13.

العثمانية في المقاطعات - الأنظمة الإقليمية، التعيينات الرسمية والتغيرات الوظيفية، ومجموعة من الشؤون الأخرى - التي تتجاهلها المصادر المحلية أو تذكرها بشكل سطحي خاطف.

نظراً لكل هذا، من غير الممكن عدم إدراك الأهمية التاريخية للوثائق، لكنها تبقى غير كافية بذاتها لإعادة بناء تاريخ مترابط لإقليم أو مقاطعة. وكونها فرمانات رسمية صادرة عن الحكومة العثمانية في إسطنبول، فإنها معنية بشكل أولي بالمشاكل الملحّة في ذلك الوقت، وهي عندما تتناول الخلفية التاريخية لمشكلة معينة، فإنها تعطي فقط شرحًا مختصرًا. ولقد تم حفظ الوثائق في سجلات حتى تكون بمثابة أرشيف يرجع إليه عند الحاجة الإدارية[5]، وليس بهدف استعمالها مستقبلاً كمصدر للتاريخ، وإلا كانت محتوياتها أكثر تفصيلا ولا تترك أمرًا دون إيضاح.

إن المعلومات الواردة في هذه الوثائق، على علاتها، تلعب دوراً بارزاً في سد فجوات معينة في المعرفة التاريخية للشؤون العثمانية، موفرة أجوبة لعدد من المسائل المحددة التي بقيت بدون إجابة، وكذلك لمسائل عامة لا تتوفر لها أجوبة في المصادر الأخرى. ولكن الوثائق لا تعطي، بأيّ شكل من الأشكال الصورة العامة التي لا يمكن تحديد خطوطها العريضة إلاّ من خلال تتبع كتابات المؤرخين المعاصرين، أو شبه المعاصرين، المحليين أو العثمانيين. وعندما تكون هذه الكتابات المعاصرة غير كافية لهذا الغرض، فإن المؤرخ الذي يستخدم وثائق «المهمة» وحدها لا يستطيع القيام بما هو أكثر من محاولة تقديم تخمين قائم على حسن الاطلاع حول الحقيقة التاريخية.

أحد الاستثناءات الكثيرة الواضحة فيما يتعلق بتاريخ لبنان في العهد

[5] كذلك حفظت نسخ من هذه الأوامر الصادرة من إسطنبول في سجلات المحاكم الشرعية في الولاية التي أرسلت إليها، وذلك للعودة إليها حين الحاجة.

العثماني، هو ذلك التاريخ المتسلسل والمُفصّل الذي تقدمه وثائق «المهمة» عن تمرّد الدروز منذ أربعينات القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن السابع عشر. وهذا، في الحقيقة، يتسق مع الطابع العام لوثائق «المهمة» الذي يميل إلى التركيز على الأمور الآنية والإشكالية. ذلك أن ثورة الدروز أحدثت حالة طوارئ طويلة الأمد انعكست بشكل طبيعي في الوثائق. إنّ التاريخ المفصّل والمتسلسل في هذه الحالة بالذات يشكل تناقضاً حاداً مع السكوت شبه التام في المصادر المحلية حول الموضوع نفسه، والاستثناء الوحيد لذلك هو الإشارة المتكررة لثورة فخر الدين معن في المصادر اللبنانية، وكذلك في المصادر الدمشقية.

في هذا السياق تصبح إجراءات العثمانيين وأسبابها أكثر قابلية للفهم مما يمكن أن يكون عليه الحال إذا اعتمدت المصادر المحلية فقط لدراسة هذه الإجراءات نفسها[6]. ولكن الوثائق التي نحن بصددها يجب أن تستخدم بحذر، ذلك أنه إضافة الى ما سبق هنالك بعض الملاحظات التقنية التي يجدر أخذها بعين الاعتبار.

ذلك أنّ محفوظات دفتر أمور «المهمة» ليست النسخ الأصلية للوثائق، إنما نسخ عنها قام بها نسّاخ لم يكونوا جميعاً دقيقين أو أمناء في النقل، أو عالمين بالمناطق التي تتعلق بها الوثائق. ففي بعض الأحيان، كان هؤلاء الكتبة يغلب عليهم التشوش فيخطئون في أسماء الأماكن والأشخاص. وعند عدم تمكنهم من قراءة الاسم بشكل صحيح، ترد تهجئته خاطئة، أو يحذف

[6] مثال ذلك الشرح المقدّم من المصادر المحلية عن الاحتلال العثماني للشوف في العام 1585. الدويهي، أول مؤرخ محلي يذكر الاحتلال، يربط ذلك بسرقة قافلة الضرائب المصرية الذاهبة إلى إسطنبول، هذه الضرائب التي وصلت بالكامل. وثائق «المهمة» توضح أن ذلك تم لوضع حد لتمرد الدروز. للمزيد من المعلومات حول هذا الاحتلال أنظر:
A. Abu-Husayn, "The Ottoman Invasion of the Shuf (1585)".

كلياً، ويترك مكانه فارغاً. وعلى العكس، في بعض الوثائق المتعلقة بلبنان، فإن واضعي الوثائق الأصلية، وليس النسّاخ - هم الذين أخطأوا في الإشارة إلى الانتماءات الطائفية والدينية للأفراد والجماعات الوارد ذكرها. بعض الشخصيات البارزة، مثلاً، المعروفة بكونها سنية، تذكر على أنها درزية، ويُقدح فيها وتذم لكونها كذلك. ولعل السبب في ذلك هو الشهرة التي اكتسبها المجتمع الدرزي كمجتمع عاص. وبالتالي فإن كل العصاة، أفراداً كانوا أم جماعات، أصبح يشار إليهم على أنهم دروز، وذلك بقصد التحقير بغض النظر عن الانتماء الديني الحقيقي لهم.

وعلاوةً على ذلك ، يظهر بوضوح أن الوثائق الأصلية، وليس النسخ هي التي تعّرف الأفراد بذكر أسمائهم الأولى فقط في بعض الأحيان، وأحياناً أخرى بذكر أسماء عائلاتهم فقط، تاركة القارئ غير واثق من الهوية التاريخية لهؤلاء الأفراد. وفي أمثلة أخرى، تذكر أسماء العديد من الأفراد مرة واحدة في العبارة الافتتاحية للفرمان، ويشار إليهم بعد ذلك بالضمائر، مثل: «هو» أو «mezbur» أي المذكور آنفاً.

إلا أنّ هذه عيوب لا تقلل من قيمة وثائق «المهمة» كمصادر أولية تحتل مركزا متقدما في الأهمية، لدراسة التاريخ، ليس فقط تاريخ لبنان، وإنما تاريخ سوريا أو بلاد الشام في العهد العثماني بشكل عام. هذا فضلا عن كافة البلدان التي كانت تشملها يوماً الأمبراطورية العثمانية. وقد أدرك المؤرخون هذه الحقيقة قبل أن تصبح الأرشيفات العثمانية في المتناول بزمن بعيد. ومنذ ذلك الحين، صدر الكثير من الكتب والدراسات المعتمدة على المادة المستمدة من السجلات المختلفة المحفوظة في هذه الأرشيفات، ومن ضمنها «أموري مهمة دفتري». إحدى هذه الدراسات المنشورة مبكراً، كتاب لـ(Uriel Heyd) بعنوان: الوثائق العثمانية عن فلسطين، 1552-1615: دراسة للفرمان

بناءً على مهمة دفتري أو:

Ottoman Documents on Palestine, 1552-1615: A Study of the Firman According to the Mühimme Defteri (Oxford, 1960).

في هذا العمل، يقدم Heyd، ترجمات إنكليزية مختصرة لمجموعة مختارة من وثائق «المهمة» المتعلقة بتاريخ فلسطين، خلال القرن الأول (أو بالأحرى النصف الثاني من القرن الأول) من الفترة العثمانية. وبما أنه لم يكن في ذلك الحين فصل واضح بين المناطق التي تصنّف اليوم فلسطينية أو لبنانية، فإنّ بعض الوثائق المقدمة في عمل هايد Heyd تتعلق بتاريخ لبنان في العهد العثماني الأول. وعندما نشر عمل Heyd، كانت «مهمة دفتري» لا تزال غير معروفة جيداً وغير مستخدمة على نطاق واسع، لذلك كان عليه أن يكرّس قسماً كاملاً من عمله لشرح ماهيتها وتفصيل محتوياتها.

إنّ ما قاله Heyd، عن الموضوع قد أصبح اليوم متعارفاً عليه بين المتخصصين، ولا حاجة لتكراره أو التوسع فيه. وفي هذا الكتاب، وعلى نمط Heyd، ترجمات إنكليزية تامة لوثائق (مهمة دفتري) التي تتعلق بتاريخ لبنان، متناولة الفترة من 1546، وهذه هي أول إشارة ترد في «المهمة» إلى شأن «اللبناني» حتى 1711، وهو العام الذي أستتبّ فيه الحكم للشهابيين - وهو التطور الذي لا يظهر له أي صدى في وثائق «المهمة».

إن الوثائق المعروضة في هذا الكتاب مجموعة في ستة أقسام، حتى يسهل فهمها ضمن الأُطر التاريخية اللبنانية والسورية والعثمانية. أربعة من هذه الأقسام، تقوم على أسس جغرافية وإدارية، بناءً على المناطق: لواء صيدا - بيروت (ولاية صيدا منذ العام 1660)، لواء / ولاية طرابلس، ناحية بعلبك وناحية البقاع وناحية وادي التيم ولواء صفد. أما في القسمين الباقييْن، فعلى أسس موضوعية ذات علاقة بالأحداث الجارية. يعالج الأول الحملات

الهمايونية العثمانية (Sefer-i) humayun على الجبهات الأوروبية والفارسية وارتداداتها على المشهد السوري، خاصةً بالنسبة للبنان، ويركز الثاني على الحج إلى مكة والالتزامات المالية والعسكرية التي تترتب على «لبنان» بسبب هذه الرحلة السنوية.

في كل قسم من الأقسام الستة جمعت المادة في أقسام فرعية توحي بها محتويات الوثائق، وفي كل قسم من هذه الأقسام نظمت المادة حسب التسلسل الزمني. وفي معظم الحالات تتناول الوثائق نفسها أكثر من وحدة إدارية أو إقليمية، أو أكثر من قضية أو مسألة. كذلك كانت نسخ بعض الوثائق توجه لأكثر من شخص في مناطق مختلفة. وقد قمت هنا بتصنيف وثائق كهذه على أساس الصلة الأساسية بين المعلومات المقدّمة فيها وأحد الأقسام المذكورة آنفاً.

إنّ الصورة التي تبرزها وثائق «المهمة» للبنان في الفترة الممتدة من نصف القرن السادس عشر حتى أوائل القرن الثامن عشر تختلف اختلافاً كبيراً عمّا كان متخيّلاً أو مكتوباً عن الموضوع في التواريخ التقليدية للبلاد. أولاً، إن هذه الوثائق لا تعترف أو تميّز، على الإطلاق، أي وحدة جغرافية تحت اسم «لبنان»، فهي لا تشير، طبعاً، إلى أيّ وحدة سياسية أو إدارية بهذا الإسم. ما تعترف به الوثائق هو الولايات، والألوية، أو النواحي في الألوية المختلفة من المنطقة التي هي اليوم لبنان، بعضها يعود لدمشق، والبعض الآخر لطرابلس، أو صيدا. كذلك، فإن الشخصيات والمواضيع المركزية في التاريخ اللبناني، كما هي متخيّلة ومرويّة تقليدياً، إما أن ترد بشكل مختلف في الوثائق التي نحن بصددها، أو أن تكون غائبة كلياً من محتوياتها. والشخصية البارزة المتمثلة في الامير فخر الدين معن (ت. 1635) تشكل خير مثال على ذلك. فهذا الرجل يظهر عنوانا للمجد والفخار في التواريخ اللبنانية التقليدية وفي

كتب التاريخ المدرسي، باعتباره الأمير اللبناني البطل والوطني الذي منحه العثمانيون لقب «سلطان البرّ» كتقدير لموقعه المتقدم. هذا، بينما يظهر فخر الدين ذاته في وثائق «المهمة» كحاكم مقاطعة سورية كانت علاقته بالعثمانيين لا تختلف عن علاقة الكثيرين من معاصريه بحسنها وسوئها، وهو لم يمنح أبداً رتبة عثمانية أرفع من رتبة «أمير لواء» (Sancakbeyi) على صيدا – بيروت وصفد، ولكن من المعروف في المصادر المحلية والتواريخ العثمانية أن فخر الدين باشر بعملية توسّعية بين العام 1618 والعام 1633، أكسبته سيطرة غير رسمية على منطقة سورية أكبر بكثير من الألوية التي كان يحكمها رسمياً. غير أنه ليست هناك أية وثيقة في «المهمة» تسند إليه لقب «سلطان البرّ» أو تلمّح إلى أيّ لقب آخر غير «أمير اللواء» كان قد أنعم به عليه.

وهنالك قضية أخرى وثيقة الصلة بالموضوع هي الشقاق القيسي- اليمني في ما بين الدروز اللبنانيين، وهي القضية التي ما زال المؤرخون حتى اليوم يجعلون منها مسألة كبرى، وقد تم بناءً عليها شرح الكثير من أحداث تاريخ لبنان خلال القرنين الأولين من الفترة العثمانية. إن وثائق «المهمة» تذكر هذا الشقاق القيسي – اليمني فيما يتعلق بأقسام مختلفة من سوريا، ولكنها لا تورد له ذكرًا بشأن بلاد الدروز في جبل لبنان.

هناك حالات كثيرة تقدم فيها الوثائق معلومات مهمة غير متيسّرة في المصادر التقليدية. هنا، تقدّم سيرة أحمد معن (ت. 1697)، – حفيد أخ فخر الدين وآخر فرد في السلالة المعنية- خير مثال على ذلك. هذا الأمير الدرزي كان ملتزما للنواحي الجبلية التابعة للواء صيدا – بيروت لمدة ثلاثين عاماً، وكان معاصرا وصديقاً شخصياً للبطريرك الماروني المؤرّخ إسطفان الدويهي. ويعتبر تاريخ الدويهي المسمى بـ«تاريخ الأزمنة»، المصدر الرئيسي للسيرة السياسية لأحمد معن. ومع ذلك، فإن شخصيّة الأمير تظهر على صفحات

هذا التاريخ - كما هي في كل المصادر المتوفرة الأخرى - شخصية باهتة: شخصية حاكم الجبل الذي ورث مركزه لعدم وجود مرشح آخر، ولم يكن في سيرته ما يثير الاهتمام على الإطلاق.

تظهر صورة هذا الرجل مختلفة كليّاً في صفحات «دفتر الأمور المهمة»، هنا، تصوره الوثائق كشخص طموح، ماكر ومراوغ فشل العثمانيون في القبض عليه وسوقه إلى العدالة رغم المحاولات المتكرّرة. إن هذا الرجل، كما يبدو، انتهز فرصة الأوضاع العسكرية المحرجة للعثمانيين على الجبهة الهنغارية (1683-1699) ليشعل ثورة ضد السلطة العثمانية في بلاده، بلاد الدروز، وليحرّض على مثل ذلك في مناطق أخرى قريبة. وبخلاف عم أبيه وسلفه فخر الدين الذي تم القبض عليه أخيراً من قبل العثمانيين وأُخذ إلى إسطنبول حيث أُعدم، فإنّ أحمد معن استطاع بطريقة ما أن ينجو من الوقوع في الأسر، ويستفاد من تاريخ الدويهي وكذلك من الوثائق العثمانية أنّه مات في فراشه.

بعد وفاة أحمد معن، أمسك الشهابيون بالحكم في جبل لبنان بحسب الروايات التقليدية، وعيّن العثمانيون الشهابيين السنّة - الذين كانوا أقارب للمعنيين الدروز عن طريق الزواج - أمراء رسميين لبلاد الدروز وكسروان، بعد أن تم انتخابهم من قبل الوجهاء المحليين في اجتماعهم في خلوة السّمقانية، ولا تذكر وثائق «المهمة» هذا الانتخاب، ولكن العلم بما في خلفية هذا الانتخاب المزعوم من ثورة أحمد معن، وقبل ذلك الثورة الأطول والمستمرة تقريباً الممتدة على فترات طويلة من القرنين السادس عشر والسابع عشر، في جبال الدروز، يجعل هذه الخلافة (خلافة الشهابيين للمعنيين) أقرب للفهم والإدراك. إن الإشارة إلى الشهابيين الأوائل في الوثائق المتعلقة بهم كأحفاد أحمد معن أو سلالته- وهذه السلالة تشتمل أيضا على آل علم الدين - تعني

أن السلطات العثمانية في إسطنبول قد اعترفت بنوعٍ من الخلافة الوراثية في جبل الدروز وكسروان في فرع معين من آل معنٍ، هذا بالرغم من أن الشهابيين الأوائل معروفون كملتزمين عاديين للنواحي الجبلية التابعة للواء صيدا - بيروت، كما كان أحمد معن من قبلهم، حيث مدّة توليهم الالتزام لهذه النواحي كانت موضع تجديد سنوي لم يكن متاحا بشكل دائم أو منتظم.

من جهة أخرى، هناك شواهد في وثائق «المهمة» تعزز وتوضح ما هو مذكور عرضياً أو تفصيلاً من التاريخ اللبناني للفترة نفسها من المصادر المحلية. إن مسألة أصل عشيرة آل حمادة مثال جيد على ذلك. فالدويهي في تاريخه يشير إليهم بوصفهم عشيرة فارسية من منطقة تبريز، وقد جيء بهم ليستوطنوا في الأقسام الشمالية لجبل لبنان المحاذية لبلاد الموارنة، في عهد السلطان سليمان القانوني، بعد أول فتح لبغداد في العام 1534م. في وثائق «المهمة» يشار إلى آل حمادة أنفسهم بشكل قاطع على أنهم قزلباش (Kızılbaş)، وهو اسم يطلق على طائفة من هراطقة المسلمين في شرق الأناضول وأذربيجان، والذين أصبح قادتهم فيما بعد مؤسّسي الأمبراطورية الصفوية الفارسية.

كلمة أخيرة يجب أن تقال عن تواريخ هذه الوثائق في الفهارس المتتابعة لأرشيف رئاسة الوزراء (Başbakanlık Arşivi)، فهناك تاريخ لكل مجلد من «المهمة»، وهذه التواريخ بشكل عام صحيحة، إلا أن تواريخ الفرمانات الفردية تكون أحيانا بعيدة كل البعد عن التواريخ المدونة في فهرس بعض المجلدات (م. د. 26). علاوةً على ذلك، بينما هنالك عدد كبير من الفرمانات المؤرخة فردياً، جرت العادة على تأريخ ما لا يحمل تاريخا فرديا بموجب تاريخ الفرمان الوارد قبله مباشرة. ولكن هناك بعض الحالات تثبت أنّ هذه الطريقة في التأريخ غير دقيقة (م. د. 5). وفي هذا العمل تم إثبات التاريخ

الدقيق للفرمانات الفردية حيث توفر، أما في حالة عدم وجوده فقد أثبت تاريخ المجلد الذي أخذ منه الفرمان بين قوسين.

صيدا - بيروت

في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان العثمانيون قد قسموا أمبراطوريتهم إلى ولايات (مفردها ولاية)، كل واحدة منها كانت تدار من قبل بكلربكي (Beylerbeyi) أو ميرميران (Mirmiran)، وكانت الولاية مقسّمة بدورها إلى مناطق إدارية، (مفردها سنجق أو لواء). والسنجق يترأسه سنجق بك (Sancakbeyi)، أو مير لواء (Mirliva). وكان السنجق يقسّم أيضاً إلى مقاطعات إدارية (مفردها قضاء) (Kaza)، وهذه المقاطعات كانت تقسّم إلى وحدات إدارية أصغر تدعى نواحي، وكل ناحية كانت تدار من قبل موظف إداري أو ضابط. وقد كان هذا هو النظام المتبع في سوريا العثمانية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.

في البداية كانت سوريا العثمانية تتألف من ولايتين: ولاية دمشق، وتشمل الأراضي التابعة للولايات المملوكية السابقة وكانت تسّمى ممالك (مفردها مملكة): دمشق وطرابلس وحماة وصفد والكرك، وولاية حلب وتضمّ الأراضي التابعة لمملكة حلب السابقة. أما منطقة طرابلس فقد كانت لواءً في ولاية دمشق. وكانت قد تأسست كولاية لبضعة أشهر سنة 1521، ثم أصبحت ولاية بشكل دائم اعتباراً من سنة 1579. هذا فيما أصبحت مناطق ولاية صفد المملوكية سابقاً ولواء صيدا- بيروت التابع لدمشق - (ولاية صيدا وبيروت التابعة لدمشق في العصر المملوكي سابقاً) ولاية مستقلة عن

دمشق لمدة تقل عن العام في سنة 1614، لكن ومنذ عام 1660 استقلت عنها بشكل كامل حيث تأسّست ولاية صيدا المستقلة. قبل ذلك، في أواخر القرن السادس عشر، تنقل سنجق صيدا - بيروت بين ولاية طرابلس وولاية دمشق، كما تفيد وثائق «المهمة».

كان سنجق صيدا - بيروت يشتمل على الساحل الممتد حوالى 60 كيلومتراً من خليج المعاملتين، شمال مدينة جونيه، وصولاً إلى وادي الزهراني جنوب صيدا، بالإضافة إلى النواحي الجبلية المتاخمة وهي: إقليم الخروب والشوف والغرب والجرد والمتن وكسروان. من بين هذه النواحي، كان إقليم الخروب يقطنه على الأرجح المسلمون السنّة بشكل أساسي، كما هو الحال اليوم. أما نواحي الشوف والغرب والجرد والمتن فهي تشكل تقليديا بلاد الدروز، بينما كانت كسروان التي شكل الشيعة الإثنا عشرية غالبية سكانها لفترة طويلة، قد أصبحت غالبية سكانها من الموارنة النازحين إليها من منطقة طرابلس. وكان الخط الفاصل بين بلاد الدروز وبلاد الموارنة هو مجرى نهر بيروت المسمى نهر الجعماني. أما بالنسبة لمدينتي صيدا وبيروت فغالبية سُكّانها من المسلمين السنّة.

من الناحية الطوبوغرافيّة، فإن النواحي الجبلية لسنجق صيدا - بيروت تشمل المنحدرات الغربية شديدة الوعورة للقمم الثلاث الواقعة في أقصى جنوب سلسلة جبال لبنان الغربية وهي من الشمال إلى الجنوب كالتالي: جبل صنين (كسروان والمتن)، جبل الكنيسة (الغرب والجرد)، وجبل الباروك (إقليم الخروب والشوف). أمّا الطرق الرئيسية بين بيروت ودمشق، عن طريق وادي البقاع، فهي تمرّ عبر هذه الجبال، ومن هنا جاءت الأهمّية الإستراتيجية المميزة للمنطقة. ومن ناحية ثانية، فإن أهمية اللواء الاقتصادية - وتحديداً نواحي الدروز -كانت تقوم على إنتاج الحرير في القرنين السادس

عشر والسابع عشر. وفي هذه الفترة كانت أعداد كبيرة من الموارنة تأتي من الأقسام الشمالية للبنان لتستوطن في نواحي الدروز وتعمل في صناعة الحرير. وهذه حقيقة لا تعكسها وثائق «المهمة».

إنّ هجرة الموارنة بشكلٍ خاص، والمسيحيين الآخرين بشكلٍ عام إلى مناطق الدروز الجنوبية ربما كانت النتيجة المباشرة لانخفاض عددِ السكان الدروز في هذه المناطق نتيجة لهجمات العثمانيين المتكررة في القرنين السادس عشر والسابع عشر. فالعثمانيون واجهوا في هذا اللواء، أكثر من أيّ مكانٍ آخر في سوريا، التحدي الأكبر والأطول لسلطتهم. وكما تكشف الوثائق بوضوح كبير، فإنّ الدروز كانوا حقّاً في حالة عصيان أو ثورة مستمرة. وتشرح الوثائق أيضاً لماذا كان من الصعب على الدولة أن تفرض سلطتها بشكل دائم في المناطق الجبلية من اللواء. فبالإضافة إلى التضاريس الوعرة التي كان يسكنها الدروز، يبدو أيضاً أنهم كانوا دائماً مزوّدين بأسلحة نارية، تتفوق أحياناً على أسلحة العثمانيين.

إن هذا الوضع المتمثل في العصيان قد حمل السلطات العثمانية على إعادة النظر في الوضع الإداري لهذا اللواء بالذات كما تشير الوثائق. فبالإضافة إلى تغيير تبعية اللواء بين ولايتي دمشق وطرابلس في تسعينات القرن السادس عشر، يبدو أيضاً أن اللواء كان قبل ذلك قد تحول إلى ما تسميه الوثائق بكلربكليك ولايت الدروز م.د. 5/ 123. وهناك إشارة أيضاً إلى بكلربكي صيدا - بيروت م.د. 5/ 797،798 الذي لا بد أن يكون قد تعيّن على الولاية المستحدثة سيّما وأن الإشارتين تتحدثان عن المنطقة نفسها. ويظهر بجلاء أن ذلك قد حدث أثناء الغزو العثماني سنة 1585 لبلاد الدروز أو بعيد ذلك. وفي الواقع، فقد حدث قبل هذا الغزو مباشرة أن عرض زعيم محلي - ربما انتهز فرصة عدم قدرة العثمانيين على السيطرة

على المنطقة – أن يتولّى أمر الالتزام في المناطق الواقعة تحت سيطرة منافسيه، وهم قرقماز معن وغيره من الزعماء الدروز، إذا استجيب لبعض الشروط منها شرط تحويل المنطقة التي يشار إليها في الوثيقة اصطلاحاً ولاية إلى بكلربكليك م.د. 5/ 619. ولكن مهما يكن من أمر، فإن هذا التدبير لم يدم طويلاً، حيث أن كلا من وثائق «المهمة» والتاريخ المحلي لا يشير إلى ولاية كهذه حتى عام 1614 ثم 1660.

في سياق الثورة الدرزية هذه، تشير الوثائق أيضاً إلى زعماء دروز آخرين كانوا متورطين في أعمال العصيان، وهذا ما يدلّ على أنّ قيادة المجتمع الدرزي لم تكن معقودة اللواء للمعنيين فقط، وإنما كانت هناك زعامات أخرى تشاطرهم إيّاها رغم أن المعنيين كانوا الأكثر بروزاً والأكثر تمرّداً م.د. 5/ 565؛1091؛ م د. 46/ 30ب.

وفي السياق نفسه أيضاً تشير الوثائق إلى أفراد من أسرة آل معن شايعوا العثمانيين أثناء غزوهم لبلاد الدروز عام 1585، وكذلك فعل دروز آخرون من زعماء ومقدّمين – أمثال آل شرف الدين الذين كان بعضهم من أصحاب الزعامات، وآل علم الدين مقدّمو المتن. وقد حصل انشقاق أيضاً بين الرّجال، أي مقاتلي الزّعيم المعني في ذلك الوقت قرقماز م.د. 50/ 121، 122، 332، 443، 449.

ولكنه من المفاجىء ألا توجد أية إشارات إلى ثورة فخر الدين معن، باستثناء إشارتين عرضيتين حول سفره إلى توسكانه. ففي وثائق «المهمة» يظهر فخر الدين كأمير لواء لصفد، أكثر منه أميراً للواء صيدا – بيروت. ونظرا لكثرة الثورات واستمرارها في منطقة صيدا – بيروت، فإنّ الوثائق المتعلقة بهذا اللواء أكثر عدداً وأشد تفصيلاً من الوثائق المتعلقة بأي منطقة أخرى من لبنان.

تمرّد الدروز في القرنين السادس عشر والسابع عشر

كما أشير في مقدمة هذا الكتاب، فإنّ وثائق «المهمة» تقدم صورة عن علاقات الدروز والعثمانيين تختلف اختلافاً جذريّاً عن الصورة التي تقدّمها الكتابات المحليّة التقليدية والمؤلفات الحديثة. فالافتراض السائد حتى الآن هو أن هذه العلاقات كانت عموماً وديّة، وأنّ زعماء الدروز كانوا محل ثقة، وكانوا يتسلمون الوظائف الكبيرة والمقامات الرفيعة. وعندما وجّهت حملات العثمانيين التأديبية إلى مناطق الدروز، كما حدث في العام 1585 ولاحقاً زمن فخر الدين معن (1590-1663)، كان التفسير التقليدي لهذه الأعمال ينسبها إلى التهم الكاذبة التي يلفقها الخصوم المحليون لآل معن. وليس في المدونات التاريخية المحلية عن الفترة السابقة للعام 1585 أو عن الفترة اللاحقة للإطاحة بفخر الدين وإعدامه بإسطنبول عام 1635، معلومات ذات بال، ما يترك الانطباع بأن المناطق الدرزية في لبنان خلال هذه الفترات كانت تنعم بحالة سويّة من السلام. والحقيقة، كما توضح ذلك وثائق "المهمة"، هي أن العلاقات الدرزية – العثمانية منذ منتصف القرن السادس عشر حتى بدايات القرن الثامن عشر كانت تتسم بحالة شبه دائمة من التمرد الدرزي المستمر يرد عليها العثمانيون بحملات انتقامية متكررة أو إجراءات تأديبية قاسية.

في العام 1518، أي بعد عامين تقريباً من انتزاع العثمانيين لسوريا من أيدي المماليك، كان أربعة زعماء دروز قد شاركوا في ثورة محمد بن الحنش، وهو زعيم سنّي بدوي من البقاع، وقد انتهت هذه الثورة بالقبض عليه وإعدامه[1]. وقد قام وكلاء تجار البندقية الذين كانوا يعملون في سوريا

[1] حول هذه الثورة، أنظر:
A. Abu- Husayn, *Provincial Leaderships in Syria 1575-1650*, Beirut 1986, 67-69

بإرسال التقارير المفصّلة إلى بلادهم بشكلٍ مستمر ومتسلسل عن هذه الثورة التي كانت تهدف إلى إعادة حكم المماليك إلى البلاد[2]. بعد عامين على ذلك (1520) حاول الفرنجة (البنادقة على الأرجح) احتلال بيروت[3]. وقد استتبع فشل هذه المحاولة، أول هجوم مسجّل للعثمانيين على الدروز في الشوف عام 1523، إلا أنّ المؤرخ الدمشقي المعاصر ابن طولون الذي أورد خبر هذا الهجوم لم يقم بشرح أسبابه.

وفقاً لما أورده ابن طولون، فإن أربع حمولات (على الأرجح حمولات الجمال) من الرؤوس المقطوعة لأشخاص دروز، عرضت في شوارع دمشق بهدف إظهار مدى الهزيمة التي لحقت بهم. وبعد ذلك بقليل أحضرت إلى دمشق كتب الدروز الدينية التي تمت مصادرتها خلال العملية العسكرية لتكون بمثابة دليل يبني عليه العلماء السنّة في المدينة فتاواهم القائلة أن الدروز هراطقة خبثاء وقد خرجوا عن الإسلام، وكانت الدولة العثمانية والمؤسسة الدينية كثيراً ما تلجأ إلى هذه الحجة لتسويغ الأعمال التأديبية ضدهم أو ضد غيرهم كالقزلباش[4].

---

[2] حول ابن الحنش وثورته القصيرة واهتمام البندقية بها، إنظر:
F. Hours, K. Salibi, “Muhammad Ibn al-Hanash, Muqaddam de la Biqa‘, 1499-1518, *Mélanges de l’Université Saint Joseph*, 43, (1968), 3-23; M.A. al-Bakhit, “ The Role of the Hanash Family and the Tasks Assigned to it in the Countryside of Dimashq al-Sham, 790/1388 – 976/1568: A documentary Study,” in T.Khalidi (ed.), *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East* (Beirut, 1984), 257-89

[3] ش.م. ابن طولون. مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحق م. مصطفى القاهرة 64-1962، مجلد2، 122-123. هناك رواية مختصرة للموضوع نفسه موجودة في عمل آخر لابن طولون: «إعلام الولي فيمن ولى نائباً من الأتراك بدمشق الكبرى»، تحق.م. د.همان (دمشق، 1964)، 231.

[4] إبن طولون، سل الصارم على أتباع الحاكم، المكتبة التيمورية MS رقم 79، 260، ff247. إعلام، 241. وكانت هناك سلسلة متتابعة من العلماء تؤيّد فتوى الفقيه الحنبلي ابن تيمية طوال القرن السادس عشر، محمد بن جمعة، كتاب الباشات والقضاة، حققه ص. المنجد مع نصوص أخرى مطبوعة في دمشق في 1949 تحت عنوان «ولاة دمشق في العصر العثماني»، 6-7.

منذ منتصف أربعينات القرن السادس عشر وحتى منتصف الثمانينات من القرن نفسه، تقدّم الوثائق معلومات مفصلّة عن إصرار الدروز على التمّرد والعصيان. وفقاً لهذه الوثائق، بدأ تحدّي السلطات العثمانية في مناطق الدروز، ثم أخذ في الانتشار في الأقسام المجاورة من لبنان والجليل. كذلك، بدأ المتمرّدون الدروز، منذ منتصف أربعينات القرن السادس عشر والأرجح قبل ذلك، يشكّلون تهديداً أكثر جديّة للدولة العثمانية حين بدأوا بحيازة كميات كبيرة من الأسلحة النارية، والتي كانت فعاليتها تفوق أحياناً تلك المستخدمة لدى القوات العثمانية. وكما تبيّن الوثائق العثمانية، فإن الضرائب لم يعد بالإمكان جبايتها في المناطق الدرزية. وفي ظل هذه الظروف باتت السيطرة العثمانية على هذه المناطق مستحيلة.

وتتحدث الوثائق عينها عن مواجهات عسكرية متكررة في مناطق درزية مختلفة، وأيضاً، عن هجمات بحرية وبريّة على بلاد الدروز بمساعدة قوات عسكرية لولايات عثمانية مختلفة عندما لم تعد القوات العثمانية في دمشق قادرة على قمع التمرّد الدرزي دون مساعدة. وبالرغم من ذلك، فإنّ مقاومة الدروز لسيطرة الدولة لم تخمد، وبقيت المناطق الدرزية في حالة عصيان مفتوح في الأعوام 1583 و1584 و1585. واعتبر قرقماز معن والد فخر الدين الأسوأ من بين العصاة الدروز.

إضافة إلى ذلك، تشير وثائق «المهمة» إلى تاجر دمشقيّ كان متهماً في ذلك الوقت بتزويد الدروز بالبنادق والبارود والرصاص. وكان متهماً أيضاً بالتجارة مع السفن الإفرنجية، وتزويدها بالقمح وببضائع أخرى. وصدر فرمان بنفي هذا الرجل إلى رودس[5].

في العام 1585، قام إبراهيم باشا، والي مصر إلى ذلك الحين بمهاجمة بلاد

---

[5] أنظر م.د. 42/273 المؤرخ في 25 تموز 1581 و م. د. 49/443 المؤرخ في 10 تموز 1583.

الدروز بقوة ضخمة، فاستتب النظام من جديد في تلك البلاد، وإن كان ذلك لبعض الوقت فقط. وصودرت الأسلحة النارية، وتمّ جمع الضرائب المتأخرة، و كان قد قتل عدد كبير من الدروز أثناء العملية العسكرية – من بينهم قرقماز معن الذي مات أثناء فراره أمام المهاجمين. حسب كل الكتابات، العثمانية والعربية، كان حجم الحملة عام 1585 مهولاً. وهناك سجّل كامل من «المهمة» م.د.50 مكرّس لتعداد المنح والهبات التي قدمها إبراهيم باشا للضباط والرّجال الذين تميّزوا بطريقةٍ أو بأخرى في الحملة. (أنظر ما يتعلق بهذه المنح في الملحق حيث تنص الوثائق صراحة على حرب الدروز).

إن التاريخ اللبناني التقليدي يشرح حملة إبراهيم باشا على أنها نتيجة السطو الذي تعرّضت له قافلة الخزينة المصرية على الشاطىء اللبناني شمالي طرابلس وهي في طريقها إلى إسطنبول قبل الحملة في العام نفسه، وكذلك نتيجة الاتهام الباطل الذي وجّه إلى قرقماز معن وأتباعه بتحميلهم مسؤولية هذا السّطو[6]. ولا بد أن هذا التعليل قد نشأ عن المحاولة الواهية لتمويه الحقيقة بهدف تبرئة المعنيين من الأسباب الحقيقية للحملة. إذ أن المصادر المعاصرة لذلك الوقت عثمانية كانت أو دمشقيّة أو إيطالية، تؤكد أن الخزينة المصرية للعام 1585 كانت قد وصلت إلى إسطنبول كاملةً، وتقدم وصفاً دقيقاً لمحتوياتها. وتقدم المصادر العثمانية وبعض المصادر الدمشقية شرحاً للهجوم الضخم الذي شنّ على الدروز في ذلك العام، وتعتبره نتيجة لعصيان السكان المستمر في تلك المنطقة منذ أوائل القرن السادس عشر، وهذا أيضا ما تورده الوثائق[7].

---

[6] إسطفان الدويهي، تاريخ الأزمنة، تحقيق ف. توتل، بيروت 1951، 284؛ حيدر الشهابي، تاريخ الأمير حيدر أحمد الشهابي، القاهرة، 1900، 618-619؛ طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، تحقيق ف. بستاني، بيروت، 1970، 251-252.

[7] حول هذا العمل التأديبي العثماني للدروز وأسبابه وما تتحدث به المصادر العربية والعثمانية والأوروبية المعاصرة له، أنظر: A. Abu-Husayn, "The Ottoman Invasion of the Shuf (1585): A Reconsideration," *Al-Abhath*, 33 (1985), 13-21

وليس هنالك ذكر لحادث السطو الاّ في المصادر «اللبنانية».

والملفت للنظر، عدم وجود أخبار عن أي عصيان أو ثورة للدروز في عهد حكم المماليك الذين حكموا البلاد قبل العثمانيين. لا بل كان زعماء الدروز في منطقة الغرب، المنطقة الجبلية الداخلية الواقعة خلف بيروت، يتعاونون في الواقع مع دولة المماليك ويقدمون لها خدمات عسكرية جُلّى حتى اندثار هذه الدولة. وبالمقابل، كان هؤلاء الزعماء يُكافأون بمنحهم الإقطاعات والامتيازات والألقاب الرفيعة، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لهم للانتفاع بالصفقات التجارية في مرفأ بيروت، الذي ساعدوا في الدفاع عنه[8]. في سوريا كما في مصر، كان اقتصاد دولة المماليك يعتمد بشكلٍ واسع على التجارة مع البندقية، وكانت بيروت مرفأً مهما لذلك. وبعد الفتح العثماني للقسطنطينية (1453) والتوسع العثماني في الرّوملي (ولايات الدولة العثمانية في أوروبا) وأحواض بحر إيجه والبحر الأسود، خسر البنادقة محطاتهم التجارية في تلك المناطق، وتضاعفت بالتالي أهمية سوريا التجارية بالنسبة للبندقية.

إنّ تجارة البندقية مع المشرق كانت في الأصل تعتمد بشكلٍ أساسي على توابل الشرق. ولكن خلال القرن الخامس عشر، أصبحت هذه التجارة أكثر تنوعًا، وبعد اكتشاف البرتغال للطريق البحرية المؤدية مباشرة إلى أراضي التوابل في حوض المحيط الهندي، تحوّل تجار البندقية في سوريا من استيراد التوابل إلى استيراد البضائع المنتجة محلياً على نحو متزايد، خاصةً القمح السوري، وكذلك القطن السوري الذي توصلّوا عمليا إلى احتكاره. وبناءً عليه، فإن الفتح العثماني لسوريا ومصر في العام 1516 - 1517 كان بمثابة

---

[8] صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، تحقيق ف. أور و ك. صليبي (بيروت، 1969)، منطلق تاريخ لبنان (بيروت، 1979)، 14، K.Salibi "Mount Lebanon under the Mamluks" in S.Seikaly et.al, *Quest for understanding Arabic and Islamic Studies*, in Memory of Malcolm H.Kerr, Beyrouth, 1991, 27-30.

ضربة مدّمرة للمصالح التجارية للبندقية، لأنه يشكّل تهديدا بالحرمان من مصدر رئيس للمواد بالإضافة إلى الحرمان من الأسواق[9].

لا بد أن السوريين المستفيدين من هذه التجارة قد شعروا بنفس التهديد، ومن بين هؤلاء، دروز المنطقة الداخلية لبيروت زعماء وأتباعا معاً. فلا عجب إذن أن أربعة من زعماء الدروز البارزين شاركوا ابن الحنش في ثورته ضد العثمانيين عام 1518 وأن العثمانيين شنّوا هجومهم الأول على بلاد الدروز في العام 1523، عقب محاولة الفرنجة (على ما يبدو البنادقة) الفاشلة للاستيلاء على مرفأ بيروت، ويمكن الاعتقاد في أنها قد تلقت دعما من قبل الدروز.

إستطاع البنادقة بسهولة، من قاعدتهم في قبرص والتي احتلوها في أواخر القرن الخامس عشر واستمروا في السيطرة عليها حتى العام 1570، أن يحافظوا على تزويد أصدقائهم الدروز وسوريين آخرين بالأسلحة النارية، وهذا ما تورده وثائق «المهمة». فالوثيقتان اللتان تتحدثان عن تاجر دمشقي متهم بتزويد الأسلحة النارية للدروز والقمح وبضائع أخرى للسفن الإفرنجية (الأرجح أن تكون سفنا تابعة للبندقية) في بدايات الثمانينات من القرن السادس عشر تظهران أن البندقية، بعد أن خسرت قبرص لصالح العثمانيين، في العام 1570، استطاعت أن تتدبّر أمرها وتتابع تزويد أصدقائها السوريين بالمعدّات الحربية لفترة من الزمن، على سبيل مبادلتها البضائع المحلية، وإن كان ذلك بمقدار أقل. ومع ذلك، وقبل مرور وقتٍ طويل، وضعت يقظة العثمانيين المتزايدة حدا لهذا التبادل مما أدّى إلى هزمِ إبراهيم باشا للدروز في العام 1585، وساد سلام نسبي بعد ذلك إلى أن حصل أول

(9) E. Ashtor, “The Venetian Supremacy in Levantine Trade: Monopoly or Pre-Colonialism,” *Journal of European Economic History*, 3 (1974), 5-53; “The Venetian Cotton Trade in Syria in the later Middle Ages,” *Studia Medievali*, 17 (1976), 675-715; F. Lane, Venice: *A Maritime Republic* (Baltimore and London, 1973), 305-7; also E. Ashtor, *Levant Trade in the* Middle Age (Princeton, 1983), 447-8.

تصادم بين فخر الدين معن والعثمانيين في العام 1613.

حينئذٍ، فتح ضعف جمهورية البندقية العام الطريق أمام قوة إيطالية أخرى، توسكانة، إلى أن تطمح إلى السيطرة على سوريا العثمانية. والتوسكانيون، مثل البنادقة، ركّزوا على إيجاد الحليف المحلي من بين الدّروز والعناصر السورية الساخطة الأخرى. وفي الأعوام ما بين 1605-1607، ثار قائد كرديّ من منطقة حلب، شمالي سوريا، على الحكم العثماني، وقد لقي دعماً واسعا من فخر الدين معن، الذي كان حينها أمير لوائي صيدا - بيروت وصفد، برغم الفرمانات العثمانية التي كانت تأمره بعكس ذلك. هذه الثورة التي باءت بالفشل، تمثل بداية التدخل التوسكاني في الشؤون السورية الداخلية. وحتى ذلك الوقت، كان التوسكانيون يواصلون هجمات القرصنة على الشحن البحري العثماني و النقاط البحرية الأمامية في مختلف أقسام حوض البحر الأبيض المتوسط. وما أن بدأ علي جانبولاد ثورته في حلب، حتى أسرعت توسكانة، بالتحالف مع البابوية في روما، بتزويده بالدعم المادي والسياسي[10].

إنّ القوى الكاثوليكية في أوروبا، إلى جانب البابوية، كانت منتشية ومدفوعة بالنصر البحري الذي حققته على العثمانيين في معركة ليبانتو عام 1571م التي قد تعتبر، بحسب فرناند بروديل، «نهاية عقدة نقص حقيقية لدى العالم المسيحي» ونقطة تحوّل تاريخية «تبدو كأنها فتحت الباب للأمال الجامحة»[11].

في ظل هذه الظروف، لا عجب إذن أن بدأت فكرة استرجاع قبرص

(10) حول ثورة علي جانبولاد، واتصاله بتوسكانة. أنظر ب. قرا علي باشا جنبلاط، والي حلب (بيروت، 1983). W. Griswold, *The Great Anatolian Rebellion, 1000-1020/1591-1611* (Berlin, 1939)

(11) F. Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II* (New York, 1973), 1103.

للمسيحيين تراود آل ميدتشي في توسكانه والبابوية بهدف استخدام الجزيرة كقاعدة للهجوم المشترك ضد العثمانيين في سوريا، خصوصاً لما في ذلك من ارتباط مع مشروع استرجاع الأرض المقدسة.

خلال حكم الغراندوق فرديناند الأول (1587-1609) الطموح وذي الصلات المهمة، كانت توسكانه قوّة إيطالية رائدة في السّياسة والتجارة، مهيأة تماماً لتلعب دوراً فعّالاً في سوريا العثمانية. وكانت لفرديناند الأول علاقات وثيقة بالبابا كليمنت الثامن (1592-1605)، وكان البابا «يدعم طموحات توسكانه في الشرق الأوسط»[12] بممارسة سياسة عدائية ضد العثمانيين. (مثلا أعطى البابا إذنا خاصا للحكومات المسيحية لتزود بالأسلحة مناطق مثل سوريا لتمكين المسيحيين وجماعات المسلمين الهراطقة من الثورة على العثمانيين)[13]. ومما زاد من موقف التوسكانيين المضاد للعثمانيين أنّهم لم يتمتعوا بامتيازات بموجب معاهدات مع العثمانيين كما هو الحال مع البندقية، وفرنسا ودول أوروبية أخرى. وبسبب ذلك فإن التجارة التوسكانية مع الأراضي العثمانية كانت متضررة، فالعمليات التجارية العائدة إليها لابدّ أن تمّر عبر وسطاء فرنسيين[14].

بعد فشل ثورة علي جانبولاد في العام 1607، أخذ التوسكانيون يعلقون آمالهم على حليفه السابق فخر الدين معن الذي استطاع بطريقة ما أن يفلت من عقوبة اشتراكه في تلك الثورة. فلقد اعتبروا هذا القائد الدرزي خير حليفٍ يمكن أن يساعدهم على تحقيق مخططاتهم في سورية. وبحلول العام 1605 كان فرديناند الأول والبابا كليمنت الثامن قد أقاما اتصالات أوّلية

(12) Griswold, 83.

(13) P. Carali, *Fakhr ad-din II, Principe del Libano, e la Corte di Toscana: 1605-1635* (Rome, 1936), vol. 1, 117, as quoted in Griswold, 83.

(14) Griswold, 82 -3.

مع فخر الدين[15]. ووفقاً لوجهة نظرهم فإنّ الأمير الدرزي لديه ميزة خاصة كونه يقيم علاقات ممتازة مع الموارنة في مناطقه والمناطق المجاورة لها. والموارنة كمسيحيين كانوا متحدين مع البابوية في روما ولهم حضور في قبرص أيضاً، ويمكن الاعتماد عليهم دونما عناء لدعم المشاريع الرومانية الكاثوليكية الهادفة إلى فتح البلاد في المشرق. وبعد هزيمة علي جانبولاد وفراره من حلب مباشرةً، وصل وفد توسكاني إلى صيدا في العام 1607 للاجتماع بفخر الدين والتوصل معه إلى معاهدة تقضي بتزويده بكل المساعدات العسكرية التي يريدها مقابل مساندته وتأييده لخططهم. وفي أثناء المفاوضات، أصرّ فخر الدين أن يصدر البابا أمراً لكل أتباعه المسيحيين المشرقيّين يأمرهم فيه بمساعدة الأمير عندما يطلب منهم ذلك. وتمت الموافقة على هذا الشرط. وقد طلب الأمير الإذن باللجوء إلى توسكانة عند الحاجة إلى ذلك، وقد حصل على هذا الإذن أيضاً[16].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن البطريرك الماروني والمؤرخ إسطفان الدويهي (ت. 1704)، الذي كان بدون ريب قادراً على الاطلاع على المراسلات التي كانت بين أسلافه والبابوية وبين أسلافه وغراندوقات توسكانه، عند حديثه عن فخر الدين خاصة، والمعنيين عامة، يصمت صمتاً يبدو متعمداً فيما يخصّ قضية العلاقات المعنية – التوسكانية ودور الموارنة في مشاريع توسكانة لفتح قبرص والأرض المقدسة[17]. وهكذا أيضاً يفعل المؤرخ الشخصي لفخر الدين أحمد الخالدي وهو من صفد وشاهد عيان معاصرٌ لأحداث العقود الثلاثة الأولى من القرن السابع عشر، حيث يحرص على تجنب ذكر تحالف

(15) ب. قرألي، فخر الدين المعني الثاني حكيم لبنان ودولة توسكانة، بيروت، 160، 1992.

(16) للإطلاع على النص الكامل للمعاهدة، أنظر قرألي 171-172.

(17) حول الدويهي كمؤرخ، أنظر: A. Abu-Husayn, *Duwayhi as a Historian of Ottoman Syria*.

الأمير مع توسكانة بشكل كامل، وقد صوّر الخلافات اللاحقة بين فخر الدين والعثمانيين على أنها مكائد تافهة من خصوم ومناوئي الأمير محلياً وفي البلاط العثماني[18].

إن سلوك فخر الدين بعد العام 1607 أثار شكوك العثمانيين، وقد أرسلت ضده حملة عسكرية عام 1613 أجبرته على الفرار إلى توسكانة. وبعد مضي خمس سنوات عفا عنه العثمانيون فعاد إلى دياره ليباشر مشروعه الضخم في التوسع الإقليمي، الذي جعله مسيطراً على القسم الأكبر من الريف السوري، بينما بقي تابعاً للباب العالي إسمياً فقط. ولكن تعاملاته السرية بتوسكانة والبابوية استمرت، كما استمرت شكوك العثمانيين به. وبحلول العام 1633 لم يعد بوسع العثمانيين احتمال استمرار توسع سلطة فخر الدين وازدياد نفوذه فاتخذت ضده التدابير اللازمة مرةً أخرى، وانتهت هذه المرة بهزيمته والقبض عليه، وإعدامه في إسطنبول عام 1635. إلا أن العلاقات المعنية – التوسكانية استمرت بعد فخر الدين – فبعد موته، انتقلت زعامة الدروز إلى ابن أخيه ملحم، وهو الوحيد المتبقي من آل معن محلياً (الباقي الوحيد الآخر، هو حسين بن فخر الدين الأصغر، وقد قضى كل حياته منذ ألقي القبض عليه مع أبيه وبعد بلوغه سن الرشد موظفاً رفيعاً في البلاط العثماني في إسطنبول). ومن أجل إنقاذ ملحم معن من اعتقال العثمانيين، أرسل فرديناند الثاني صاحب توسكانة غليوناً (سفينة حربية شراعية ضخمة) لإنقاذه، ولكن الأمير الذي كان مختبئاً حينها، لم يُعرف مكانه[19].

إستمرّ التوسكانيون في التفكير في انتزاع قبرص وسوريا، بمساعدة من المعنيين وأنصارهم الدروز، والموارنة حيث شكل هؤلاء حجر الزاوية لهذه

[18] حول الخالدي أنظر: "A. Abu-Husayn, "Khalidi on Fakhr al-Din: History as Apology, *Al-Abhath*, 39 (1993), 3- 15.

[19] قرألي يعرض رسائل الزعماء الموارنة عن هذا الموضوع، أنظر قرألي، 358-364 .

المخططات[20]. وفي هذه الأثناء، سمح العثمانون لملحم معن بأن يتولى الأمر في الشوف، والغرب والجرد والمتن وكسروان بصفته ملتزماً. وحسب كاتب السّير الدمشقي المعاصر لذلك الحين المحبّي كان ملحم ينام أثناء النهار ويستيقظ أثناء الليل خوفاً من الاغتيال، تماماً مثلما كان أسلافه يفعلون[21]. وكان لملحم خلاف رئيسي واحد مع العثمانيين في العام 1642، عندما قاتل وانتصر على والي دمشق، مصطفى باشا[22]. ويقول المحبّي إنه فيما عدا هذا الخلاف كان لملحم « حسن تصرف وانقياد تام إلى جانب السلطنة»[23].

هذا التقييم للمحبّي يبدو دقيقاً بشكلٍ عام، خاصة إذا قورنت سيرة ملحم معن مع سيرة عمه فخر الدين، أو ابنه أحمد (أنظر لاحقاً)؛ ففي ما عدا مواجهته مع مصطفى باشا والي دمشق، لم تسجّل له أيّ أعمال مناهضة للعثمانيين في أيّ من المصادر المحلية والعثمانية والأوروبية[24]. ومع ذلك، تابع التوسكانيون مراقبتهم الدقيقة للوضع في لبنان في أيام ملحم، وذلك بواسطة مبعوثيهم، وبواسطة المراسلات مع وجهاء وأساقفة الموارنة، والتي تُغدق المديح على الأمير المعني لمواصلته سياسة عمه في حماية الكنيسة والمجتمع الماروني[25]. هذا، وبينما كان الأمير ملحم، كما يفيد ما نشر حتى

[20] قرألي 365-367.

[21] م. أ. إبن فضل الله المحبّي، «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، الجزء الرابع،408-409 . يلاحظ الرّحالة الإنكليزي، هنري موندريل، الذي مرّ ببيروت في آذار 1697 الأمر نفسه حول نوم المعنيين في النهار واستيقاظهم في الليل. و بالنسبة إليه، كانوا يفعلون ذلك خشية أن الظلام بالإضافة إلى نومهم يعطي الخونة الفرصة والشجاعة للإنقضاض عليهم بخنجر أو مسدس ويجعلهم يكملون نومهم أكثر مما أرادوا» أنظر، H. Maundrell, 57- 58

[22] المحبّي، الجزء 4، 396.

[23] المحبّي، الجزء4، 409.

[24] حول هذه النزاعات التي شملت ملحم، أنظر، A. Abu Husayn, *Provincial Leaderships*, 59, 127

[25] قرألي، 370-373.

الآن، يمتنع عن مراسلة توسكانة أو أيّ قوة أوروبية أخرى مباشرة، كان أتباعه والمقربون منه من الموارنة يهدون تحياته للبلاط التوسكاني والبابوي بشكلٍ منتظم في مراسلاتهم[26].

توفي ملحم عام 1658 وقد خلّف ولدين، أحمد و قرقماز. وقد اعترضت على مطالبة الأميرين المعنيين بحقهما في الزعامة العليا للدروز، جهات درزية أخرى يدعمها العثمانيون، وحسب ما يروي الدويهي فقد قُتل قرقماز غدراً من قبل والي دمشق في العام 1662 أثناء هذا الصراع[27].

في هذه الأثناء، كان العثمانيون قد فصلوا سنجقي صيدا – بيروت وصفد عن ولاية دمشق في العام 1660 ليعيدوا تنظيم هذه المناطق بجعلها ولاية صيدا (كما حصل مرة قبل ذلك في العام 1614). من وجهة النظر العثمانية، يهدف هذا التنظيم لوضعِ مناطق الدروز تحت سلطة الدولة المباشرة. ولكن هذا التنظيم قد فسر محليّاً على أنه محاولة من العثمانيين لتحطيم «ذراع أولاد العرب»[28] وبالرغم من ذلك، إستطاع أحمد معن في العام 1667، بعد أن تغلّب على أنداده ومنافسيه، أن يصبح الملتزم الأكبر في بلاد الدروز[29]. وعليه، استأنف مع مستشاريه الموارنة الاتصالات مع توسكانة. (المراسلات المنشورة لا تحتوي على ما يشير إلى خطط لعمليات مناهضة للعثمانيين)[30]. إلا أن الحرب بين العثمانيين والأمبراطورية النمساوية في الأعوام ما بين 1683 و1699، قد أتاحت لأحمد معن فرصة استئناف النشاط المعني المضاد للعثمانيين كما كان زمن عمّ أبيه (فخر الدين). وقد رفض الأمير الدرزي،

[26] أنظر قرألي 369-373.

[27] حول هذه الصراعات على السلطة والثورات، أنظر الدويهي، 357-360.

[28] الدويهي، 359.

[29] الدويهي، 363.

[30] كما هي منشورة في قرألي 374-376

الذي استدعي مع موظفين عثمانيين آخرين في سوريا للاشتراك في «الجهاد» ضد الأمبراطورية النمساوية، أن يقوم بذلك. وبدلاً من ذلك، فقد اشترك مع آل حمادة الشيعة من منطقة جبيل (وهم المشار إليهم في وثائق «المهمة» على أنهم قزلباش) وأصبح قائداً لثورة كبيرة ضد العثمانيين استمرت حتى موته بشكل طبيعي في العام 1697، دون أن يترك ورثة ذكوراً لخلافته. وأعطى العثمانيون التعليمات مراراً وتكراراً لحكامهم في مختلف الولايات السورية التي تقضي بخلعه من منصبه كملتزم والقبض عليه وإعدامه، إلا أنه استطاع أن يتخلص من الاعتقال بشكلٍ دائم. ولا يمكن تحديد مدى الدعم الخارجي الذي تلقته ثورة أحمد معنٍ على أساس الوثائق الأوروبية المنشورة حتى الآن، بالرغم من أن الدافع لذلك كان موجوداً بلا ريب[31].

وهكذا يبدو أن ثورة الدروز على العثمانيين، بالتأكيد حتى العام 1633، وعلى الأرجح حتى نهايتها، كانت تستمد قوتها إلى حدٍ بعيد من الخطط الأوروبية على سوريا. وفي فترة الثورة الواقعة في القرن السادس عشر لعبت البندقية الدور الأوروبي الرائد. وفي فترة القرن السابع عشر، حلّ «المبتدئون» كتوسكانة محل «العمالقة» كالبندقية، ليس على صعيد القرصنة في المتوسط فقط، كما يرى بروديل[32]، وإنما كرعاة ومدبّرين لخطط أكثر جرأة وطموحًا، كما يظهر جليا في ثورة جانبولاد وثورات الدروز.

محلياً، كان استمرار تمرّد الدروز خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر قد مهّد الطريق لتأسيس إمارة الشهابيين السنّية، وقد تم هذا التدبير بمبادرة درزية محلية، ووجد فيه العثمانيون، الذين تخلصوا أخيراً من المعنيين

[31] حول ثورة أحمد معن، أنظر
A. Abu-Husayn, "The Unknown Career of Ahmad Ma'n," *Archivum Ottomanicum*, 247-17, 1999, 241

[32] كانت البندقية بشكلٍ خاص ناشطة ضد العثمانيين أثناء حرب العثمانيين مع الأمبراطورية النمساوية. Braudel, 865.

المتعبين، مخرجاً ملائماً. وكان هذا التدبير هو الذي أعطى التزام الشهابيين للأجزاء الوسطى والجنوبية من جبل لبنان، من العام 1697 وحتى العام 1841، مظهر الإمارة الوراثية[33].

العصيان الدرزي قبل 1585

م. د. 101/26

أعطي إلى برويزكتخدا

2 (3?) ربيع الثاني 2/953 (3) حزيران 1546

حكم إلى والي حلب،

لقد أرسل والي دمشق مكتوباً يفيد أن الأمر قد صدر بجمع البنادق من أيدي الدروز. وقد أعلمني أنه لدى مطالبتهم بالامتثال لهذا الأمر رفضوا الطاعة ولجأوا إلى العصيان. ولذا يجب أن تتحرك ضدهم بما لديك من العساكر لكي يتمّ إخضاعهم، وإذا تبيّن أنك تحتاج إلى عساكر من الألوية المجاورة فأعلمني بالأمر لكي يتم إرسالهم. ولقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] أن تتحرك ضد الطائفة المذكورة. وكما ورد في فرماني الشريف، إذا احتجت إلى المساعدة من قبل أمراء الألوية المجاورة، فعلى هؤلاء الاستجابة لطلبك دون إبطاء. وعندما تصلك العساكر [الإضافية] عليك بتزويدهم بالعتاد والمؤونة وتوجيههم إلى القتال. أبذل غاية الجهد في هذا السبيل.

[33] حول ظروف تأسيس الإمارة الشهابية، أنظر:
A. Abu-Husayn, "The Shihab Succession: A Reconsideration", *Archive Orientalni*, Supplementa VIII, 1998, 9-16

وستكون أنت وعساكرك المشاركون في هذه الحملة موضع عنايتي الهمايونية إذا ما أثبتم أنكم أهل لها. وبناءً على ذلك، فكل منكم ملزم بتأدية هذا الواجب وبذل أقصى الجهد. وإذا طلب الجنود حملة البنادق المزيد من المشاة، فاكتب إلى عساكر القلاع لإرسال هؤلاء.

نسخة إلى والي ذو القدر،

نسخة إلى والي ديار بكر،

إنّ المذكور أعلاه يطلب عساكر مشاة مجهّزين بالبنادق. ويجب عليكما إرسال العدد الكافي من هؤلاء من طائفة الأكراد ومن عساكر القلاع.

م. د. 565/5

(أوائل محرم 972 - أواخر ذي الحجة 972/1564-65)

حكم إلى والي دمشق،

لقد أرسلت مكتوباً يفيد بأنّ أهالي عين دارة، في ناحية الجرد، قضاء بيروت في ولاية دمشق وهي من الخواص الهمايونية قد شقّوا عصا الطاعة ورفضوا تأدية الحقوق والرسوم (الضرائب) المتوجبة عليهم. وقد قاموا سابقاً في الحادي والعشرين من ذي القعدة 972 وبمساعدة المفسدين من قادتهم محمد بن سيدي المعروف بأبو عرام، ويوسف بن هرموش[34] بالهجوم على منزل السباهي المكلف بجمع الضرائب محمد بن الحنش. وقد قتل عدد كبير من الرجال في هذا الهجوم. كما ألقي القبض على المذكورين يوسف وأبو عرام بينما فرّ الباقون وتمّ وضع حدّ للفتنة والفساد.

ولكن منذ الثامن والعشرين من صفر 973[35]، قام أهالي القرية المذكورة،

[34] كلاهما ينتميان إلى عائلات درزية معروفة.

[35] بغض النظر عن التاريخ المعطى لدفتر المهمة رقم 5، فإن التواريخ التي ترد في متن هذه الوثيقة تشير بوضوح إلى أن هذا الأمر قد صدر في وقت لاحق بعد صفر عام 973 / 1565.

بالإضافة إلى أهالي قرية المتين، بقيادة المفسدين المستمرين في العصيان - هاشم وأخوه محمد وقايتباي بن صولاق، بالتمرد وهاجموا بيت المذكور محمد [بن الحنش]. وجرى قتال شديد وهزم الدروز وقتل منهم عدد كبير.

وكنت قد أبلغت أنهم بالإضافة إلى تمنعهم عن أداء الضرائب فإنهم يثيرون الاضطراب كما ورد سابقا، ويملكون عدداً كبيراً من الأسلحة النارية.

كما أفدت بأن الدروز في تلك المنطقة يملكون أكثر من 3-4 آلاف بندقية وأن بنادقهم طويلة وباستطاعتها إطلاق سبع أو ثماني دراهم من الرّصاص، وهي تتفوق على البنادق الموجودة بحوزة عساكرك، ولذا فإنّ يدهم هي العليا. وهكذا فإنه إذا لم يتم التعامل معهم، فإنّ الاضطراب [الذي يتسّببون فيه] والشّر [الذي يحدثونه] سيعود إلى الظهور مجدداً.

[وكنت قد أفدت أيضاً] أن قرية معبد، وهي من خاص أمير لواء نابلس قد أصبحت ملاذاً للأشقياء الذين يقطعون الطرقات في مناطق صفد واللجون وغزة والقدس. وقد أفدت بأن أمير اللواء والقاضي قد أشار بالتخلص منهم.

وقد أمرت أن تقوم بما يلزم بهذا الخصوص وأن تبذل المستطاع للقبض على المفسدين وإزاحتهم بأيّ طريقة لكي يكونوا عبرة لغيرهم ولحماية الرعايا من الضّرر الذي يحدثونه. ولكن وأثناء القيام بذلك، عليك أن تكون متنبهاً وأن لا تتدخل أو تعترض سبيل أولئك الذين لا دخل لهم [بالأشقياء] أو أن تقوم بما لا يليق في لحظة من الغفلة. والآن يتمّ تجهيز المدافع لإرسالها إلى طرابلس[36].

---

(36) ليس هناك من صلة بين الجملة الأخيرة وسياق الوثيقة قبل ذلك.

م. د. 1091/5

(أوائل محرم 972 - أواخر ذي الحجة 972/ 1564 -65)

حكم إلى والي دمشق،

لقد أرسلت مكتوباً تفيد فيه أنه عندما قمت بإرسال عدد من الجنود للقبض على اللصّ الشّقي المدعو هاشم والذي يقوم بارتكاب أعمال الفساد والشناعة في دمشق، تمّ إلقاء القبض على أخيه وبعض أتباعه، إلاّ أنه تمكن من الهرب واختبأ بين الدروز. وعندما قمت لاحقاً بطلب تسليمه لك، رفض [الدروز] الاستجابة ومنحوه الحماية في إحدى قراهم. وعندما أرسلت بعض الجنود لإلقاء القبض عليه، عاث مقدم تلك الناحية المدعو شرف الدين فساداً وخراباً، وجمع عدة مئات من رجاله مسلحين بالبنادق والحراب. وبالرغم من حصول مواجهة قاسية، إلا أنهم لم يسلّموا المذكور أعلاه هاشم، أما أنت فقد تمكنت بطريقة ما من إلقاء القبض على شرف الدين وحبسه في قلعة دمشق. وهو مطلوب في عدد من الدعاوى المتعلقة بالقتل وجرائم أخرى.

إنّ معظم أهالي الناحية، التي هي جزء من [لواء] صيدا - بيروت، يجيدون استعمال البنادق، وقد تركوا جميعاً أعمالهم [المعتادة] لهذا السبب. كما أنك قد أفدت بأنّ هنالك ما يزيد على ألف بندقية في ناحية المتن وإن وجود هذا العدد [الكبير] من البنادق في أيدي الأشقياء في مكان غير بعيد من الساحل يمثل مصدرًا للخطر. وقد طلبت الإذن بإعدام السجين شرف الدين، ليكون عبرة للآخرين.

وعليه، فقد أمرت أنه لدى وصول [هذا الأمر] أن تقوم بإعدام المذكور أعلاه شرف الدين كما طلبت، وأن تجمع البنادق من الرعايا الذين يمتلكونها وأن تمنعهم من استعمالها بعد ذلك.

م. د. 488/26

10 جمادي الأولى 982/ 28 آب 1574

أعطي لبرويز كتخدا،

حكم إلى والي الشام،

لقد أرسلت مكتوباً تفيد فيه أن طائفة الدروز لديها الكثير من البنادق. ولذا فقد صدرأمري الشريف يأمرك بجمع هذه البنادق حيث وجدت بين أيدي الدروز أو غيرهم لمصلحة الدولة (الميري)، إلا أنه عندما أرسلت الرسائل بموجب أمري الشريف إلى كل من قرقماز بن معن، ومنصور بن عساف، وشرف الدين وقاسم شهاب، وقايتباي من مقدمي[37] طائفة الدروز وغيرهم من المقدمين أجابوا بأن لا بنادق لديهم.

كما أنه يتوجب على قرى نواحي الجرد، والمتن والغرب وشوف البياض ضرائب متأخرة منذ أكثر من عشرين عاماً، وهم يماطلون في دفعها. وكان سابقا قد أرسل ميرآلاي الشام إليهم فحصّل منهم ألف قطعة من الذهب. ثم أرسل كتخداك فتسلم من أيدي مشايخهم 40 إلى 50 بندقية، وعندما طلب بقية البنادق أجيب بأنه لا يوجد غير ما تمّ تسليمه. غير أن قيمة البنادق الموجودة لديهم تقدر بخمسة عشر إلى عشرين قطعة ذهبية لكل منها. وهم كذلك يماطلون في دفع متأخرات الضرائب ؛ وقد تمكن كتخداك من تحصيل سبعة آلاف [قطعة ذهبية ورأى أنه] يستحيل تحصيل المزيد.

وكنت قد عرضت أنه من غير الممكن جمع البنادق بدون أمر شريف يأمرك بأن تجمع بندقيتين من كل منزل (خانة)، وألف بندقية من كل من ابن معن، وشرف الدين، ابن شهاب وقايتباي. فإن عاندوا في ذلك، سِر عليهم

(37) بعض هؤلاء مثل منصور عساف وقاسم شهاب هم من السنّة لا من الدروز.

بعسكرك وقم بتأديب من لا يطيع منهم. وهكذا، فقد أمرت أن تقوم بذلك طبقاً لما عرضت، فتطلب من كل منزل بندقية على سبيل [ضريبة] العوارض، كما تتطلب مصلحة [الدولة]. ولما كان المقدم المدعو [منصور] عساف قد حصل قبل ذلك على عدد كبير من البنادق من قبرص، فعليك أن تطلب منه تسليم ألفي بندقية. أما ابن معن، وشهاب الدين [ابن شهاب]، وشرف الدين وقايتباي، فعليك أن تطلب من كل واحد منهم تسليم ألف بندقية. أما سائر المقدمين فعليك أن تطلب من كل واحد منهم تسليم العدد الذي تراه مناسباً من البنادق.

فإذا خالفوا وعاندوا في تسليم البنادق بموجب فرماني الشريف، سواء كانوا من المقدمين أو من سائر طائفة الدروز أو من غيرهم عليك بإلقاء القبض عليهم. وقد أرسلت الأحكام الشريفة إلى ولاة ديار بكر، وحلب وذو القدرية تأمرهم بمدّ يد العون لك في تأديبهم. وعليك أن تقوم بالتدابير اللازمة بشأن من لا يطيعون أمري الشريف. وعليك أن تتحرك ضدّ الطائفة التي يتضح عصيانها وطغيانها وتؤدبها، وذلك بحسن الاتفاق والإعداد.

وفي هذا الصدد، فإنّ الزعماء وأرباب التيمار وطائفة الإنكشارية - وسائر العسكر ممن هم معك في خدمتي الهمايونية الذين يبذلون الجهد - سيكونون محطاً لعنايتي العلية الهمايونية، ولكل منهم ما يستحق مقابل خدماته.

م. د. 614/26

1 جمادي الثاني 982/ 18 ايلول 1574

حكم إلى والي دمشق،

لقد أرسلت مكتوباً تعلمني فيه بتفاصيل التدابير والاستعدادات المتخذة فيما يتعلق بطائفة الدروز. ولما كان الأمر كما عرضت، وأن الجبال القريبة من

لواء طرابلس، على الشاطىء، صعبة المسالك، والطائفة المذكورة تنتشر في الأماكن القريبة من هذه الجبال، وأنه إذا ما هوجموا من تلك الجهة [البحر] فإنهم يصعدون إلى الجبال ويتحصّنون بها. ولما كنت قد أعلمتني أن تأديبهم يحتاج الى عساكر مزودين بالبنادق، فقد صدر الأمر، بأنه عندما يأتي الدستور المكرّم وزيري سنان باشا أدام الله تعالى إجلاله بالأسطول الهمايوني أن يتجه إلى تلك النواحي من أجل تأديب الطائفة المذكورة. إلا أنه لما كانت العساكر الموجودة في السفن الحربية بحاجة إلى الذخيرة عند وصولها فإن عليك إعداد الكمية اللازمة من الذخائر وإحضارها إلى ميناء طرابلس والمناطق القريبة منه. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تقوم بإعداد وإحضار الذخائر إلى ميناء طرابلس والأماكن القريبة الأخرى. حتى إذا ما عاد إن شاء الله المشار إليه وزيري أدام الله تعالى إجلاله بالأسطول الهمايوني ووصل إلى تلك النواحي طبقاً لأمري، لا يواجه أيّ صعوبة فيما يتعلق بالذخائر.

وعندما تقوم بالهجوم من البرّ، وإذا ما تحصنت الطائفة المذكورة بتلك الجبال الوعرة يقوم الوزير المشار إليه بقيادة إنكشارية عتبتي المعلاة المجهزين بالبنادق من جهة الساحل ويصعد إلى الجبال بعساكر المشاة لإلقاء القبض على هذه الطائفة [الدروز] وتأديبها. فإذا غادروا الجبال، نتيجة لذلك، واتجهوا نحو مواطنهم، فإن عليك مع الفرسان الذين هم معك وجميع الذين تلقوا الأمر في هذا الخصوص مهاجمتهم وإلقاء القبض عليهم بحسن التدبير والاستعداد طبقاً لحكمي الهمايوني الصادر سابقاً بهذا الشأن.

م. د. **686/27**

23 ذي القعدة 983/23 شباط 1576

حكم إلى والي دمشق،

لقد صدر سابقاً أمري الشريف الذي يمنع على الدّروز اقتناء البنادق ويأمرك بجمعها ممن يستعملونها ووضعها في مكان [آمن] ثم إرسالها إلى سدة سعادتي.

إن ذلك الفرمان [السابق] وأمري الشريف هذا يبقيان دون تغيير وقد أمرت، عند وصول [هذا الحكم]، أن تتقيد به كما يجب؛ لا تسمح لأيّ من طائفة الدروز أن يستعمل البندقية، طبقاً لفرماني السابق، واجمع البنادق التي بأيديهم في مكان [آمن]، وسجّل ما جمعته منها وعددها في سجلّ مفصل، وأرسل البنادق المصادرة ونسخة من السّجل إلى سدة سعادتي.

م. د. **70/29**

25 رمضان 984/16 كانون الاول 1576

أعطي إلى كتخدا دفتردار دمشق،

حكم إلى والي دمشق،

لقد أرسلت مكتوباً تفيد فيه أنّ أهالي نواحي الجرد، والمتن، والغرب وشوف ابن معن الواقعة ضمن قضائي صيدا - بيروت من ولاية دمشق قد حضروا إليك وأعلموك أنّ طائفة الدروز في تلك الأرجاء في حالة عصيان وطغيان مستمرين. وقد بلغت الحال حدّاً حيث لا أحد يقبل الالتزام بجمع عائد الخواص في تلك النواحي. وكلما استحقّ عليهم مال كل عام، وكُلف موظفون بجمعه فإنهم [الدروز] يرفضون تأدية الأموال ولا يظهرون أيّ احترام للأمناء. وهم لا يدفعون ما يتوجب عليهم بموجب الدفتر [سجل الطابو]، ويزعمون أنهم يقومون بالدفع طبقاً للدفتر العتيق. ولكنهم لا يؤدون ذلك أيضاً. وأنّ لديهم مزارع يزرعونها إلا أنّهم يدّعون أنها لا تعطي محصولاً. [كما يدعون أن] بعض القرى قد أصبحت خراباً، إلا

أنهم لا يسمحون للقاضي بتفحص الحال. كما أنهم لا يقيمون وزناً للأمناء. [وقد أفدت أيضاً] أنّ هذه الأوضاع تزيد من طغيانهم يوماً بعد يوم، بحيث أنه إذا لم يتم تدارك الأمر ويجري تأديبهم فسوف يتعقد الأمر ويصبح من العسير ضبط الأوضاع. وبالإضافة إلى أنهم يمتنعون عن أداء الضرائب فهم يتسببون في الضرر للمسلمين. وقد ظلوا لمدة سبعين عاماً مدينين بسبعين كرة مقدارها 100724 أقجة. وهم في كل عام يستمرون في عدم أداء مبالغ مماثلة. ولذا فمن الضروري أن تضرب عدة قرى من قراهم وأن يؤدب مقدموهم حتى يقوموا بأداء الضرائب المتوجبة عليهم.

ولما كنت قد أعلمتني بما سبق فقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تتفحص الأمر. فإذا كان المذكورون، في حقيقة الأمر في حالة من العصيان والطغيان وأنهم يلحقون الضّرر بالمال الميري ويتعدون على الرعايا، وإذا ثبت على مقدميهم الفساد والشناعة فعليك أن تلقي القبض عليهم وتعاقبهم طبقاً للشرع.

273 / م. د. 42

23 جمادي الثاني 989 / 25 تموز 1581

حكم إلى قاضي دمشق،

لقد أرسل قاضي دمشق السابق مكتوباً يفيد بأن أبا بكر بن رزق الله، الذي يقطن في محلة الصالحية في دمشق، رجل غمّاز. وأنه يتعامل مع الدروز ويزودهم بالبنادق والبارود والرصاص. كذلك فإنه يتعامل مع سفن الفرنجة ويبيعها القمح. وقد أمرت أن يُنفى أبو بكر رزق الله إلى [جزيرة] رودس. ولدى وصول [هذا الحكم] عليك أن تقطع أيّ صلة للمذكور بذلك المكان [دمشق] وأن تنفيه إلى رودس طبقاً لأمري جليل القدر.

م. د. 46/ 30 ب

(أواسط رجب -989 اواسط صفر 990/ 1581 -82)

حكم إلى قاضي دمشق،

لقد أرسلت مكتوباً إلى سدة سعادتي يفيد بأن الدروز الذين يقطنون في المناطق الواقعة حول دمشق قد استمروا في عصيانهم كما هي عادتهم منذ القدم. كما أنهم تعاونوا مع الدروز والروافض في مدينة صفد وبعض القرى المحيطة بها. وهم يرفضون أداء المال الميري المتوجب عليهم ويصرون على بغيهم. وقد قام أمير لواء صفد، حسن، مع سباهية اللواء وآغا إنكشارية دمشق بالتحرك ضد هؤلاء الأشقياء ومحاربتهم. وقد ألقي القبض على رئيسهم وبعض رجاله وتمّ إعدامهم. كذلك، فقد سلّموا 600 بندقية وتعهدوا بدفع متأخرات الضرائب. والآن أُرسل أمري الشريف إلى والي طرابلس ليساعدك في التخلص من ابن معن الذي تجاوز بفساده وشناعته كل الآخرين. وقد أمرت عند وصول [هذا الأمر] أن تتصل به [والي طرابلس] للحصول على مساعدته إذا كنت محتاجاً لذلك. وقبل ذلك، أطلب من المذكور [ابن] معن الامتثال، فإذا استجاب فبها وإلاّ فإنّ عليك أن تطلب إلى الزّعماء والسباهية في الولاية [الانضمام إليك]، وأن تقوم بالاستعدادات اللازمة وتبذل الجهد المستطاع لفرض السيطرة وإلقاء القبض عليهم [الأشقياء الدروز]، وتحمي الرعايا والفقراء والضعفاء من شرورهم، وتقوم ببسط الأمان في تلك الأنحاء.

م. د.46/ 518

(أواسط رجب 989 - أواسط صفر 990 / 1581-1582)

حكم إلى كلّ من والي دمشق وقاضيها، وقاضي صفد وقاضي كفركنه،

أيها الوالي والقضاة، لقد أرسل أهالي الولاية تقريراً مكتوباً، كما حضر إلى دمشق الزعماء وأرباب التيمار في لواء صفد، وأفادوا أنّ أهالي تيماراتهم عصاة منذ زمن طويل. [وأفادوا كذلك] أنه في السنوات الثلاث الأخيرة وبينما كان الأمراء والعساكر منهمكين في الحروب [الخارجية] استغلّت طائفة الأعراب (البدو) وأشقياء الدروز الفرصة مجتمعين وأعلنوا العصيان مستعملين البنادق. إنّ أهالي سنجق صفد وحدهم يمتلكون 7 آلاف بندقية. ولذا فإنّ أرباب التيمار ورجالهم لا يستطيعون التحرك ضدّهم، ولم يتمكنوا لمدة السنوات الثلاث الأخيرة من تحصيل أقجة واحدة. وعموماً، فإنّ الأهالي قد تركوا أعمالهم [المعتادة] وأرضهم وحصلوا على البنادق وباشروا بالإغارة على القرى والطرقات وقتل الناس. وبسبب هذا العصيان، كان من المتعذر تطبيق الشرع الشريف. كما أنه قد أفيد بأن الحال لا يمكن أن يصلح الاّ إذا حوصرت قراهم ووضع السيف على رقابهم. ولذا أمرت أن تهاجم العصاة بعد الاستعداد الجيد وتجمع أسلحتهم وترسلها إلى سدة سعادتي.

وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن يتقيد كل منكم بالقيام بما يلزم للقبض على القادة المسؤولين عن هذا الفساد والشناعة. وبعد حسن الاستعداد، لاحقوهم إلى حيث يختبئون وعاقبوهم بموجب الشرع كي لا يقوم أي كان بمثل أعمالهم لاحقاً. اجمعوا البنادق لصالح الدولة وسجلوا أعدادها في سجل وألقوا القبض عليهم [المفسدين]، وأرسلوا كل ذلك إلى سدة سعادتي. وقد جرى تنبيهكم في هذا الخصوص كيلا تحموا من كان ضالعاً في العصيان، وأن تكونوا حريصين على عدم التعرض للأشخاص الذين لا علاقة لهم بذلك.

م. د. 110/49

4 ربيع الثاني 991 / 27 نيسان 1583

حكم إلى باليس بك، المتصرف على حلب،

لقد أرسلت رسالة تفيد أنّه بالرّغم من تواجد الولاة والزعماء والسباهية [في المنطقة] فإن الأشقياء الدروز وقطاع الطرق يقومون بالتعدي على الحجاج المسلمين وجميع التجار وأبناء السبيل، ويهاجمونهم في ولايات حلب ودمشق وطرابلس.

ولذا فبعد مغادرة الوالي والزعماء وأرباب التيمار لمدينة حلب للتوجه إلى الحرب، عليك أن تزيد عدد رجال الولاية لحفظ المدينة وحراستها، وحفظ بقية أرجاء الولاية البعيدة وإلقاء القبض على أهل الفساد وتطبيق أحكام الشّرع عليهم ليكونوا عبرة لغيرهم.

تدبر شؤون الحكومة بالتشاور مع رؤساء الشرطة (الصوباشية) لأن الأشقياء قطاع الطرق يتحركون بحرية في معظم قرى الخواص الهمايوني. وعلى الولاة التعاون مع الصوباشية لإلقاء القبض على الأشقياء كي لا تستمر التعديات. وقد صدر أمري الشريف بهذا الشأن، وأمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تقوم باللازم لحفظ وحراسة الولاية المذكورة وضبط وحماية الرعايا. ألقِ القبض على الأشقياء والملاعين وطبق عليهم أحكام الشرع. ويجب على الولاة التعاون مع الصوباشية في هذا الخصوص وهم مقيدون بذلك. وإذا كان الأشقياء يتحركون بحرية في التيمارات والأوقاف أو أية أراضٍ أخرى، عليك أن تطلب العون من الضباط وتتفحص الوضع بانتباه بمعرفة قضاة العقارات، وأن لا تدع فرصة لأولئك الذين اتضحت وثبتت شقاوتهم ولصوصيتهم. استولِ على أموالهم وكن في غاية الحرص كي لا يتمكنوا من الهرب وطبق عليهم أحكام الشرع ليكونوا عبرة لغيرهم.

م. د. 443/ 49

19 جمادي الثاني 991 / 10 تموز 1583

حكم إلى قاضي دمشق،

كان القاضي السابق لدمشق، مصلح الدين، قد أرسل رسالة إلى سدة سعادتي تفيد بأن المدعو أبو بكر رزق الله، الذي يقطن في دمشق رجل خبيث ويتعامل مع الدروز و يزودهم بالبنادق والبارود والرصاص، كما أنه يتعامل مع سفن الفرنجة ويقوم بتزويدها بالقمح، وهو غير براء من نشاطات [أخرى] شبيهة. وقد أوصى [مصلح الدين] أن يتم نفي الرّجل إلى رودس أو قبرص، وكان أمري أن ينفى إلى رودس، وصدر بذلك أمري الهمايوني[38].

هذا وفي الوقت الذي أفاد فيه كلّ من والي دمشق، وقاضيها السابق أحمد، وقاضي حلب الحالي، الذي كان سابقاً في دمشق بسوء سلوك المذكور [أبو بكر رزق الله]، فإنّ مولانا مصلح الدين أرسل رسائل [أخرى] إلى سدة سعادتي تفيد بأن ما نسب إلى الرجل [أبو بكر رزق الله] مخالف للحقيقة، مضيفاً أنّ الرسالة السّابقة [حول الرجل] لم تكن منه. فحاشا أن يكون [مولانا مصلح الدين] قد أفاد بشيء من هذا. إنّ التزوير والادّعاء الكاذب بشيء لم يحدث واضح وضوح الشمس في رابعة النّهار. وقد كتب أنه «بالتأكيد، لم أسمع له [المتهم] بأي تعامل مع الدروز، وكذلك [فالاتهام] المتعلق بتزويده الفرنجة بالذخائر كذب فاضح. إنّ المذكور [أبو بكر رزق الله] يعيش في دمشق على مسافة عدة أيّام من السّاحل. وهذا محض اختلاق. وهو معروف عند الجميع بكونه رجلا صالحا وتقيا». هذا ما أفاد به [مولانا مصلح الدين]. وفيما يتعلق بالمذكور [أبو بكر رزق الله] فلا يعترضنّ سبيله أحد. وقد ألغي حكم النفي بحقه. وقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] أنه لا يجوز لأحد أن يؤذي الشخص المذكور. ويجب إزالة نسخة حكمي الشريف الصادر سابقاً من

(38) الإشارة هنا هي إلى الأمر السابق المثبت أعلاه، م. د. 273/42.

السّجل. ويجب أن لا يعترض أحد سبيله بما يخالف فرماني الهمايوني.

م. د. 969/52

15 ربيع الثاني 992 / 26 نيسان 1584

حكم إلى كلّ من والي دمشق وقاضيها،

لقد أرسل محضرباشي دمشق، نورالله عرضحالا إلى عتبتي المعلاة يفيد بأنه قام بإرسال الشعير إلى ميناء صيدا لأجل مؤونة المدينة وطبقاً للأمر الشريف. وقد رفض ابن معن، خلافاً للأمر، دفع الثمن [المطلوب منه لقاء الشعير]، واعترض المسافرين ونهب كل ما يملك [نور الله] مع عشرين من رجاله، وقد جرح ثلاثة أو أربعة أشخاص وقتل عسكريّاً جركسياً. وهذا بغي وتعدّ. وقد طلب [نور الله] أمراً همايونياً [لإحقاق الحق]. وقد أمرت أنه ما لم يكن الأمر قد حكم به بموجب الشرع، وإذا لم تكن قد مرّت 15 سنة على الواقعة فيتعين أن تقوم بتطبيق الشّرع [في هذه القضية].

عصيان الدروز وحملة 1585[39]

م. د. 53/724

11 صفر 993 / 12 شباط 1585

حكم إلى والي دمشق،

(39) أنظر الملحق حيث التيمارات و الترقيات التي منحها إبراهيم باشا قائد حملة سنة 1585 ضد الدروز لعدد كبير من الأشخاص من الذين قاموا بالمشاركة في هذه الحملة. إن دفتر المهمة رقم (50) مخصص كليا لمثل هذه العطاءات التي قررها إبراهيم باشا، إلا أن ما هو مثبت في الملحق هنا، هي فقط النصوص التي تذكر الدروز بشكل صريح.

إنّ المدعو قرقماز ابن معين [معن] من طائفة الدروز مقدم عاص، فقد جمع حوله المخاذيل من الطائفة الدرزية وتسبب في إحداث الضّرر والمفاسد في لواء صفد من ممالكي المحروسة. وقد طالب أهالي المنطقة بأن تتحرك ضدّ الطائفة المذكورة حيث هي. وقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] أن تتحرك ضد الطائفة المذكورة بأقصى درجات الانتباه وأن تبقى متنبهاً بعد ذلك [لكل طارئ]. كذلك فإنّ من الضروري أن يكون عساكر كل من دمشق وطرابلس جاهزين للمشاركة. وعندما يجهز هؤلاء العساكر لن يكون لك عذر [في عدم التحرك] والعياذ بالله. وليس عليك القيام بأيّ أمر آخر، فليس هنالك مشكلة أساسية أخرى. أنت مقيد بأن تفيدني [بما يحدث] بناء على ما جبلت عليه من صواب الرأي وأن تحترس من وقوع ما يلحق الضرر بالسلطنة.

م. د. 635/58

5 رمضان 993 / 31 آب 1585

حكم إلى والي دمشق،

لقد أرسل الوزير إبراهيم باشا، دام مجده، رسالة تفيد بأن الأعراب وطائفة الدروز في حالة عصيان في كافة أرجاء الولاية، فهم يغيرون على كافة أنحاء [ولاية] الشام دار السلام ويوقعون الضرر، ويقطعون الطرق وهم مستمرون في فسادهم وشرورهم. وقد صدر سابقاً الأمر الشريف بتعيينك في محافظة دمشق. وكذلك، فقد طُلب منك بموجب أمر شريف [آخر] أن تنضمّ إلى سردار [قائد] حملة السوق، وتم إعلامك بهذا.

والآن، يتم إبلاغك بأنه من الضروري والمهمّ أن تتقيد بالأمر الأول وأن تتسلم أمور دمشق. والأمر باقٍ على ما هو عليه: تسلّم دمشق، وأحرس البلاد واحمِ العباد وابذل غاية الجهد. وعندما يصل المذكور [إبراهيم باشا]

تعاون معه بما يتناسب والخدمة المطلوبة [منك]. وقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] ببقاء الأمر السابق على ما هو عليه: تسلم دمشق وتعاون مع المذكور [إبراهيم باشا] بالطريقة المناسبة فيما يتعلق بعصيان الأعراب والدروز. وعندما يتوجه المذكور [إبراهيم باشا] نحو سدة سعادتي، عليك أن تبذل أقصى الجهد في حفظ البلاد وحراستها وضبط العباد وحمايتهم بما جبلت عليه من حسن البصيرة.

م. د. 58/636

أوائل رمضان 993 / آب - ايلول 1585

حكم إلى والي دمشق،

لقد أفاد الوزير إبراهيم باشا بأنه هاجم الدروز، وتمكن مع عساكري الهمايونية المنصورة من قطع رؤوس المئات من المخاذيل الملاعين. وقد قام بعون الله بأعمال محمودة. وأرسل عددًا من الرؤوس المقطوعة [إلى إسطنبول]. وهكذا فقد عاقب الطائفة الباغية كما يجب. والآن، ولما كان وزيري يقوم بأداء مهمة في تلك الأرجاء [من ولاية دمشق] فإنّ أمري قد صدر بأن تقوم بمساعدته إذا ما طلب ذلك دون إبطاء، وأن تتوجه إلى حيث يأمرك وأن تقوم بما يطلبه منك من المهمات. وعليك أن تذهب مع المذكور [إبراهيم باشا] كما يرى هو مناسباً وأن تبذل أقصى الجهد في خدمتي الهمايونية وتقوم بالأعمال المشكورة.

وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أنه إذا ما طلب المذكور [إبراهيم باشا] مساعدة منك عندما يباشر أداء مهمته في تلك الأرجاء، أن لا تتأخر أو تتهاون. التحقْ به وابذل نفسك في أداء الأعمال المشكورة في خدمتي الهمايونية. للعلم.

الشؤون الدرزية ما بعد 1585

م. د. 60/ 24

23 شوال 993 / 18 تشرين الاول 1585

حكم إلى علي باشا والي دمشق،

لقد وصل إلى سدة سعادتي رسول [وأفاد بالآتي]: إنّ وزيري إبراهيم باشا قد عهد إليك بولاية دمشق. وبسبب شقاوة الدروز وفسادهم فإن قرى ولاية دمشق في حالة اختلال بالرغم من أنه كان من المفترض أن تقوم بإصلاح هذه الحال. وقد عين السردار (القائد) خسرو باشا على رأس الولاية المذكورة [دمشق].

إن أحوال المذكورين سابقاً من أهل الفساد، وكل ما كلفت به سابقاً على ما هي عليه. هذا ما أفدت به [من خلال رسولك]. الآن، إنّ ولاية دمشق التي عهد بها إليك وزيري إبراهيم باشا يعهد بها إليك أيضاً من سدة سعادتي. وقد أمرت عند وصول [هذا الأمر] أن تتقيد به فيما يتعلق بوضع الأشقياء الدروز وجمع البنادق التي في حوزة الطائفة المذكورة.

[كذلك عليك الاهتمام] بمصالح الخزينة وكافة المهام التي عهد بها إليك باستقامة وتقوى. واستعد لتقديم كافة متطلبات الحجّ الشريف بهمة ونشاط وابذل أقصى الجهد [في هذه المهمات].

وهكذا فقد عهد إليك [بدمشق] مجدداً كما في السابق. وأنت مأمور بأن تكون في غاية الانتباه في إدارة شؤون الولاية وأن تتقيد [بهذا الأمر].

التمرد الدرزي بعد فخر الدين معن

م. د. 86/49

(أواسط محرم - اواسط رمضان 1046/ حزيران -1636 شباط 1637)

حكم إلى متسلم دمشق،

قدّم مصطفى باشا والي طرابلس الحالي برتبة روملي تذكرة، كما قدّم أهالي الولاية محضراً إلى جيشي الهمايوني. وتفيد [التذكرة والمحضر] أن الشقي المدعو علي ابن مظفّر، وهو ملتزم لمقاطعة في ولاية دمشق قد انضم إلى الشقي الآخر علي ابن سيفا. وقد جمعا حولهما 2000 من أشقياء الدروز وسارا إلى طرابلس حيث هاجما الملتزم عساف، أحد أولاد سيفا[40] وقتلا عددًا كبيراً من رجاله بدون وجه حق. وكذلك نهبا أموال النّاس وأملاكهم وأخذا النساء والأطفال أسرى، واقترفا جميع أنواع الأعمال الشنيعة. وقد أفيد بأنّ طغيان المجموعة المذكورة وعصيانها ما زال مستمراً. ولذا فإن عليك أنت أيها المتسلم المذكور أن تخرج المذكورين علي بن مظفر وعلي بن سيفا من ولاية طرابلس وأن تضع حداً للاختلال ولأعمالهم الشريرة بأي طريق كان. وقد صدر فرماني عالي الشأن بهذا الخصوص. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن لا تؤجل أو تتكاسل ولو لساعة واحدة في إزالة المذكورين من ولاية طرابلس- بحسن التدبير والتخطيط وبأي طريق ممكن- وأن تعيدهما من حيث أتيا.

وعليك [أيها المتسلم] أن تحمي العباد وأملاكهم وأن توبخ المذكورين بقسوة كي يقلعوا عن أعمالهم الشريرة وينصرفوا إلى شؤونهم. وباختصار

[40] عساف، هو أحد أبناء يوسف سيفا والي طرابلس لعدة مرات بين 1579-1625؛ علي سيفا هو ابن أخ عساف، أما علي بن مظفر فهو من زعماء الدروز.

فإن عليك التعامل مع الرعايا والبرايا برفق، ودونما معاقبة نسائهم وأقربائهم [العصاة]. إنهما [علي بن سيفا وعلي بن مظفر] قد سومحا هذه المرة ولكن إذا ما عادا إلى التسبب في الاضطراب مجدداً فإنّ قوميهما وقبيلتيهما وعشيرتيهما وكل الأفراد من أتباعهما ستتم إزالتهم تماماً. أعلمهما بذلك كيلا يقولا: «لم نعلم بذلك أو نسمع به». إنّ وضع حدّ لهذا الاضطراب هو دليل على حسن عنايتك أما عدم وضع حدّ له فهو برهان على إهمالك. أبعد الشقيّين المذكورين من الولاية وضع حداً لأذاهما بما استطعت من الوسائل وحسن التدبير. وعليك التقيد في هذا الشأن بأمري الهمايوني وأن تعلم وزيري الأعظم محمد باشا بحالة الشقيين المذكورين.

م. د. 127 /86

(أواسط محرم – أواسط رمضان 1046/حزيران 1636 – شباط 1637)

حكم إلى متسلم دمشق عبدالله،

لقد أرسلت مكتوباً مع آغا إنكشارية دمشق إلى جيشي الهمايوني تفيد فيه أنّ الأمير علي سيفا والأمير ملحم معن[41] قد جمعا حولهما العديد من الأشقياء من السكبان واللاوند. وقد سيطر أحدهما على بيروت بينما سيطر الآخر على صيدا. وقد تمكنت بحسن التدبير من تجهيز العساكر اللازمة والتحرك ضدهما وإخراجهما [من بيروت وصيدا]. وقد سيطرت عساكرك على المكانين المذكورين، وهي متمركزة هنالك حالياً. وفي هذه الأثناء انضم الأشقياء من أولاد الحرفوش[42] مع 25 بيرقاً (مجموعة) من السكبان إلى المذكور ملحم. وقد اجتمعوا في قرية سرغايا، قرب الزبداني، قائلين: «إن

[41] إبن أخ فخرالدين معن، يونس.

[42] حول آل الحرفوش، أنظر الفصل الثالث.

بعلبك بلادنا وسنأخذها عنوةً»، وباشروا بمهاجمة الحجاج المسلمين وأبناء السبيل ونهب أموالهم وممتلكاتهم، وقتل الناس وسرقتهم على الطرقات، وغير ذلك من أعمال الفساد. وقد تحركت ضدهم مع عساكر دمشق وتمكنت بعون الله من هزيمتهم وألقيت القبض على 200 من رجالهم وأخرجت الأشقياء. [وقد أفدت أيضاً] أن المذكور الأمير ملحم مقيم في مكانه، حالياً، وأنك قد علمت أن معه 200 رجل . إنّ لك الجزاء الحسن على جهودك، وإنّ خدمتك في هذا الشأن محل تقدير.

إنّ ضبطَ الولاية المذكورة وحراستها وحراسة حدودها من مستلزمات الدين والدولة. ولذا فقد صدر فرماني عالي الشأن [إليك] لتكون متنبهاً ولمنع الأشقياء والمفسدين في تلك الأرجاء من مهاجمة الرعايا وأبناء السبيل. ضع حداً لضررهم بالتعاون مع أمراء [ولاية] دمشق، وحافظ على البلاد كما هو مطلوب منك بموجب فرماني عالي الشأن. وقد أمرت لدى وصول [هذا الفرمان] أن تعمل بموجب أمري الصادر بهذا الخصوص وتكون في غاية اليقظة على الدوام. وإذا ما تناهى إلى علمك أن أحد أبناء سيفا أو معن أو أي شخص درزي آخر، أو مفسدين وقطاع طرق آخرين في ولاية دمشق أو طرابلس قد اجتمعوا في مكان ما وبدأوا في القيام بأعمالهم الشنيعة، فإنّ عليك، بالاتفاق مع أمراء [ولاية] دمشق والإنكشارية وكافة عساكر الإسلام أن تكونوا يداً واحدة وتتحركوا ضدهم وتزيلوا شرهم.

أبذل أقصى الجهد في إزالة شرهم ومعاقبة القائمين به. وعلى العموم، عليك أن تتحرك بعناية وحرص في هذا الشأن وأن تنسق الجهود كيلا تتسبب في فتنة أثناء التصدي للأشقياء والمفسدين.

أبذل أقصى الجهد في تطهير [ولاية] دمشق من رجس العربان الأشقياء، وستكون مشكوراً لقاء خدمتك التي ستؤمن الرفاه للرعايا، وحسن إدارة

البلاد ومواصلة التحرك ضد العربان الأشقياء وإذ ذاك ستنال مرادك. وقد صدرت أوامري الشريفة وأرسلت إلى أمراء [ولاية] دمشق في هذا الشأن، وكل منهم قد أمر بالاستعداد لمدّ يد العون لك. وليكن معلوماً أن عليك أن تطلب العون منهم. إتحد معهم ولا تدع للأعراب فرصة للبقاء، وقم بما يلزم لوضع حد للضرر الذي يتسببون فيه. ولكن احترس من التعدي على من لا دخل لهم بهذه الحجة. وليس من رضاي الهمايوني أن يكون عملك باعثاً على الاضطراب، خلافاً للشرع الشريف. ولذا عليك أن تحترس وتتجنب كل ما ليس من رضاي الهمايوني.

تمرد أحمد معن

م. د. 315/102

أواسط صفر 1103/ تشرين الثاني 1691

حكم إلى والي طرابلس وابن معن

لقد جاء أهالي ناحيتي الكورة والضنية في [ولاية] طرابلس واشتكوا بأن أشقياء الروافض القزلباش الذين يعيشون في جوارهم يقومون بالاعتداء عليهم منذ عدة سنوات وأنهم لا يتمتعون بأي حماية. ومع مرور الوقت، فإن [هؤلاء القزلباش] سيسيطرون على الولاية [بأكملها]. وقد ذهبوا إلى ناحية الكورة وقاموا بقتل عشرة أشخاص وسرقوا الأموال والأرزاق وسيطروا على العائدات. [ونتيجة لذلك] فإن الأهالي وعيالهم جياع أذلاّء. ألق القبض على الأشقياء وامنع تعديهم على الفقراء.

وقد صدر أمري وكتب.

م. د. 10/105

أوائل شوال 1105 / أيار - حزيران 1694

حكم إلى والي طرابلس، أرسلان، دام إقباله،

إن ابن معن[43] الذي يسكن في جبال صيدا - بيروت، لم يلزم حدوده، فهو يمد يد العون إلى القزلباش الملاعين المقيمين في جبال طرابلس وإلى سائر أهل الفساد الذين تجب إزالتهم.

إن الأشقياء المذكورين بمساعدة المذكور [ابن معن] يقومون بتخريب القرى حول طرابلس ويتسببون في الضرر للمسلمين بشكل مستمر. وقد وصلت [هذه الأخبار] إلى مسامعي الهمايونية.

وقد صدرت أوامري العلية سابقاً [تأمر ابن معن] بوقف إمداده للملاعين المفسدين وإزاحتهم إلا أنه لم يمتثل أو يعر [هذه الأوامر] أي انتباه. وبسبب إعانته لهم، ولأن تدابير الولاة لم تكن متفقة فيما يتعلق بقلع المخاذيل المذكورين وقمعهم واستئصالهم فقد استمر الاضطراب.

وعندما صدر أمري الشريف بناء على الفتوى الشريفة الصادرة في السنة السابقة إلى الدستور الأكرم، المشير الأفخم نظام العالم، ناظم منظم الأمم الوزير الأعظم والسردار الأكرم، علي باشا، أدام الله تعالى إجلاله وضاعف اقتداره بقلع [الأشقياء] وقمعهم وإزالتهم استطاع بعون الله تعالى قهرهم وإهلاكهم وجعل أكثرهم طعامًا للسيوف. وفر من بقي منهم ولم يعودوا قادرين على التسبب في الاضطراب وأمن أهالي تلك المناطق من شرهم. ولكنهم الآن قد اتحدوا واستمدوا القوة بسبب إمداد ابن معن المذكور لهم وأظهروا الشقاوة التي جبلوا عليها وعادوا إلى عادتهم القديمة في الإضرار

(43) الإشارة إلى أحمد معن.

بعباد الله وإشعال نار البغي والطغيان طالبين العون من المذكور ابن معن.

أنت أيها الوالي المشار إليه، كنت قد قاتلت وتصديت لمن يخربون البلاد، وكنت قد كلفت بإزالة الفساد والشقاوة التي يتسببون فيها، وقد سقط في القتال 40-50 من أهل الإسلام وحصلت أعمال مماثلة من التخريب. وقد وصلت هذه الأخبار إلى مسامعي الهمايونية. عاقب المذكور ابن معن، منبع الشقاوة، فقد أصبح واضحاً أن شر هؤلاء الملاعين المفسدين لن ينتهي إلاّ إذا قضي عليه.

أنت أيها الوالي المشار إليه، مكلف بهذا الأمر، وقد عينت قائداً (باش بوغ) على جميع المكلفين معك: جميع رجال (قبو خلق) الدستور المكرم، المشير المفخم نظام العالم والي صيدا - بيروت، وزيري مصطفى باشا أدام الله تعالى إجلاله، مع كتخداه، وجميع رجال متسلمي دمشق وحلب كاملي التجهيز، وجميع الزعماء وأرباب التيمار في ولاية حلب، وألف نفر من المشاة المجهزين بالبنادق مع فويفودة كليس كورد حسين، وجميع الرجال القادرين على الحرب بطريق النفير العام في ولايات طرابلس، صيدا - بيروت ودمشق وحلب. كاملي التجهيز؛ وجميع الرجال القادرين على حمل السلاح الذين هم تحت حكومتك. وقد كلف أيضاً بهذا الخصوص فويفودة حماه وفويفودة حمص بأن يكونا إلى جانبك. وقد صدرت أوامري الشريفة إلى كل منهم وأرسل إليهم تنبيهي الهمايوني.

الآن، عندما يصل أمري الشريف، تنبه إلى الأمور المهمة في هذا التكليف: وهي تأمين البلاد وترفيه أحوال العباد. ولهذا فالمطلوب منك أقصى الغيرة والحمية. ولا تعلن هذه التعليمات لأي كان بل أبقها سراً وبادر إلى جمع اللوازم بحسن التدبير وكما ينبغي وليكن جميع رجالك كاملي التجهيز مع جميع العساكر وجميع الرجال القادرين على حمل السلاح في ولاية طرابلس

حاضرين ومستعدين. إتصل بالوزير المشار إليه ومتسلمي دمشق وحلب وآخرين كما يقتضي الأمر، وتحرك بناء على الاتفاق المعقول والمناسب معهم.

وإن شاء الله تعالى، ستهجم على المذكور ابن معن، فإذا بغى وعصى وتصدى لقتالك فلا تتركوه وعاقبوه وعاقبوا أتباعه بدون رحمة وأرسل رؤوسهم إلى دار سعادتي. وإذا لم يتصدوا لقتالك فلتقيد [ابن معن] وأتباعه المشهورين والمعروفين وأرسلهم إلى دار سعادتي.

طهّر المنطقة تماماً من جميع القزلباش وأهل الفساد، ونظفها من أجسادهم القذرة. وبأدائك هذه المهمة، تكون قد قمت بخدمة جليلة للدين ودولتي العلية. فابذل نفسك وأقصى جهدك.

وهكذا فأنت مكلف بهذا الخصوص. عاقب كل من يخالف أمرك أو يخرق الاتفاق أو يظهر التقصير واعرض الأمر على مقر دولتي. وستنعم برؤية رضاي الهمايوني وتكون محطا لعنايتي العلية بمقدار نجاحك.

أما أتباع الأشقياء المذكورين الذين يظهرون الطاعة والانقياد لجنابي الهمايوني فيجب أن لا تتعرض لأموالهم ونفوسهم وأولادهم وعيالهم بل تقوم بحمايتهم بجميع الطرق. وأنت مقيد بذلك. هكذا كتب.

م. د. **11/105**

في أوائل شوال 1105/ أيار - حزيران 1694

حكم إلى والي صيدا - بيروت،

لقد صدر الأمر إلى والي طرابلس الشام، أرسلان، دام إقباله بقلع وقمع واستئصال ابن معن وأتباعه الأشقياء الذين يقومون بأعمال الفساد والعصيان ويسكنون في جبال صيدا - بيروت التي أصبحت ملاذاً للأشقياء. ولّما كان هذا من أهم الأمور، فأنت أيها الوزير المشار إليه مكلف مع جميع

رجالك وكتخداك وجميع عساكر صيدا - بيروت غير المكلفين بالالتحاق بالحرب الهمايونية، وجميع الرّجال القادرين على حمل السلاح ومأمورون معاً [بالالتحاق بهذه الحملة التأديبية ضد ابن معن].

الآن ولدى وصول أمري الشريف عليك أن تجهّز رجالك وكتخداك. وكما هو مشروح أعلاه، فإنّ جميع عساكر صيدا - بيروت من المشاة، والخيالة، وعموماً كل من هو قادر على حمل السلاح يجب أن يتم تجهيزهم وإعدادهم. كما أن عليك أن تبقى على اتصال بالميرميران المشار إليه. وعندما تتلقى منه الإشارة عليك أن تقوم بإرسال رجالك إليه للمشاركة في خدماتي العليّة. تحرّك بكل عناية وتدبير وأصدر التنبيه المؤكد لرجالك لكي يعملوا طبقاً لأوامر الميرميران. وأنت عليك أن تدير أمور ولايتك حسب ما يقتضيه الحال وأن تبذل كل الجهد في ذلك. كتب بهذا الخصوص.

م. د. **12/105**

أوائل شوال 1105/ أيار - حزيران 1694

حكم إلى متسلم الشام،

إن أمير الأمراء الكرام، والي طرابلس الشام، أرسلان دام إقباله مكلّف بقلع وقمع واستئصال ابن معن وأتباعه الذين يمارسون دائماً أعمال الفساد ويسكنون في جبال صيدا - بيروت التي أصبحت ملاذاً للعصاة. وهذا الشأن من أهم الأمور، ويستلزم عدداً كبيراً من العساكر. أنت أيها المتسلم المذكور مع جميع رجالك من حملة البنادق وجميع فئات العسكر في ولاية دمشق غير المكلفين بالالتحاق بالحرب الهمايونية من المشاة والخيالة وجميع الرّجال القادرين على حمل السلاح، مكلفون بذلك معاً إلى جانب الميرميران

المشار إليه.

الآن، ولدى وصول أمري الشريف، لا تقدم الأعذار والحجج، بل بادر إلى إعداد حملة البنادق كاملي التجهيز وجميع عساكر ولاية دمشق من المشاة والخيالة وكل الرّجال القادرين على حمل السلاح، ليكونوا مستعدين واتصل بالميرميران المشار إليه، وبادر سريعاً إلى الهجوم على الشقي المذكور كما ترى مناسباً. وبناء على الرأي الصائب للميرميران المشار إليه، تحرك لقلع وقمع واستئصال الشقي المذكور وأتباعه في الفساد. إفعل كل ما تستوجبه خدماتي العليّة وابذل ما بوسعك [في هذا السبيل]. إحذر من الإهمال والتكاسل أو ما يخالف أمري في هذا الأمر المهم.

تنبه إلى أنه سواءً شُكرت أو أُشتكيت نتيجة لعملك فهذا سيكون ذا تأثير عليك، لذا عليك بذل الجهد كما ينبغي.

وقد صدر فرماني عالي الشأن يأمرك ويؤكد أن عليك التحرك بسرعة للانضمام إلى الميرميران المذكور الذي ينتظر وصولك دون إهمال أو تكاسل. وإن عدم تحركك في هذا الأمر الهام مضيعة للوقت. كذلك، لا تقم بما يخالف هذا الأمر أو تتسبب في حصول أي اضطراب. أما إذا فعلت ذلك فلن يسمع منك عذر أو حجة. تنبه لهذا.

كتب في التاريخ المذكور للتحذير من المخالفة.

م. د. **13/105**

أوائل شوال 1105/ أيار - حزيران 1694

نسخة إلى متسلم حلب، والزعماء وأرباب التيمار وأمراء الآلاي (ألاي بك) في ولاية حلب، المكلفين أيضاً بهذه المهمة.

م. د. 14/105

أوائل شوال 1105/ أيار- حزيران 1694

نسخة إلى كورد حسين، فويفودة كليس المكلف بتأمين 1000 عنصر مشاة مجهزين بالبنادق لهذه المهمة.

م. د. 15/105

أوائل شوال 1105/ أيار - حزيران 1694

نسخة إلى فويفودة حماه: إن جميع الرجال المجهزين وكافة فئات العسكر في الأقضية الواقعة تحت سلطتك وكل قادر على حمل السلاح من غير المكلفين بالحرب الهمايونية، مأمورون بهذه المهمة.

م. د. 16/105

أوائل شوال 1105/ أيار - حزيران 1694

نسخة إلى فويفودة حمص وفويفودة حماة، كما هو مكتوب [أعلاه].

م. د. 18/105

أواسط شوال 1105/ حزيران 1694

حكم إلى جميع القضاة والأعيان والرجال ذوي الشأن (من يهمه الأمر) في ولاية صيدا - بيروت.

إن والي طرابلس الشام أرسلان دام إقباله والدستور المكرم المشير المفخم نظام العالم والي صيدا - بيروت وزيري مصطفى باشا أدام الله تعالى إجلاله ورجالها وكتخداهما، ومتسلمي دمشق وحلب مع 1000 نفر من المشاة حملة البنادق وفويفودة كليس وأمراء الآلاي، والزعماء وأرباب التيمار في حلب،

وفويفودة كل من حماه وحمص؛ وكل عساكر ولايتي طرابلس الشام وحلب: جميع هؤلاء العساكر مكلفون بتطهير جبال صيدا - بيروت من شر وفساد ابن معن وأتباعه الأشقياء الذين اتخذوا منها ملجأً. وهذا من أهم الأمور التي تحتاج لعساكر كثيرة، ولذا وكما هو مبين أعلاه فإن جميع فئات العساكر غير المكلفة بالحرب الهمايونية من المشاة والخيالة وكل من هو قادر على حمل السلاح، مكلف مع الوالي المشار إليه، بطريق النفير العام بهذه المهمة.

الآن، أنتم قضاة وأعيان وجميع الرجال ذوي الشأن (من يهمهم الأمر) يجب أن لا تقارنوا هذا الأمر بأي أمر آخر. وإن إعمار البلاد وإصلاح حال العباد يستوجب قلع وقمع واستئصال الشقي المذكور وأتباعه الملاعين. وكل منكم مسؤول شخصياً في هذا الشأن الذي هو من أهم المهمات. ولدى وصول أمري الشريف لا تتأخروا أو تتوقفوا أبدا. إن جميع العساكر الذين هم تحت سلطتكم وغير مكلفين بالالتحاق بالحرب الهمايونية من كافة الأنواع: من المشاة والخيالة وكل من هو قادر على حمل السلاح يجب تجهيزهم وإعدادهم وجمعهم عن طريق النفير العام. وعندما ترد الإشارة من الميرميران المشار إليه، فإن جميع رجال وزيري، والي صيدا - بيروت، مصطفى باشا أدام الله تعالى إجلاله، سيتحركون للانضمام إلى الميرميران مع كتخداه. وطبقاً لأوامر [الميرميران المشار إليه] سيباشرون بقلع وقمع واستئصال الشقي المذكور. أبذلوا غاية الجهد كما تتطلب خدماتي العلية وكما يقتضي الرأي الصواب. لا تهملوا أو تتكاسلوا واحذروا من التأخير والتهاون في هذا الشأن الهام ولا تخالفوا أمري الشريف بأيّ حركة أو وضع. وكذلك لا تقوموا بما يخالف أمر الميرميران المشار إليه. وعلى كل منكم اجتناب ذلك، وكونوا على ثقة من أنّ كل من يقوم بما يخالف [الأمر الشريف] في هذا الشأن الهام سيلقى العقاب. ليكن ذلك معلوما عندكم وليقم كل منكم بالعمل لإتمام هذه الخدمة.

م. د. 19/105

أواسط شوال 1105/ حزيران 1694

نسخة إلى القضاة والأعيان والرجال ذوي الشأن (من يهمه الأمر) في ولاية دمشق والي المتسلم، ليتحركوا معاً. ولهذا كتب [هذا الأمر].

م. د. 20/105

أواسط شوال، 1105/ حزيران 1694

نسخة إلى القضاة والأعيان والرجال ذوي الشأن (من يهمه الأمر) في ولاية حلب وإلى المتسلم هنالك، وإلى الزعماء وأرباب التيمار وأمراء الآلاي في الولاية، ليتحركوا معاً، ولهذا كتب [هذا الأمر].

م.د. 21/105

أواسط شوال 1105/ حزيران 1694

نسخة إلى القضاة والأعيان والرجال ذوي الشأن (من يهمه الأمر) في ولاية طرابلس وفي سلمية وجبلة وبعلبك وحمص وحماه وليتحركوا معاً. كتب في التاريخ المذكور.

م. د. 22/105

أواسط شوال 1105/ حزيران 1694

حكم إلى المتصرّف في سنجق غزة، على وجه الأربه لق، الوزير أحمد باشا.

أنت أيها الوزير المشار إليه. لقد أنعمت عليك باللواء المشار إليه شريطة أن تقوم باستقبال الحجاج المسلمين كل عام وتحميهم من هجمات الأشقياء

في تلك المناطق. كما أن عليك أن تحمي الأهالي من الجوْر والتعدي وأن تحافظ على الأمن والنظام. أنت مأمور بأن تبذل كل ما في وسعك في هذا الخصوص.

ولكن والي طرابلس، أرسلان، دام إقباله يحتاج إلى المزيد من العساكر ذلك أنه أمر بقلع وقمع واستئصال ابن معن وأتباعه المفسدين، الذين يستوطنون جبال صيدا - بيروت. وأنت أيضاً مُعين [لمساعدته] في هذا الشأن.

الآن، وجه إليك الأمر، شريطة أن لا تهمل واجبك في استقبال الحجاج، وحتى ذلك الحين [حين تستقبلهم] عليك أن تتوجه برجالك إلى طرابلس في أسرع وقت ممكن للمشاركة في خدمتي العلية وبالاتفاق والاتحاد مع الميرميران المشار إليه. وبهذا الخصوص عليك العمل بدون حدود لإنفاذ أوامري العلية. وإن شاء الله تعالى وبعد الانتهاء من هذا الأمر الهام، تتوجه، كالمعتاد، مع حسن بن قواص أمير لواء اللجون، دام عزه، لاستقبال الحجاج المسلمين معاً. أظهر خدمتك لجانبي الهمايوني وابذل أقصى الجهد في هذا الخصوص. كتب بهذا الشأن.

م. د. 23/105

أواسط شوال 1105/ حزيران 1694

كتبت نسخة [من هذا الحكم]، إلى أمير سنجق اللجون، حسن بن قواص دام عزه، في التاريخ المذكور.

م. د. 24/105

أواسط شوال 1105/ حزيران 1694

حكم إلى والي طرابلس الشام، أرسلان، دام إقباله،

أنت أيها الوالي المشار إليه، طبقاً لفرماني جليل القدر الذي صدر، يجب أن يُعاقب ابن معن، وأنت مكلّف بقلعه وقمعه واستئصاله. وبعون الحق سيكون من السهل التخلص منه.

سجّل جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة الظاهرة من أموال وأشياء ودواب ومواش وكل ما يخصه بدون استثناء في سجل وصادرها لصالح الدولة. كذلك إذا كانت له أموال وممتلكات أخرى مخبأة في أماكن أخرى أو عند أشخاص فعليك بالتفتيش عنها بدقة واهتمام وحفر الأماكن التي قد تكون مخبأة فيها حتى تجدها، وصادرها للدولة وسجّل ما تجده في دفتر واعرضه على مقر دولتي، وحذار من التكاسل أو التقصير أو إضاعة ولو ذرة واحدة، وقد صدر فرماني عالي الشأن يأمرك بذلك.

م. د. 105/ 25

أواسط شوال 1105/ حزيران 1694

حكم إلى والي طرابلس،

أنت أيها الوالي المشار إليه، [منذ] أن صدر فرماني بقلع وقمع واستئصال ابن معن وأتباعه، فإن بعضهم قد لجأ إلى السفن الراسية في الموانئ القريبة من طرابلس وهناك احتمال أن يلجأوا إلى الفرار. والآن، عليك بمراقبة السفن والموانئ المذكورة والأماكن [المحتملة] الأخرى. فإذا كان الأشقياء المذكورون الذين التجأوا إلى السفن ينوون الفرار عليك أن تقبض عليهم وتحاسبهم طبقاً للشرع. ولا تكن متسامحاً أو متكاسلاً، ولا توفر الحماية لأي فرد منهم. وقد صدر فرماني عالي الشأن يأمرك بذلك.

م. د. 105/ 26

أواسط شوال 1105 / حزيران 1694

كذلك كتبت نسخة، كما هو مشروح أعلاه، إلى والي صيدا - بيروت.

م. د. 105/28

أواسط شوال 1105/ حزيران 1694

حكم إلى والي صيدا - بيروت ووالي دمشق وإلى أمير أمراء طرابلس ومتسلم حلب وقضاة وفويفودات المقاطعات والرجال ذوي الشأن في الولايات المذكورة،

لقد قام ابن معن بالسيطرة على مناطق الشوف والجرد والمتن والشحار والغرب وكسروان، وإقليم الخروب ومرج عيون وما يتبعها من مقاطعات صيدا - بيروت بوجه غير شرعي. وهو يقوم أيضاً بمد يد العون للقزلباش وسائر المفسدين في تلك الأنحاء.

وكان قد وُجه التحذير في السابق، إلى المذكور ابن معن، بموجب أوامري الشريفة من مغبة مد يد العون للأشقياء عندما اتضح تخريبهم للبلاد وتسببهم بالضرر. ولكنه لم يمتثل واستمر في مد يد العون للمفسدين. ولذا، فإن الدستور الأكرم المشير الأفخم، نظام العالم ناظم منظم الأمم الوزير الأعظم والسردار الأكرم علي باشا أدام الله تعالى إجلاله، والي طرابلس، قد كلف بموجب أمري الشريف الصادر بناء على فتوى شريفة، بمحاربتهم وبعون الحق، فقد استطاع أن يعاقب معظم القزلباش الملاعين. وقد ضعف كثيراً من بقي منهم ولم يعودوا قادرين على التسبب في الفساد.

الآن، يقوم المذكور ابن معن مجدداً بمد يد العون والتأييد للملاعين المذكورين. وعندما تصدى له الولاة لوقف هجماته وتخريبه للمنطقة قتل 40

- 50 من [العساكر] المسلمين. إن ابن معن هو سبب الاضطراب المستمر وإن مساعدته للقزلباش هي أمر أكيد ويجب كف يده.

ولذا، وبموجب براءتي عالية الشأن، فإن المقاطعات المذكورة قد وضعت في عهدة قدوة الأمراء الكرام موسى ابن علم الدين وأعطي رتبة أمير لواء، على سبيل الالتزام. وعلى رعايا تلك المقاطعات أن يمتثلوا لأمري الشريف. إن الذين يؤدون العشر والرسوم لموسى ابن علم الدين سيكونون آمنين على أنفسهم وعيالهم وأولادهم وأموالهم وأرزاقهم من أي تدخل، ويستمرون في العيش حيث هم في أمن ورفاهية داعين لدولتي بالدوام. أما الآخرون الخارجون عن دائرة الطاعة من الروافض والملاعين وأهل الفساد وأتباع ابن معن فيجب معاقبتهم حيث يوجدون طبقاً للشرع ومصادرة أموالهم وأرزاقهم لصالح الدولة. حذار من حمايتهم بأي وجه أو التكاسل والتقصير في إنفاذ أمري الهمايوني.

وقد صدر فرماني عالي الشأن بهذا الخصوص.

م. د. 105/ 29

أواخر شوال 1105 / حزيران 1694

حكم إلى طاهر عبد العزيز، أمير سنجق سلمية ودير رحبة،

إن أحمد بن معن، المقيم في جبال صيدا – بيروت قد وضع يده بصورة غير شرعية (تغلباً) على تلك النواحي وقام بأكل وبلع مال الضرائب من هذه المقاطعات – وهذا عمل غير مشروع وضار كل الضرر فيما يتعلق بالمال الميري. وبالإضافة إلى هذا، فقد اتفق واتحد مع طائفة القزلباش، الذين هم على شاكلته. وقد وصل إلى سمعي الهمايوني، أنهم يخربون القرى، في تلك المناطق، وينهبون أموال أهاليها ويقومون باستمرار بأعمال الفساد والشقاوة.

وكان أمير الأمراء الكرام، والي طرابلس، قد أُمر بقلع وقمع واستئصال ابن معن وأتباعه.

أنت أيها الأمير المذكور عندما يصل أمري الشريف عليك أن تقوم أيضاً بتفحص الأمر. فالمذكور ابن معن وأتباعه، الذين اعتادوا أعمال الفساد، قد هربوا ومن الممكن أن يكونوا في تلك الأنحاء [المناطق التي تحت سيطرتك]. وإذا كان الأمر كذلك فعليك أن تتخذ التدابير اللازمة للقبض عليهم وإرسالهم وإيصالهم وتسليمهم مقيدين إلى أمير الأمراء المذكور.

وقد صدر فرماني عالي الشأن وكتب بهذا الخصوص.

م. د. 105 / 30

أواخر شوال 1105 / حزيران 1694

– نسخة [من هذا الحكم] على الوجه المبين أعلاه، إلى شيخ الشام، كليب[44].

م. د. 105 / 31

شوال 1105/ أيار – حزيران 1694[45]

حكم إلى والي طرابلس، أرسلان،

أنت أيها الوالي المشار إليه معني بخصوص أمر ابن معن. وإن الخدمة المأمولة والمنتظرة منك يجب أن تتم بكل بصيرة وانتباه. ولذا فقد صدر تنبيهي الهمايوني، وطبقاً لما تبذله من خدمة فإنك ستكون موضع عنايتي الخسروانية (الملوكية) إذا ما بذلت الجهد وأظهرت الغيرة والحمية في هذه المهمة. أما إذا

[44] زعيم قبلي في حوران وليس شيخا لمدينة دمشق الشام.

[45] التاريخ غير المثبت في الوثيقة يمكن استخلاصه من سياق الوثائق.

واجهت أية صعوبات أو عوائق في أداء مهمتك وإذا اتضح لك عدم قدرتك على القيام بها [منفرداً] فعليك أن تطلب في الحال من وزيري محمد باشا، أدام الله تعالى إجلاله، قائد عساكر الميسرة والوسط في الأناضول،[46] الانضمام إليك. وقد أرسل فرماني الهمايوني إلى المذكور، كما هو مبين لك، وكذلك فقد صدر تنبيهي الهمايوني بهذا الخصوص.

وبناء على ما أمرت به وبعد أن يصل ردّك، أطلع الوزير المذكور على الأوامر الشريفة الصادرة بهذا الخصوص. ومعاً، وباتفاق ووحدة كاملة نفذا مضمون [هذه الأوامر]، بكل إقدام واهتمام. وباختصار، عليك أن تنهي الأمر [المذكور] على أفضل وجه ممكن. وابذل الجهد في هذا.

لهذا كتب

م. د. 36/105

أواسط ربيع الأول 1106 / تشرين الثاني 1694

حكم إلى والي صيدا – بيروت، الوزير المكرم [...] باشا،

إن قمع وقلع واستئصال [أحمد] بن معن وأتباعه الذين يعيشون ويتخذون لهم ملجأً في جبال صيدا – بيروت والذين يقومون دوماً بأعمال الفساد هو من أهم الأمور. وقد أمرت بموجب خطي الشريف وأمري المنيف الصادرين سابقاً بأن تقوم بإرسال كتخداك وجميع عساكرك وأيضاً جميع فئات العساكر [الأخرى] في صيدا – بيروت غير المكلفين بالحرب الهمايونية وعموماً كل قادرٍ على حمل السلاح. كما هو مشروح أعلاه جهز وأعدّ جميع فئات العساكرِ – من المشاة والخيالة وجميع القادرين على حمل

[46] الجيوش المتواجدة في مناطق على طول خط مفترض من حلب إلى إسطنبول تشكل عساكر الوسط. أما إلى اليسار من هذا الخط، في منطقة البحر الأسود، فتكون عساكر الميسرة.

السلاح. فقد صدر إليك أمري الشريف وتنبيهي الهمايوني، إلاّ أنه لم يصل أي خبر فيما يتعلق بهذا الأمر. وبعون الحق سيتم إنجاز هذا الأمر المهم ويتحقق أقصى مرادي الهمايوني.

الآن، أنت أيها الوزير المشار إليه، هذه المرة لدى وصول أمري الشريف الصادر إليك، اتصل بالدستور المكرم، المشير المفخم، نظام العالم وزيري طورسون محمد باشا أدام الله تعالى إجلاله، المعيّن قائداً فيما يتعلق بهذا الأمر. وعلى الوجه المشروح أعلاه عيّن وأرسل عساكرك وعساكر الولاية المذكورة مع كتخداك وأزل شرور وضرر الأشقياء المذكورين عن البلاد والعباد. وابذل الجهد في هذا المسعى وكذلك في إدارة أمور ولايتك.

كتب بهذا الشأن.

م. د. 37/105

أواسط ربيع الأول 1106/ تشرين الثاني 1694

حكم إلى القضاة في ولاية صيدا – بيروت والي أعيان الولاية ورجال الأعمال،

إن تطهير جميع الأنحاء من شر وفساد [أحمد] بن معن ومن هم على هواه من الأتباع من أهم الأمور، وهذا يتطلب عدداً كبيراً من العسكر. وقد أمرت بموجب خطّي الهمايوني وأمري الشريف الصادرين سابقاً جميع فئات العساكر – من المشاة، والخيالة وجميع الرجال القادرين على حمل السلاح غير المكلفين بالانضمام إلى حربي الهمايونية، أن يجنّدوا عن طريق النفير العام وذلك لتطوير البلاد وتحسين أحوال العباد وقلع وقمع واستئصال الشقي المذكور وأتباعه الملاعين.

وهذا أمر من أهم الأمور ومطلوب من كل واحدٍ منكم. إلاّ أنه لم يرد أي

خبر بهذا الخصوص. بعونه تعالى، أنتم مكلفون بإتمام هذه المهمة في أقرب وقت إنفاذاً لمرادي الهمايوني، وكما في السابق.

الآن، وطبقاً لخطي الهمايوني وأمري الشريف الواجبي الإنفاذ، عليكم أن تجهزوا وتعدّوا وترسلوا جميع فئات العساكر غير المكلفة بالحرب الهمايونية – من المشاة والخيالة وجميع الرجال القادرين على حمل السلاح والذين هم في دائرة قضائكم – عن طريق النفير العام. ويجب عليهم التحرك حسب الرأي الصائب للدستور المكرم والمشير المفخم نظام العالم، والي صيدا – بيروت وزيري مصطفى باشا أدام الله تعالى إجلاله. وبعون الحق، ستبذلون ما في وسعكم من أجل قلع وقمع واستئصال الشقي المذكور وأتباعه. ولا تهملوا أو تتكاسلوا أو تعيقوا وتعطلوا العمل في هذا الأمر الهام أو تقوموا بما يخالف أمري الشريف.

كتب [هذا الحكم] كي يجتنب كل منكم مخالفة أوامر الوزير المشار إليه.

م. د. 38/105

(أواسط ربيع الأول 1106/ تشرين الثاني 1694)

حكم إلى والي صيدا – بيروت،

أيها الوزير المشار إليه، لقد صدر فرماني لقلع وقمع واستئصال ابن معن وأتباعه. إن بعضهم قد لجأوا إلى السفن القريبة من مرفأي صيدا – بيروت وقد يكونوا على وشك الهرب. راقب السفن المذكورة والموانئ وسائر الأمكنة المجاورة بعناية. وإذا كان الأشقياء المذكورون على وشك الفرار سارع بإلقاء القبض عليهم حيثما وجدوا ومعاقبتهم طبقاً للشرع. وقد أرسل أمري الشريف سابقاً وصدر تنبيهي الهمايوني. والآن كما في السابق وطبقاً لأمري الصادر حاضراً يجب أن تولِ الشأن المذكور الاهتمام المناسب وتحافظ على

المرافئ وسائر الأماكن كما يقتضي الأمر. وإذا كان الأشقياء يهمون بالفرار فقم بالقبض على من يصل منهم وسارع إلى معاقبتهم طبقاً للشرع. ولا تكن متهاوناً أو متكاسلاً في حماية أية قرية وكن متنبهاً بحيث لا تدع مجالاً لأي فردٍ للهرب.

كتب بهذا الخصوص.

م. د. 39/105

أواسط ربيع الأول 1106/ تشرين الثاني 1694

حكم إلى والي طرابلس، أرسلان دام إقباله،

إن ابن معن الذي يقيم في جبال صيدا – بيروت لم يلزم حدوده، فهو يقدم العون للقزلباش الملاعين وسائر أهل الفساد الذين يجب القضاء عليهم والذين يوجدون [أيضا] في جبال طرابلس. إن الأشقياء المذكورين بمساعدة المذكور [ابن معن] يخرّبون القرى في منطقة طرابلس ويسببون الضرر للمسلمين. هذا ما وصل إلى مسامعي الهمايونية.

وقد صدرت الأوامر سابقاً [إلى ابن معن] للكفّ عن مساعدة [القزلباش] ولإزالة هؤلاء المفسدين المذكورين إلاّ أنه لم يمتثل لأوامري العلية. وكذلك فإن المخاذيل المذكورين لم يتم قلعهم وقمعهم واستئصالهم لأن الولاة [المعنيين] لم تتفق كلمتهم وتدبيرهم وجهودهم. وهكذا فقد استمرت أعمال الفساد.

وقد كُلف الدستور المكرم المشير الأفخم نظام العالم ناظم منظم الأمم الوزير الأعظم والسردار الأكرم علي باشا أدام الله تعالى إجلاله وضاعف اقتداره في السنة السابقة بموجب أمري الشريف الصادر بناءً على الفتوى الشريفة بقلع وقمع وإزالة الأشقياء. وقد استطاع بعون الله تعالى أن يجعل من

غالبيتهم طعاماً للسيوف وأن يقهرهم ويهلكهم. وقد لجأ الباقون إلى الفرار ولم تعد لديهم القدرة على التسبب بالفساد، وأصبح الأهالي في تلك الأنحاء في أمان من شرهم. إلاّ أن المذكور ابن معن مد لهم يد العون فوحدّهم وزاد قوتهم. وعادوا إلى عادتهم القديمة التي جبلوا عليها في ممارسة الشقاوة والتسبب في الضرر لعباد الله وإشعال نار البغي والطغيان وذلك نتيجة لمساعدة ابن معن.

أنت أيها الميرميران المشار إليه، لقد كلفت أن تحارب أولئك الذين يهاجمون ويخربون الديار وأن تزيل الفساد والشقاوة. وقد قتل 40-50 مسلماً [جندياً] أثناء القتال. وقد وصلت هذه الأنباء وأنباء أخرى مماثلة عن الجرأة في ارتكاب أعمال الفساد والإصرار عليه إلى مسامعي الهمايونية. إن المذكور ابن معن هو منبع الفساد ويجب معاقبته. وإذا لم يرتدع هو وأتباعه الملاعين المفسدين عن أعمال الفساد، فإنك مكلف سابقاً بموجب أمري الشريف المقرون بخطي الهمايوني للقيام بما يلزم في هذا الشأن.

وقد كُلف أيضاً الدستور المكرم المشير المفخم نظام العالم والي صيدا - بيروت، وزيري مصطفى باشا، أدام الله تعالى إجلاله، مع عساكره وكتخداه ووالي غزة والعساكر كاملة التجهيز لكل من متسلمي دمشق وحلب وجميع الزعماء وأرباب التيمار في ولاية حلب، وألف من حملة البنادق بقيادة فويفودة كليس، كورد حسين وجميع الرجال القادرين على حمل السلاح والقتال كاملي التجهيز في ولايات طرابلس، صيدا - بيروت ودمشق وحلب عن طريق النفير العام. وكذلك فويفودة كل من حماه وحمص. وقد أرسلت أوامري الشريفة إلى كل منهم.

إذا كانت هنالك بعض الأسباب والموانع التي تحول دون قيامك بهذا الواجب شخصياً، فعليك أن تراقب الوضع وتعلم الدستور المكرم المشير

المفخم نظام العالم قائد عساكر الميسرة والوسط وزيري محمد باشا أدام الله تعالى إجلاله، بذلك وقد صدر تنبيهي الهمايوني بهذا الشأن.

وعندما يتلقى وزيري المشار إليه خبراً منك، فإنه سيتوجه إلى تلك المنطقة ويُعلم مسامعي الهمايونية. إن الخبر المأمول والمنتظر فيما يتعلق بهذا الشأن لم يرد منك، في هذه المناسبة، بسبب إهمالك الذي سومحت بشأنه.

فلتعلم أن هذا الشأن من الأمور الهامة لحماية البلاد وترقية أحوال العباد، وسيتم إنجاز هذه المهمة بعون الحق، وبذلك يتحقق أقصى مرادي الهمايوني.

وكما كان الأمر سابقاً، فإن أوامري الشريفة المقرونة بخطي الهمايوني قد صدرت مجدداً لمن كلفوا في السابق [بهذه المهمة] تطلب منهم أن يوحّدوا جهودهم [معك] بما هو معقول ومناسب [للوضع]. وعلى هذا الوجه، إن شاء الله تعالى، هاجم المذكور ابن معن. فإذا لجأ إلى البغي والعصيان وتصدى بالقتال فلا تتردد أبداً في قتاله وعقابه هو وأتباعه بلا رحمة، فهم أشقياء اعتادوا على الفساد والشقاوة. أرسل رؤوسهم إلى دار السعادة وطهّر المنطقة من أجساد القزلباش والمفسدين القذرة.

أبذل في سبيل هذا الأمر الهام أقصى الجهد بما يناسب الدين والدولة العلية. وإذا خالف أي شخص ممن كلفوا بهذا الشأن وعمل ضد الاتفاق [فيما بينكم] أو ظهر منه التقصير، فعاقبه واعرض الأمر على مقر دولتي. وسيكون رضاي الهمايوني على قدر جهودك وستكون موضعاً لعنايتي الهمايونية.

ولكن عليك أن تتقيد بأن لا تتعرض لأموال ونفوس وأولاد وعيال من هم ليسوا من الأشقياء ولكن من الرعايا المطيعين لذاتي الهمايونية. بل عليك حمايتهم والحفاظ عليهم بكل وجه. تقيد [بذلك] وكن حريصاً كما يجب. وفي

هذا الخصوص، لن يُستمع إلى أي عذر أو حجة منك.

أبذل طاقتك وأظهر الحميّة الخالصة. إن شاء الله تعالى، سيتم إنجاز هذه المهمة بأي طريق وذلك بأن تبذل جل الجهد عقلاً وجسداً.

كتب بهذا الشأن.

م. د. 105 /40

أواخر ربيع الأول 1106/ تشرين الثاني 1694

حكم إلى والي طرابلس، أرسلان، دام إقباله.

أنت أيها الميرميران المشار إليه، مأمور بموجب فرماني جليل القدر، الذي تم صدوره، بقلع وقمع واستئصال ابن معن ومن هو على هواه من الأشقياء التابعين. وعندما يتم ذلك، بعون الحق، فإن عليك أن تسجل كل ما ظهر من ممتلكاتهم من النقود والأشياء والدواب والمواشي - وعموماً كل ممتلكاتهم وأرزاقهم - في دفتر وتقوم بمصادرتها لحساب الدولة (الميري).

وبالإضافة [إلى ذلك]، فإذا كانوا قد خبأوا أموالاً أو منقولات في مواضع معينة، أو في أماكن إقامتهم، فإن عليك أن تقوم بتفتيش هذه الأماكن، وتصادر المال لحساب الدولة، وتدخله في سجل وتقوم بعرض الأمر وإعلام دولتي بذلك.

وكان قد أرسل سابقاً أمري الشريف متضمناً تنبيهي الهمايوني بهذا الخصوص. والآن، إن شاء الله تعالى، عندما يتم التخلص من الشقي المذكور، ابن معن وأتباعه الأشقياء، صادر جميع أموالهم الظاهرة، وأشيائهم ودوابهم وماشيتهم وعموماً كل ممتلكاتهم وأرزاقهم - لصالح الدولة مسجلاً إياها في سجل. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كانوا قد خبأوا أي شيء في مواضع معينة أو في أماكن إقامتهم، فإن عليك تفتيش هذه الأماكن التي تشتبه فيها، وتحفرها

لتجد ما خبئ فيها وتقوم بالبحث والتفتيش بعناية في هذه الأماكن وتصادر لصالح الدولة كل ما تجده وتدونه وترسل إلى مقر الدولة عرضاً بذلك. حذار من التكاسل أو التقصير أو إضاعة ولو حبّة [قمح] واحدة، لذا فقد كتب هذا [الفرمان] للحض على الاهتمام.

م. د. 41/105

أواخر ربيع الأول 1106/ تشرين الثاني 1694

حكم إلى والي دمشق، الوزير المكرم اسماعيل باشا،

إن ابن معن الذي يقيم في جبال صيدا - بيروت لم يلزم حدوده، فهو يقدم العون للقزلباش الملاعين وسائر أهل الفساد الذين يعيشون في جبال طرابلس والذين تجب إزالتهم. إن هؤلاء الأشقياء المذكورين وبمساعدة [ابن معن] يخربون القرى حول طرابلس ويتسببون في الضرر للمسلمين. وعندما وصلت [هذه الأخبار] إلى مسامعي الهمايونية صدرت أوامري العلية [إلى ابن معن] تمنعه من مد يد العون إلى القزلباش وتطلب إزالتهم، إلاّ أنه لم يمتثل ولم يعر الأوامر أي اهتمام. ونتيجة لاستمراره في إعانتهم ولأن جهود وآراء الولاة لم تكن متفقة فقد تعذّر قمع وقلع وإزالة هؤلاء المخاذيل واستمرت أعمال الشقاوة.

وكان الدستور الأكرم، المشير الأفخم، نظام العالم ناظم ومنظم الأمم، الوزير الأعظم والسردار الأكرم علي باشا أدام الله تعالى إجلاله وضاعف اقتداره، قد كلف في السنة السابقة بأمري الشريف الصادر بناء على الفتوى الشريفة بقلعهم وقمعهم وإزالتهم. وقد استطاع بعون الله أن يجعل من معظمهم طعاماً للسيوف وتم قهرهم وإهلاكهم. أما من بقي منهم حياً فقد ولوا هاربين ولم تعد لديهم القدرة على إحداث الفساد.

ولكن مساعدة ابن معن لهم من جديد وحّدت صفوفهم وأمدتهم بالقوة فظهرت شقاوتهم التي هي في عمق طباعهم مجدداً وعادوا إلى عادتهم القديمة في الإضرار بعباد الله وفي إشعال نار البغي والطغيان بسبب تأييد ابن معن لهم. وقد هاجمهم والي طرابلس، أمير الأمراء الكرام أرسلان دام إقباله، لوقف تخريبهم للبلاد ولإنهاء فسادهم وشقاوتهم كما تم تكليفه. وقد قتلوا 40-50 مسلماً [من الجنود] وتجرأوا على الفساد. إن ابن معن منبع الفساد يجب أن يُعاقب، وإلاّ فإنه من الواضح، أن شر الملاعين المفسدين لن يتوقف.

وفي هذا المجال، فإن وزيري الدستور المكرم، المشير المفخم، نظام العالم والي صيدا - بيروت مصطفى باشا أدام الله تعالى إجلاله كان قد كُلّف سابقاً بموجب أمري الشريف المقرون بخطي الهمايوني، مع جميع عساكره وكتخداه. وقد كلف كذلك متسلم والي غزة وجميع الزعماء وأرباب التيمار في ولاية حلب، وألف من المشاة حملة البنادق مع فويفودة كليس، كورد حسين وجميع الرجال القادرين على القتال وحمل السلاح في ولايات، صيدا - بيروت ودمشق وحلب كاملي التجهيز عن طريق النفير العام.

كذلك فقد عُين لهذه المهمة كل من فويفودة حماه وحمص. أنت [الآن] في طريقك إلى الحج الشريف. ولذا فإن متسلمك [بدلاً منك] في دمشق مع جميع الرجال القادرين [في الولاية] مكلف بذلك أيضاً. وقد أرسلت أوامري الشريفة إلى كل من المذكورين [أعلاه]. وإذا لاحظ الوالي المشار إليه أي أسباب أو عوائق تحول دون قيامه بهذه المهمة فإن تنبيهي الهمايوني قد صدر بأن يرسل خبراً بذلك إلى الدستور المكرم المشير المفخم نظام العالم قائد جيوش الميسرة والوسط وزيري محمد باشا، أدام الله تعالى إجلاله المتواجد على مقربة [من ولاية دمشق]. وعندما يصلك الإشعار من الوزير المشار إليه

وأيضاً من الوالي المشار إليه، تحرك إلى تلك الناحية.

وقد تناهى إلى مسمعي الهمايوني أن تنفيذ هذا الأمر المهم قد بدأ، فإن من المأمول والمنتظر هذه المرة وصول الأخبار [بإنجاز المهمة] رغم أنها لم ترد بعد. ويجب أن يتم، بعون الحق، إنجاز هذه المهمة من أجل تأمين البلاد وترقية أحوال العباد وبذلك يتحقق أقصى مرادي الهمايوني.

وفي هذا الشأن، فإن الوزير المشار إليه قد عيّن قائداً (باش بوغ) عاماً ومعه كافة المكلفين [بهذا الشأن] كما في السابق وقد أرسل إلى كل منهم مجدداً أمري الشريف. كذلك فقد كلّف الزعماء، وأرباب التيمار، وأمراء الآلاي والانكشارية المحلية (يرلو قوللرى) والأغوات والضباط في [ولاية] دمشق. وفي الشأن نفسه أيضاً فإنك مطالب بتنفيذ المهمة بما يليق بالدين والدولة.

الآن، ولدى وصول أمري الشريف، فإنه سواء ذهبت شخصياً مع عساكر الولاية والانكشارية المحلية وجميع الرجال القادرين أو أرسلت كتخداك مكانك، فأرسل خبراً [بذلك] إلى الوزير المشار إليه، واهتم كما يقتضي الأمر، بقلع الأشقياء. وفي هذا المجال، نفّذ مضمون أوامري الشريفة الصادرة سابقاً وحالياً بما يناسب مأمولي الهمايوني وكالعادة، أبذل الجهد كما يقتضي رضاي الملوكاني.

كتب بهذا الخصوص.

م. د. 44/105

أواسط ربيع الأول 1106/ تشرين الثاني 1694

حكم إلى أحد قبوجي باشية عتبتي المعلاة المعيّن مباشراً في مسألة ابن معن [...]، دام مجده،

لقد تم تعيينك من قبل دولتي العلية مباشراً بشأن قلع وقمع واستئصال

ابن معن والأشقياء التابعين له الذين يعيشون في جبال صيدا - بيروت. وعليك التقيد بتنفيذ خطي الهمايوني الصادر سابقاً وأوامري العلية [الأخرى]. وحتى الآن لم يرد أي خبر بهذا الشأن. وبعون الحق، يجب إتمام هذا الأمر الهام في أقصى سرعة مما يحقق أقصى مرادي الهمايوني. وكما تم الشرح سابقاً فإن المكلفين [بهذه المهمة] هم الزعماء وأرباب التيمار والإنكشارية المحلية في ولاية دمشق وكل من هو غير مكلف بالالتحاق بحربي الهمايونية من المشاة والخيالة وكل قادر على حمل السلاح. [على هؤلاء جميعاً] الانضمام إلى الدستور المكرم والمشير المفخم نظام العالم والي الشام وزيري إسماعيل باشا أدام الله تعالى إجلاله أو كتخداه وجميع رجاله الذين هم معينون ومكلفون [بهذه المهمة]. ولقد أرسلت أوامري الشريفة إلى كل منهم تكراراً وصدر تنبيهي الهمايوني بذلك.

وفي هذا الشأن المذكور، أنت مكلّف أيضاً كما في السابق. والآن ولدى وصول أمري الشريف، يجب عليك أنت أيضاً أن تتقيد وتنفذ فرماني جليل القدر وخطي الهمايوني الصادرين سابقاً. ويجب عليك أن تجمع كل طوائف العساكر المكلفة في المكان المعين وتؤدي واجبك في خدماتي العلية. وبهذا الشأن، عليك أن تتقيد برأي الدستور المكرم والمشير المفخم نظام العالم وزيري طورسون محمد باشا، أدام الله تعالى إجلاله، المعيّن قائداً [لهذه الحملة]. وسيتم، بلطف الله تعالى، قلع وقمع واستئصال الملاعين المفسدين ومن هم على شاكلتهم من تلك الأنحاء وتطهيرها [منهم].

لا تقم بما لا يليق ورضاي الهمايوني أو يخالف أوامر الوزير المشار إليه فيما يراه مناسباً طالما لم تتعارض مع أوامري الشريفة، وكن في غاية الحرص في هذا الأمر. كتب بهذا الشأن.

م. د. 105 / 32

1106/ 1694 - 1695

حكم إلى الوزير محمد باشا، قائد جيوش الميسرة والوسط والمكلف بإزالة الأشقياء،

إن أحمد بن معن الذي يسكن في جبال صيدا - بيروت، لم يلزم حدوده، فهو يمد يد العون إلى القزلباش الملاعين وسائر أهل الفساد الذين يسكنون في جبال طرابلس والذين يجب إزالتهم. إن الأشقياء المذكورين في جبال طرابلس يقومون بتخريب القرى والتسبب في الضرر للمسلمين وقد وصل خبر ذلك إلى مسامعي الهمايونية.

وقد صدرت أوامري الشريفة في السابق بمنع إمداد وإعانة الملاعين المفسدين وإزالتهم ولكن [أحمد بن معن] لم يمتثل لهذه الأوامر أو يعرها اهتمامه. وبسبب إعانته لهم ولأن رأي وتدابير الولاة لم تكن متفقة فيما يتعلق بقلع وقمع واستئصال المخاذيل المذكورين فقد استمر الاضطراب.

وقد كُلف الدستور الأكرم، المشير الأفخم، نظام العالم، ناظم منظم الأمم الوزير الأعظم والسردار الأكرم علي باشا أدام الله تعالى إجلاله وضاعف اقتداره بموجب أمري الشريف الصادر بناء على الفتوى الشريفة بقلعهم وقمعهم واستئصالهم. وقد استطاع بعون الله تعالى، أن يجعل من أكثرهم طعاماً للسيوف وأن يهلكهم ويقهرهم. وقد هرب من تبقى منهم ولم يعودوا قادرين على التسبب في الاضطراب وأمن أهالي تلك المناطق شرهم. ولكن بسبب مساعدة المذكور ابن معن لهم من جديد، أعادوا جمع صفوفهم واستعادوا قوتهم وعادوا إلى عادتهم القديمة، التي هي من طبيعتهم، في إظهار الشقاوة والضرر بعباد الله وإشعال نار البغي والطغيان. وقد هاجمهم

الولاة وتصدوا لأولئك الذين بسبب مساعدة ابن معن لهم يخربون البلاد لدفع ضررهم وقاتلوهم. وقد قتل حوالي 50 مسلماً [في هذا القتال] وقاموا بأعمال أخرى مماثلة من أعمال الفساد. وقد وصلت هذه الأخبار إلى مسامعي الهمايونية.

عليك أن تعاقب المذكور ابن معن منبع هذا الفساد، فقد أصبح واضحاً أن شر هؤلاء الملاعين المفسدين لن ينتهي إلاّ إذا تمت إزالته.

وقد صدر أمري الشريف إلى والي طرابلس أرسلان، دام إقباله، المقرون بخطي الهمايوني بإلقاء القبض على الشقي المذكور وأتباعه المعروفين وبإرسالهم مقيّدين إلى مقر دولتي. فإذا بغوا وعصوا فلا تتردد في قتالهم وعاقب [ابن معن] شخصياً وأتباعه دون رحمة ليكونوا عبرة دائمة للأشقياء وأرسل رؤوسهم إلى مقر دولتي. إن إتمام هذا الأمر من أهم الأمور لتأمين وترقية البلاد والعباد. وهذا يتطلب الكثير من العساكر.

وقد أرسلت أوامري الشريفة الهمايونية وصدر تنبيهي الهمايوني إلى كل من: والي صيدا – بيروت لإرسال جميع رجاله المجهزين بالبنادق مع كتخداه، وإلى متسلمي دمشق وحلب، وألف نفر مجهزين بالبنادق مع فويفودة كليس، وإلى فويفودة كل من حماه وحمص، وإلى جميع الزعماء وأرباب التيمار في ولاية حلب وإلى جميع العساكر غير المأمورين بالحرب الهمايونية مع السردار الأكرم في ولايات طرابلس، صيدا – بيروت ودمشق وحلب، وعموماً إلى جميع القادرين على حمل السلاح من المشاة والخيالة والمحاربين بالالتحاق بالمشار إليه وذلك على سبيل النفير العام.

بعون الحق، سيتم إزالة واستئصال المخاذيل المذكورين ويتحقق بذلك أقصى مرادي الهمايوني. إن الوالي المشار إليه مكلف بإكمال هذه المهمة تعويضاً عمّا مضى وعليك أن تعلم مقر دولتي.

ولدى وصول فرماني الهمايوني مجدداً، عليك بجمع العساكر دون تأخير وإعلام الميرميران المشار إليه بسرعة. وقد صدر فرماني إليك أيها الوزير المشار إليه وإن اعتمادي الهمايوني قائم على حسن تدبيرك وتصرفك. فعندما يصلك أمري الشريف، وكما هو مبين أعلاه، عليك أن تتوجه إلى حيث الميرميران المومى إليه وإرسال المباشرين من جانبك قبل الموعد.

وبناء على فرماني، أرسل العساكر إلى حيث الميرميران المومى إليه، وابذل غاية الجهد في تحقيق هذا الأمر الهام ولا تتراجع عن أداء المهمة التي كلفت بها ولم تنجزها سابقاً.

سارع إلى إرسال الطوائف العسكرية غير المكلفة بالسفر الهمايوني من عساكر الميسرة والوسط. أبذل أقصى الجهد ليل نهار في سبيل دفع ورفع واستئصال الشر والضرر الذي تسبب فيه الأشقياء وأهل الفساد. وستكافأ على المساعي الحميدة المأمولة والمنتظرة منك. ولكن راقب الوضع في منطقة الميرميران المشار إليه كي لا يكون هنالك نقص في الرجال ولا تنقطع عن الاستعلام عن هذا الأمر [ابن معن وأتباعه] ولا تغمض عينيك عن بعض العوائق والصعوبات التي يمكن أن تحصل. أنت مكلف على الوجه المبين أعلاه وعليك بعرض الأمر والإعلام عنه لإبراء ذمتك. وبعونه تعالى، ستنجز الأمر الذي في عهدتك. وكي لا تتعطل المهمة التي كلفت بها، تقوم عند تحرك عساكر الميمنة والوسط، ولدى التحرك ضد الأشقياء، بإرسال ورقة مختومة مع الكيخيا محمد دام إقباله تأمر كل طرف [من الأطراف] وتصدر لهم التنبيه المحكم والتأكيد للقيام بما يقتضيه الأمر. ثم اعرض الأمر وأعلم مقر دولتي مجدداً.

كن في انتظار الأخبار ولا تتأخر أو تتوقف عند وصولها ولا تضيع الوقت أو تفوت الفرصة. أهجم على جماعة المذكور أحمد [بن معن] وألق القبض

عليه وعلى أتباعه المعروفين وأرسلهم مقيدين إلى مقر دولتي. وإذا أظهروا البغي والطغيان وتصدوا لكم بالحرب، فلا تأخذك فيهم أي رحمة وعاقب [ابن معن] شخصياً ومن هم على شاكلته من الأشقياء وأرسل رؤوسهم إلى مقر دولتي وخلص المنطقة من شرهم.

الآن، لقد عين الأمير موسى بموجب البراءة المقرونة بالخط الهمايوني فليأمن الرعايا الذين يلزمون حدودهم على أنفسهم وأهلهم وعيالهم وأولادهم وأموالهم.

ومن أجل حماية وصيانة مقاطعات صيدا التي استولى عليها الشقي المذكور [أحمد بن معن] بالقوة، فقد عهد بها إلى قدوة الأمراء الكرام موسى دام عزه بموجب البراءة عالية الشأن المقرونة بالخط الهمايوني التي بيده ويقوم بموجبها بالضبط والربط ووضع الأمور في نصابها.

وفي هذا الخصوص يجب إجراء وتنفيذ مضامين جميع الأوامر الشريفة الصادرة إلى الميرميران المومى إليه. وأنت أيضاً عليك بتنظيم الأحوال في تلك الأنحاء وبذل الجهد وإظهار الغيرة والحمية في هذا السبيل.

م. د. 40/106

أواخر شعبان 1106/ نيسان 1695

حكم إلى والي طرابلس الشام، الوزير أرسلان باشا،

إن ابن معن الذي كان سابقاً ملتزماً لمقاطعات لواء الشوف وكسروان لم يلزم حدوده. فهو يمد يد العون للقزلباش الملاعين الذين تجب إزالتهم وإلى سائر أهل الفساد ويخرّب القرى ويسبب الضرر للرعايا قرب طرابلس. وقد نحّي [ابن معن] عن المقاطعات التي وضعت في عهدة والتزام قدوة الأمراء الكرام موسى بن علم الدين دام عزه. ولكن بينما كان [ابن علم الدين]

مشغولاً في تحصيل مال المقاطعات وزيادته بادر بعض المفسدين من أتباع ابن معن وابن شهاب إلى التخريب والإخلال بأحوال الرعايا واجتمعوا بقصد القيام بأعمال الفساد. وقد خاف الأمير المشار إليه [ابن علم الدين] وغادر المقاطعات ولجأ إلى والي صفد وصيدا - بيروت الدستور المكرم المشير المفخم نظام العالم وزيري مصطفى باشا أدام الله تعالى إجلاله. وقد أرسل كل من الوزير والأمير المشار إليهما مكتوباً يخبران [بما جرى].

إن بدل الالتزام يجب أن يزداد ولكن الأمير المذكور ابن علم الدين قد التمس إنقاصه بمقدار 8000 قرش. وبعونه تعالى، ستتمكن من وضع حدٍ للاضطراب كي تعيد تنظيم أحوال تلك الأنحاء لدى تسلمك لمنصبك. وقد كُلف بذلك أيضاً الدستور المكرم المشير المفخم نظام العالم والي دمشق سابقاً الذي عين والياً على مصر، وزيري اسماعيل باشا أدام الله تعالى إجلاله مع جميع الباشوات وأمراء الألوية في تلك الأنحاء.

أنت أيها الوزير المشار إليه، يجب أن تُعّد عساكرك كاملة التجهيز وجميع الرجال القادرين على الحرب في ولايتك لأنك أيضاً مكلف [بهذه المهمة] مع الوزير المشار إليه.

لدى وصول فرماني هذا، بادر إلى الإعداد المحكم وكن متيقظاً وانتظر الإشارة من الوزير المشار إليه.

لم يكن بالإمكان إعادة الأمير المشار إليه ابن علم الدين إلى مكانه [التزامه] بسهولة وما زال ابن معن هنالك ويجب التحرك ضده.

عندما تصلك الإشارة من الوزير المشار إليه لا تتأخر أو تتوقف، بل تحرك سريعاً وكن في المكان [المتفق عليه] مع جميع عساكرك كاملة التجهيز والرجال الشجعان وجميع الرجال القادرين على الحرب في ولايتك.

إن شاء الله تعالى، وباتفاقكم، ستصلون إلى ابن معن. تحرّك بموجب

الرأي الصواب والتدبير الحسن وألق القبض على الشقي المذكور شخصياً وأتباعه الذين دأبوا على أعمال الفساد والشقاوة. وعليك بقلعهم وقمعهم واستئصالهم؛ ثم أعد المذكور ابن علم الدين إلى مكانه وقوّ شأنه. وبعون الله تعالى، ستكون قادراً على القضاء على الروافض وأهل الفساد والأشقياء. أزلهم من وجه الأرض وامنع ضررهم الذي يتسببون فيه في تلك الأنحاء وخلص عباد الله منهم. كذلك عليك أن تنظم وتنسق سائر شؤون تلك المنطقة. أبذل غاية الجهد في أداء خدماتي العلية، وبعون الله تعالى ستتمكن من إنهاء هذا الاضطراب بأسرع ما يمكن في جميع تلك الأرجاء.

وقد صدر فرماني عالي الشأن بهذا الخصوص.

م. د. 17/105

أوائل شوال 1106/ أيار 1695

حكم إلى ولاة صيدا – بيروت ودمشق وطرابلس وإلى متسلم حلب وإلى قضاة وفويفودات المقاطعات في الولايات المذكورة.

إن ابن معن قد قام بالسيطرة على مناطق الشوف، والجرد، والمتن، والغرب، والشحار، وكسروان، وإقليم الخروب ومرج عيون وما يتبعها، وهي جميعاً من مقاطعات ولاية صيدا – بيروت. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يمد يد العون إلى القزلباش وجميع أهل الفساد في تلك المناطق. وقد تم تحذير المذكور ابن معن بموجب أمري الشريف عدة مرات عندما أصبح الضرر الذي يتسبب فيه واضحاً في أنحاء ولاية طرابلس كي يمتنع عن مد يد العون إلى هؤلاء الأشقياء إلاّ أنه استمر عوناً لهم في فسادهم. وعندما كان الدستور الأكرم المشير الأفخم نظام العالم ناظم ومنظم الأمم الوزير الأعظم والسردار الأكرم علي باشا أدام الله تعالى إجلاله والياً لطرابلس الشام كُلّف بمقاتلتهم

بموجب فتوى شريفة وأمري الشريف. وبعون الحق، فقد استطاع أن يعاقب غالبية القزلباش الملاعين، وأظهر الباقون تمام الطاعة ولم يعودوا قادرين على التسبب في الضرر.

والآن فإن المذكور ابن معن يقوم مجدداً بمد يد العون للملاعين ويقوّيهم. وعندما هاجم الولاة [القزلباش] لوقف تخريب البلاد تنفيذاً للأمر الصادر لهم قتل ما بين 40-50 مسلماً بحضور ابن معن المذكور ومساعدته. ولذا فقد تقرر عزل ابن معن [عن التزام المقاطعات] وتعيين قدوة الأمراء الكرام موسى بن علم الدين دام عزه برتبة أمير لواء في مكانه على سبيل الالتزام، وعلى رعايا تلك المقاطعات أن يلتزموا بالطاعة لفرماني جليل القدر. ولذا فإن من يدفع العشر والرسوم إلى المذكور موسى بن علم الدين ستكون حياتهم وعيالهم وأموالهم وأرزاقهم في أمان ويستطيعون البقاء في أماكنهم بتمام الراحة وأحسن الحال. وليرفعوا الدعاء لدوام دولتي. أما الآخرون الخارجون عن الطاعة والذين يمدون يد العون للروافض والملاحدة وأهل الفساد، وأولئك الذين يتبعون ابن معن فيجب معاقبتهم أينما وُجدوا، طبقاً للشرع.

كتب هذا الحكم لتحصيل المال الميري وحمايته بأي طريقة [ضرورية]، ولإنفاذ أمري الهمايوني وتحذيراً من التكاسل والتقصير.

م. د. 39/106

أواخر شوال 1106/ حزيران 1695

إعمل بموجب فرماني الواجب الامتثال. إن الحال على ما هي عليه بسبب تقصيرك. عليك دفع هذه الغائلة بأي وجه. حذار من التصرف خلافاً لخطي الهمايوني[47].

[47] هذه العبارة مدونة في أعلى الأمر وقد تكون خطاً همايونياً.

حكم إلى وزيري اسماعيل باشا والي دمشق سابقاً ووالي مصر حالياً، إن ابن معن الذي كان في عهدته التزام مقاطعات لواء الشوف وكسروان لم يلزم حدوده. فهو يقدم المساعدة إلى القزلباش الملاعين الذين تجب إزالتهم وإلى سائر أهل الفساد. وهؤلاء يخرّبون القرى حول طرابلس ويتسببون في الضرر على الدوام. إن المقاطعات المذكورة قد سُحبت من عهدة ابن معن ووضعت في عهدة والتزام قدوة الأمراء الكرام موسى بن علم الدين دام عزه. وبينما كان [موسى بن علم الدين] مشغولاً بتحصيل مال المقاطعات (الضرائب) الذي تعهد بزيادته حسب التزامه قام بعض المفسدين من أتباع ابن معن وابن شهاب في التسبب في التخريب واضطراب حال الرعايا عموماً واجتمعوا بقصد الفساد. وقد خاف الأمير المشار إليه [موسى بن علم الدين] وترك المقاطعات التي في عهدته والتجأ إلى الدستور المكرم المشير المفخم نظام العالم والي صفد وصيدا - بيروت وزيري مصطفى باشا، أدام الله تعالى إجلاله. وقد أعلمني الوزير والمير المشار إليهما بمكتوبين بذلك.

أنت أيها الوزير المشار إليه، ابن معن وابن شهاب من الأشقياء الذين صدر فرماني سابقاً بقلعهما وقمعهما ولكنهما هربا إلى أطراف دمشق واختفيا هناك. ألق القبض عليهما وأزل شرهما وفسادهما. وقد صدرت لك أوامري الشريفة فوراً لإزالة غبار الفتنة والفساد وستكون لك الغلبة. وبعون الله تعالى، ستتمكن من إنهاء الاضطراب وتعيد الأمور إلى نصابها في تلك الأرجاء.

إن هذا من أهم الأمور وأكثرها ضرورة. وإن شاء الله تعالى، عندما يحين وقت تسلمك منصبك الجديد، فإنك مكلف بذلك ويجب أن تكون جاهزاً إلى جانب الدستورين المكرمين، المشيرين المفخمين نظامي العالم والي صفد

وصيدا - بيروت وزيري مصطفى باشا ووالي طرابلس وزيري أرسلان باشا، أدام الله تعالى إجلالهما. إنهما في انتظار إشارة منك. ولدى وصول هذه الإشارة إليهما فإنهما سيتحركان فوراً للانضمام إليك كي تقوموا معاً بقلع وقمع وإزالة الأشقياء. أبذل جهدك في هذا السبيل، وقد صدر أمري الشريف المتضمن تنبيهي الهمايوني إلى كل منهم على حدة. إن التزام المير المذكور ابن علم الدين يجب أن يزداد [مساحةً] بينما تخفض [الضرائب] التي يجب أن يدفعها] بمقدار 8000 قرش. بعون الله تعالى، فإن هذا الأمر الهام لا بد أن يصير إلى الصلاح يوماً ما.

الآن، عندما يصل الفرمان الواجب الامتثال عليك أن تتحرى حقيقة الأمر. هل كان الرعايا سبب هذه الغائلة؟ لا تضيع الوقت. وكما جرت العادة لديهم أرسل لهم ورقة الأمان المتضمنة إعلامهم بأن الضرائب المطلوبة منهم قد خفضت. أنصحهم وحذّرهم وألّف قلوبهم وطمئنهم. وأطفئ نار الفتنة والفساد بالحكمة وابذل جهدك في هذا السبيل. وإن شاء الله تعالى، فإن الأمير المذكور ابن علم الدين سيتمكن من العودة إلى مكانه [التزامه] بسهولة. عاقب مسببي الفساد من الرعايا بموجب الشرع، ثم بادر إلى تنظيم وتنسيق أحوال البلاد وإلى حماية وصيانة الرعية. وعليك التقيد [بهذا الأمر] وإيلاء الاهتمام [لهذه المشكلة].

بعد فرار الأمير المشار إليه، ابن علم الدين قام ابن معن بالحلول مكانه. إن هذا الأمر غير مقبول البتة، فإذا كان من الضروري أن تقوم بالهجوم عليه [ابن معن] عليك باتخاذ التدابير اللازمة وأرسل خبراً إلى الوزير المشار إليه وكذلك إلى جميع الولاة والأمراء في تلك الأنحاء. وليكن جميع الرجال القادرين على الحرب في ولايات دمشق، طرابلس وصيدا معك في ذلك. أهجموا على ابن معن معاً فإذا بغى وعصى وتصدى لكم، فلتعاقبه بلا رحمة

مع أتباعه من أهل الفساد والشقاوة وأرسل رؤوسهم إلى مقر دولتي ليكونوا عبرة دائمة لغيرهم من الأشقياء. وإذا لم يتصدوا لكم، فلتلق القبض على ابن معن وكذلك أتباعه المعروفين وأرسلهم مقيدين إلى مقر دولتي. أَزِلْ هؤلاء الروافض وأهل الفساد تماماً من على وجه الأرض.

وباختصار، فإن هذه الغائلة قد وقعت بسبب إهمالك وتكاسلك فيما مضى وقد أحيل الأمر والتفويض في هذا الشأن الآن إليك. ولذا فإن عليك أن تفعل ما تستطيع كي تقبض على الأشقياء وتحول دون ضرر البلاد والعباد وتعيد الأمير المذكور موسى دام عزه إلى ما كان عليه وتقويه وذلك بحلول وقت تسلمك منصبك.

برّىء ذمتك وأظهر براءتك من تهمة حدوث هذا الاضطراب بسبب تكاسلك وتقصيرك. تصرّف كما ينبغي في تنظيم وتنسيق أحوال تلك الأنحاء وسأكون متابعا [لما تفعل]. وسيكون رضاي الهمايوني على قدر خدماتك الموفورة ومساعيك المشكورة. إن هذا الأمر يجب أن ينتهي بأسرع ما يمكن عن طريق الاتفاق والاتحاد فابذل جهدك بدون توان. وقد صدر فرماني عالي الشأن مقروناً بخطي الهمايوني بهذا الشأن.

م. د. 106/ 41

أواخر شعبان 1106/ نيسان 1695

صورة إلى والي صفد وصيدا - بيروت، الوزير مصطفى باشا.

م. د. 42/106

أواخر شعبان 1106/نيسان 1695

صورة إلى كل من والي مرعش على وجه الأربلق ومتصرف لواء وادي

التيم، حسن بن موسى بشأن عساكرهم كاملي التجهيز.

التّمرد الدرزي بعد أحمد معن

م. د. 271/111

أواخر محرم 1111/ تموز 1699

حكم إلى والي صيدا - بيروت وأمير الحج الشامي حالياً قبلان محمد باشا،

أنت أيها الوالي المشار إليه؛ لقد عهدت بمقاطعات صيدا - بيروت وصفد إلى الشقي الدرزي المدعو منصور[48]. إن الشقي المذكور يقوم بممارسة كافة ضروب الظلم والفساد والتسلط على أهالي البلاد. وبالإضافة إلى هذا، فقد اغتصب أموال وأرزاق المتوفى أحمد بن صالح باشا واعتدى على زوجته المعتدّة ووضعها تحت تصرفه (تزوجها) بالقوة والإكراه خلافاً للشرع الشريف. كما أنه زوّج بناتٍ [أحمد بن صالح باشا] إلى أشقياء من الدروز

[48] منصور هذا هو أخ لبشير شهاب الأول الذي خلف أحمد معن في التزام الشوف. والواقعة التي توردها الوثيقة أعلاه ووقائع أخرى مشابهة يرد ذكرها في مصدر دمشقي معاصر. ويفيد هذا المصدر أيضا أن منصور قد تمكن من الإفلات من الوقوع في قبضة الدولة وأن ينجو من العقاب على أفعاله إلى أن تم قتله أخيرا في شوال 1117/ شباط 1706 بالمزيريب في حوران. ويفيد هذا المصدر أيضا أن منصور هذا كان أمير لواء وادي التيم؛ لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر: محمد بن كنان الصالحي، الحوادث اليومية من تاريخ أحد عشر وألف ومية، تحقيق أكرم العلبي، ونشر تحت عنوان «يوميات شامية»، بدون تاريخ(ص. 15، 51-52، 77، 119) (الصالحي بعد ذلك). ويفيد مصدر دمشقي معاصر آخر أن والي دمشق أمر بقتل منصور سنة 1118/ 1706-1707 في نفس المكان الذي يحدده المصدر الأول. ويضيف هذا المصدر الآخر أن رأس منصور قد عرض على باب دار الحكومة في دمشق لمدة ثلاثة أيام (محمد بن جمعة، الباشات والقضاة، تحقيق صلاح الدين المنجد ، ونشر مع نصوص أخرى تحت عنوان «ولاة دمشق في العهد العثماني»، دمشق 1949 ص 50-51.

وقتل أخته عامداً. وقد استنجدت البنات ومربيتهنّ بدمشق ووصلن إلى هنالك بمساعدة أهاليها.

أما زوجة [أحمد] فما زالت معه وتحت سيطرته، هذا ما أُعلمت به. الآن ولدى وصول أمري الشريف، يجب معاقبة منبع الفساد [وصاحب] هذا الاعتقاد الشقي الدرزي الذي وليته وسلطته على أهل الإسلام. وهذا المذكور على قدر كبير من الفساد والشناعة والجسارة. ولذا يجب عليك إلقاء القبض عليه بأي طريق ممكن وهذا مطلوب منك. وباختصار لا تختلق الأعذار والحجج. وإذا كانت حياتك تهمك ألقِ القبض على المذكور واقتله وأرسل رأسه المقطوع إلى مقر دولتي. وقد صدر فرماني عالي الشأن بهذا الخصوص.

م. د. **272/111**

أواخر محرم 1111/ تموز 1699

نسخة كما هو مبين أعلاه إلى والي الشام.

م. د. **1492/111**

أواسط جمادى الأول 1112/ 28 تشرين الأول 1700

حكم إلى والي دمشق، الوزير حسن باشا،

إن مجيء طائفة الدروز إلى البقاع، وهي ناحية من دمشق، واستقرارهم هناك وعملهم في الزراعة أمر يبعث على الاضطراب. وكان الوزير الأعظم السابق كوبرلي زادة محمد باشا قد منعهم من ذلك عندما كان واليا على دمشق. وهنالك حجة تنص على أنه في حال جاءت الطائفة المذكورة إلى الناحية المشار إليها، فإنه يجوز قتلهم ومصادرة ممتلكاتهم.

وبعد أيام قليلة من انضمام والي دمشق إلى الحرب، ولأن المتسلم كان مهملا وكسولا، فقد جاءت الطائفة المذكورة إلى البقاع واستولت على أكثر من ثلثي الأراضي. واستعملوا آلة الحرب لجمع الحصاد. وبالإضافة إلى أنهم لا يدفعون العشر والرسوم أو أي من التكاليف التي ينص عليها أمري الشريف، فقد تبعهم بعض أهل المنطقة في القيام بأعمال الشقاوة.

ولما كان من الضروري منعهم، كما كان الأمر في السابق، فإنك أنت وزيري المشار إليه: عند وصول أمري الشريف لا تسمح لطائفة الدروز بالمجيء إلى الناحية المذكورة وامنعهم من زراعة الأرض. مُرهم بكل حزم بالعودة من حيث أتوا وليبقوا هناك. وإذا ما ظهر أنهم سيقومون بالتصرف خلافا لفرماني الهمايوني فعاقبهم بما يستحقون وطهر المنطقة من آثار شرورهم. كتب لكي يتبع[49].

خلافة الشهابيين للمعنيين

م. د. **115/ 798**

أوائل شوال 1118/ كانون الثاني 1707

حكم إلى والي صفد و صيدا - بيروت الوزير محمد باشا،

عندما توفي أحد أولاد معن الذي كان في عهدته وتحت التزامه المقاطعات الواقعة في ولاية صيدا - بيروت، وافق من نصب مكانه بموجب الصك والحجة الشرعية أن يؤدي الدين الباقي في ذمة المتوفى كاملاً، غير ناقص ولو

[49] يورد محمد بن كنان الصالحي أن ابن بيرم، والي دمشق حينذاك، هو الذي هاجم الدروز سنة 1115/ 1703-1704، بعد أن قام بعرض الأمر على إسطنبول. وقد صادر ابن بيرم، بهذه المناسبة جميع المحاصيل الزراعية العائدة للدروز في البقاع. أنظر الصالحي، 77.

حبة واحدة، إلى خزينة صيدا كما هو معتاد منذ القدم. ولكن الأمير بشير بن شهاب الذي [حل محل ابن معن] في التزام مقاطعات صيدا قد توفي في هذه السنة المباركة. وكما هو معتاد منذ القدم، فإن المال الباقي في ذمة المتوفى يزيد على 250 ألف كيسه التي كان قد وافق على دفعها. وقد طلب أحد أحفاد ابن معن الأمير حيدر بأن يحل مكان المتوفى [بشير شهاب]. ولكن عموم الأهالي العارفين لم يقبلوا بتكليفه لأنه ذو مكر وحيلة وسيحول دون تحصيل المال الميري ويتسبب في خسارة الخزينة وعلى الوجه المبين أعلاه فإن خيانته ظاهرة للعيان. وقد عين قدوة الأماجد والأعيان [...] زيد مجده مباشراً بهذا الخصوص وأرسل [إلى تلك المنطقة].

الآن، أنت أيها الوزير المشار إليه، عندما يصل أمري الشريف وبناء على ما تقدم وبموجب الصك والحجة الشرعية، عليك أن تعين المذكور حيدر في مكان جده إذا تعهد بأداء المال الباقي في ذمة المتوفى المذكور [بشير شهاب] في وقته وزمانه بالتمام والكمال. أما إذا أصرّ على عناده وامتنع عن التعهد بدفع المال الباقي في ذمة المتوفى المذكور من أموال المقاطعات مما يتسبب في خسارة ونقصان المال الميري فعليك أن تسير إليه مع عساكرك كاملي التجهيز وبكامل السلاح والعتاد وجميع طوائف العسكر المكلفين بذلك، وتعاقبه وأتباعه من أهل الفساد بموجب الشرع. حصّل المال الباقي بموجب الشرع. وإذا ما ظهرت خيانة الأمير حيدر المذكور فأخرجه من الجبل المذكور وعين من بين أمراء الجبل المذكور أصلحهم ليحل مكان المتوفى الأمير بشير شريطة أن يلتزم بحماية الرعايا الفقراء وحماية وصيانة المال الميري وتحصيله وتسليمه في وقته وزمانه، وبعد أن تنظم شؤون أحوال المقاطعات وسائر أمور الولاية كما يجب، عليك أنت أيها المباشر المشار إليه أن تعلم مقر دولتي بحقيقة الوضع.

كتب بهذا الشأن.

م. د. 799/115

أوائل شوال 1118/ كانون الثاني 1707

حكم إلى والي طرابلس، مصطفى باشا

عندما توفي أحد أولاد معن الذي كان ملتزماً للمقاطعات الواقعة في ولاية صيدا - بيروت وافق من نصب مكانه على أداء المال الباقي في ذمة المتوفى بموجب الصك والحجة الشرعية، وتسليمه إلى خزينة صيدا كما هو معتاد منذ القدم. وقد كانت المقاطعات الواقعة في الولاية المذكورة في عهدة الأمير بشير ابن شهاب، الذي توفي أيضاً. وقد قبل الأمير حيدر، أحد أحفاد ابن معن بأداء وتسليم الباقي من أموال المقاطعات في ذمة المتوفى إلى خزينة صيدا دون نقصان طبقاً للصك والحجة الشرعية وعين [بناء على ذلك] ليحل مكان جده. فإذا تخلّف ولم يقبل بأداء دين المتوفى، كما هي العادة منذ القدم، سر عليه وعلى أتباعه المفسدين وعاقبهم كما ترى مناسباً. وعيّن أصلح الموجودين من بين أمراء الجبل المذكور ليحل محل المتوفى الأمير بشير. وقد أرسل أمري الشريف إلى الدستور المكرم والي صيدا - بيروت وزيري محمد باشا أدام الله تعالى إجلاله وصار تنبيهي الهمايوني [بهذا الشأن]. أنت أيها الوالي المشار إليه، عندما يصل أمري الشريف، وكما هو مبين أعلاه، عليك أن تنفذ مضمون أمري الشريف وتتخذ الإجراءات ضد الأمير حيدر وأتباعه من المفسدين حسب ما يقتضيه الحال. وعندما يصلك إشعار من الوزير المشار إليه عليك أن تعمل بموجب رأيه الصائب وتبادر إلى إمداده وإعانته كما يقتضي الأمر.

وقد صدر فرماني عالي الشأن بهذا الخصوص.

م. د. 115/ 800

أوائل شوال 1118/ كانون الثاني 1707

حكم إلى الأمير حيدر [بن شهاب]، حفيد الأمير أحمد بن معن،

حينما توفي ابن معن، الذي كان في عهدته وتحت التزامه مقاطعات صيدا - بيروت وافق من نصب مكانه بموجب الصك والحجة الشرعية على دفع الدين المترتب عليه [ابن معن] وأن يسلم المبلغ كاملاً إلى خزينة صيدا كما هي العادة منذ القدم. أنت أيها المشار إليه [الأمير حيدر] الأصلح والأرشد من أحفاد ابن معن ويؤمل منك الولاء والاستقامة في الخدمة. وبموجب الصك والحجة الشرعية عليك أن تتعهد بدفع باقي المال الذي ما زال في ذمة المتوفى الأمير بشير عن مقاطعات صيدا - بيروت كاملاً والقيام بتسليمه. وقد أرسل أمري الشريف إلى الدستور المكرم المشير المفخم نظام العالم، والي صيدا - بيروت، وزيري محمد باشا أدام الله تعالى إجلاله بتنصيبك في مقام جدّك الأمير أحمد رئيساً (باش بوغ) على مقاطعة جبل الشوف وطائفة الدروز وجرى تنبيهي الهمايوني [بذلك]. أنت أيها المشار إليه [الأمير حيدر]، لدى وصول أمري الشريف تتعهد بأداء وتسليم مال المقاطعات والرواتب الباقية في ذمة الأمير بشير كاملاً كما هو مبين أعلاه. وقد تم تعيينك مكان جدك وكرئيس لطائفة الدروز شريطة أن تكون دائم الطاعة والانقياد للولاة، وأن تؤدي وتسلم الأموال الميرية (الضرائب) في وقتها وزمانها. وقد أمرت بإصدار فرماني عالي الشأن بتعيينك رئيساً (باش بوغ) على طائفة الدروز وعلى جبل الشوف الآنف الذكر وتوابعه كما هو المعتاد منذ القديم.

م. د. 115/2613

أواسط ربيع الأول 1120/ حزيران 1608

حكم إلى والي صيدا - بيروت، إبراهيم باشا،

عندما توفي أحد أحفاد ابن معن والذي كان في عهدته جبل الشوف وسائر المقاطعات في ولاية صيدا - بيروت، وطبقاً للصك والحجة الشرعية للالتزام فإن من نصب مكانه قد وافق على تسديد الدين الباقي في ذمة [المتوفى] وأن يؤدي إلى خزينة صيدا أموال المقاطعات كاملة دون نقصان حسبما هو معتاد منذ القدم. وقد عين سابقاً الأمير بشير شهاب، المتوفى الآن، بموجب الشروط المشار إليها وعلى أن يكون مطيعاً لمتصرف ولاية صيدا - بيروت وأن يدفع المال الميري في وقته وزمانه.

سابقاً، وفي أيام الوالي السابق لصيدا - بيروت، محمد باشا وبموجب أمري الشريف الصادر فإن المقاطعات المذكورة ومقاطعة صفد قد عهد بها إلى الأمير حيدر بن شهاب طبقاً للصك والحجة الشرعية وعملاً بالعادة القديمة، وهو يسيطر على مقاطعة صفد منذ ستة أشهر وقد حصل منها مالاً كثيراً ولكنه بعد ذلك رفض الشروط [التي عين بموجبها]. وطبقاً للصكوك والحجة الشرعية فإن في ذمة الأمير حيدر المذكور 60.000 قرش عن سنة 1118 و30.000 قرش باقية من مال مقاطعة صفد. وعندما انقضت تلك السنة طالبت أنت أيها الوالي المشار إليه بناء على الصكوك والحجة الشرعية على الوجه المشروع أعلاه، الأمير حيدر المذكور أعلاه شخصياً وكفلاءه بدفع ما بقي في ذمته من المال الميري. ولكنه عمد إلى الخداع والاحتيال مما أدى إلى التعطيل وخروجه عن دائرة الطاعة. وقد عمد إلى جمع رؤساء الطائفة الدرزية وامتنع عن دفع المال الميري الباقي في ذمته وظهرت خباثته وخيانته. وقد جاء العرض والإعلام بذلك منك ومن قاضي صيدا، مولانا مصطفى

زيد فضله. وقد عين أحد السلاحشور الخاصة قدوة الأماجد والأعيان عثمان، زيد مجده، مباشراً لهذا الأمر.

وإذا اقتضى الأمر فإن والي طرابلس، أمير الأمراء الكرام محمد ومتصرف لواء حماه على وجه المالكانة محمد، دام إقبالهما سينضمان إليك بشخصيهما ومع عساكرهما الكاملة التجهيز. وكذلك فإن الدستور المكرم المشير المفخم نظام العالم والي دمشق وزيري يوسف باشا أدام الله تعالى إجلاله سيرسل عساكره كاملة التجهيز مع كتخداه. وقد صدر أمري الشريف وتنبيهي الهمايوني إلى كل منهم لمد يد العون إليك.

الآن، عند وصول هذا الأمر الشريف، أطلب المال الميري الباقي في ذمة المذكور الأمير حيدر منه ومن كفلائه مجدداً طبقاً للصك والحجة الشرعية وأعلم المباشر المشار إليه. فإذا دفع المال [المطلوب] كاملاً فبها. أما إذا لم يؤد المال فسيكون مخالفاً لأمري الشريف وفي نيته الفساد والطغيان. [وفي هذه الحالة] عليك القيام بما يجب. أعلم كلاً من متصرف الشام ومتصرف حماه، الواليين المشار إليهما، ليأتيا إليك بنفسيهما مع عساكرهما كاملة التجهيز، كما يأمر فرماني. كذلك أطلب المساعدة والإمداد من والي دمشق، الوزير المشار إليه. وعليك أن تتحرك ضد الشقي المذكور بما يقتضيه حسن التدبير. وستنجح، بعناية الله تعالى في تفريق جمعهم وفي تحصيل الباقي من المال الميري في ذمة الشقي المذكور منه شخصياً ومن كفلائه كاملاً بموجب الصك والحجة الشرعية.

بعد ذلك، إذا كنت تظن أن استمرار وجود المذكور [حيدر] في مكانه سيكون مصدراً للاضطراب فأخرجه وأبعده عن جبل الشوف. ولضبط [أمور منطقة الشوف] عليك أن تختار أصلح الموجود من بين أحفاد ابن معن الموجودين في الجبل المذكور [ليحل مكانه] وسيرسل إليه أمري الشريف

[بتعيينه] طبقاً للشروط المذكورة والعادة القديمة والصك والحجة الشرعية. بعد ذلك عيّن [الشخص الذي اخترته] ليحل محل المذكور حيدر كي يقوم بتنظيم أموال المقاطعات وأحوال البلاد والرعية كما ينبغي. وسواءً تعلق الأمر بتحصيل الأموال من الشقي المذكور أو كفلائه أو بعد ذلك بتنظيم أموال المقاطعات وسائر أمور البلاد، فهذا مطلوب منك وستقدم لك المساعدة كما التمست وبعد ذلك لن يصغى إلى أية أعذار أو حجج منك.

لقد تقرر أن يطلب منك تحصيل أموال المقاطعات، [ولذا] عليك التحرك بكل حذر كما ينبغي، وأن تحصل المال الميري الباقي في ذمة المذكور الأمير حيدر بأي طريقة ممكنة: سواء بالرفق والاستمالة أو بالعنف والإكراه. ومهما كانت طريقة التحصيل، يجب تحصيل المال الميري كاملاً وتنظيم كافة الأحوال كما ينبغي. وبعد ذلك، عليك بعرض الأمر وإعلام مقر دولتي بالوضع عن طريق المباشر المشار إليه. وقد صدر فرماني عالي الشأن بهذا الخصوص.

م. د. 115/ 2614

أواسط ربيع الأول 1120/ حزيران 1708

حكم إلى والي دمشق، الوزير يوسف باشا،

عندما توفي [آخر] سلالة ابن معن، الذي كان ملتزماً لجبل الشوف وسائر المقاطعات في ولاية صيدا - بيروت، وافق الشخص الذي نُصب مكانه على دفع الديون الباقية في ذمته [ابن معن] وأموال المقاطعات وأن يسلم [المجموع] إلى خزينة صيدا دون أن تنقص حبة واحدة كما هو معتاد منذ القديم. وقد عين الأمير بشير بن شهاب الذي توفي حديثاً بناء على ذلك وشريطة أن يلتزم بالشروط المذكورة وأن يطيع متصرف ولاية صيدا - بيروت كمال الطاعة وأن يؤدي الأموال الميرية في وقتها وزمانها.

وكانت المقاطعات المذكورة ومقاطعة صفد، كما هو معتاد منذ القدم، وطبقاً للصك والحجة الشرعية وبموجب أمري الشريف في عهدة الأمير حيدر بن شهاب.

وبعد أن سيطر الأمير المذكور أيضاً على مقاطعة صفد مدة ستة أشهر وقبض كثيراً من المال رفض الشرطنامه [شروط الالتزام]. وقد بقي في ذمة المذكور، الأمير حيدر مبلغ 65.000 قرش عن سنة 1118 ومبلغ 35.000 قرش[50] من مال مقاطعة صفد للسنة المذكورة، وذلك بموجب الصك والحجة الشرعية. وعندما انقضت السنة المذكورة، طلب أمير الأمراء الكرام، والي صيدا – بيروت، ابراهيم باشا، دامت معاليه من المذكور الأمير حيدر شخصياً ومن كفلائه دفع المال الميري الباقي في ذمة [الأمير حيدر] طبقاً للصكوك والحجج الشرعية، كما هو مبين أعلاه. إلاّ أن [الأمير حيدر] لجأ إلى الحيلة والخداع والمماطلة وخرج عن دائرة الطاعة حيث جمع من حوله رؤساء الطائفة الدرزية ولم يدفع المال الميري الذي في ذمته. وهكذا أصبح خبثه وخيانته ظاهرين للعيان. وقد عرض كل من الوالي المشار إليه وقاضي صيدا، مولانا مصطفى زيد فضله الأمر وأعلموا [الدولة] به. وقد عين قدوة الأماجد والأعيان، عثمان زيد مجده أحد سلاحشور الخاصة مباشراً فيما يتعلق بهذا الأمر. وقد أمر كل من متصرف طرابلس ومتصرف لواء حماه بطريق المالكانة أن يقودا عساكرهما شخصياً لمساعدة الوالي المشار إليه [ابراهيم باشا].

وعندما كرر الوالي المشار إليه [ابراهيم باشا] المطالبة بالمال الميري الباقي في ذمة المذكور الأمير حيدر بموجب الصكوك والحجج الشرعية، وبمعرفة المباشر المشار إليه، رفض أن يدفع [المال] وخالف أمري الشريف. والآن

[50] المبالغ المذكورة في هذه الوثيقة تزيد قليلاً عن تلك الواردة في الوثيقة السابقة م.د. 115 / 2613.

يجب التحرك ضده، وبتوفيقه تعالى بعد تفريق جمعهم يجب تحصيل المال الميري الباقي في ذمة الشقي المذكور منه شخصياً ومن كفلائه وإذا كان هنالك أي شك، بعد ذلك، في أن استمرار بقاء المذكور في مكانه. سيكون مصدراً للاضطراب، فيجب إخراجه وإبعاده عن جبل الشوف. وطبقاً للعادة القديمة، يجب تنصيب أصلح الموجود من أحفاد ابن معن المقيمين في الجبل المذكور ليحل محل المذكور الأمير حيدر بعد أن يتعهد بقبول الشروط المذكورة ويهتم بأحوال الولاية وأمور البلاد والرعية.

وقد صدر أمري الشريف وجرى تنبيهي الهمايوني. أنت أيها الوزير المشار إليه مكلف بمساعدة والي صيدا – بيروت المشار إليه وذلك بإرسال عساكرك كاملي التجهيز مع كتخداك. والآن، ولدى وصول أمري الشريف، عليك أن تعلم الوالي المذكور وأن ترسل كتخداك إليه في الوقت المناسب وتتحرك بما ترى مناسباً ضد المذكور الأمير حيدر واقهره وحطمه. وابذل ما بوسعك في إقرار النظام في المقاطعات وسائر مقتضيات خدماتي العلية. وضع نهاية [لهذه الحالة] بأي وجه ممكن.

لقد صدر التنبيه المحكم والتأكيد الصارم إلى الوالي المشار إليه، بأن هذا الأمر لا رجعة عنه، فقد سيطر الشقي المذكور على المقاطعات المذكورة وقبل بالصكوك والحجج الشرعية. إلاّ أنه لكي لا يدفع المال الميري جمع أتباعه الأشقياء وأظهر الطغيان، ويجب قهر وتدمير الشقي المذكور وأتباعه وتحصيل المال الميري وتنظيم المقاطعات، وهذه من أهم أمور دولتي العلية، فولايات صيدا – بيروت وطرابلس هي من البلاد الشامية وجزء من أجزاء ولاية دمشق. وإن من واجب ولاة الشام منع الاضطرابات وتنظيم أحوال هذه الولايات.

وهكذا، كن يقظا وأرسل كتخداك [إلى صيدا] مع العساكر والرجال

المسلحين كاملي التجهيز وأعطه التعليمات كما يقتضي الأمر. وإذا ظهر منك أي قصور أو فتور في هذا الشأن فستكون مسؤولاً ومعاتباً. لذا عليك أن تتحرك بكل عناية. وقد صدر فرماني عالي الشأن يأمرك بهذا الشأن.

م. د. 2615/115

أواسط ربيع الأول 1120/ حزيران 1708

حكم إلى والي طرابلس،

عندما توفي أحد أحفاد ابن معن، الذي كان ملتزماً لجبل الشوف وسائر المقاطعات الواقعة في ولاية صيدا - بيروت، قبل الشخص الذي نصب مكانه ما بقي في ذمته [ابن معن] من الديون ووافق على دفع أموال المقاطعات كاملة دون نقصان إلى خزينة صيدا، وذلك بموجب الصكوك والحجج الشرعية وكما هو معتاد منذ القديم. وبناء على ذلك [فقد عين في المنصب] الأمير بشير بن شهاب، الذي توفي حديثاً، شريطة أن يلتزم بالشروط المذكورة وأن يكون مطيعاً تماماً لمتصرف ولاية صيدا - بيروت وأن يؤدي الأموال الميرية في وقتها وزمانها. وطبقاً لأمري الشريف الصادر في أيام والي صيدا - بيروت السابق محمد باشا فإن المقاطعات المذكورة ومقاطعة صفد قد وضعت في عهدة الأمير حيدر بن شهاب بموجب الصكوك والحجج الشرعية وطبقاً للعادة القديمة الجارية. وبعد أن سيطر [حيدر بن شهاب] على مقاطعة صفد لمدة ستة أشهر وقبض أموالاً كثيرة، رفض الشرطنامة (الشروط) [المتعلقة بتعيينه]. وقد بقي في ذمة المذكور، الأمير حيدر، مبلغ 65000 قرش عن سنة 1118 و35.000 قرش[51] من مال مقاطعة صفد حسب الصكوك والحجج الشرعية. وعندما انقضت السنة المذكورة، طلب والي صيدا - بيروت

(51) انظر الهامش 50 أعلاه.

إبراهيم باشا دامت معاليه، دفع ما بقي في ذمة الأمير حيدر من المال الميري، طبقاً للصكوك والحجج الشرعية، كما هو مشروح أعلاه، من الأمير شخصياً ومن كفلائه.

[إلاّ أن الأمير المذكور] لجأ إلى الخداع والمماطلة وخرج عن دائرة الطاعة وجمع [من حوله] رؤساء الطائفة الدرزية ولم يدفع ما في ذمته من المال الميري. وقد أصبحت خيانته وخبائثه واضحة للعيان. وقد عرض الوالي المذكور وقاضي صيدا، مولانا مصطفى زيد فضله الأمر وأبلغوا عنه. وقد عين لهذا الشأن أحد سلاحشور الخاصة، قدوة الأماجد والأعيان، عثمان زيد مجده مباشراً. وقد صدر أمري الشريف المشرف على الوجه المبين بأن يطلب الوالي المشار إليه مجدداً، من المذكور الأمير حيدر أن يدفع المال الميري الباقي في ذمته بموجب الصكوك والحجج الشرعية وبمعرفة المباشر المشار إليه. فإذا سلّم [المال المطلوب] إلى الوالي فبها، أما إذا تخلّف وامتنع عن دفع الأموال التي في ذمته وخالف أمري الشريف فإن على الوالي المذكور أن يتحرك لتشتيت شمله وتحصيل المال الميري وتنظيم أحوال المقاطعات، كما يقتضي الأمر.

وقد صدر تنبيهي الهمايوني لتحضير عساكرك كاملة التجهيز إليك أيها الوالي المذكور وكذلك إلى الوالي المذكور الآخر [والي طرابلس]. والآن، عند وصول أمري الشريف، أعلم والي صيدا - بيروت، المشار إليه. وعند الضرورة، إنضم إليه بعساكرك ورجالك المجهزين واتحدوا ضد الشقي المذكور. وبتوفيق الله تعالى، ستتمكنان من تفريق جماعته وتنظيم أحوال المقاطعات، أبذل ما وسعك من الجهد في هذا السبيل. أنتم أيها الولاة المشار إليهم مكلفون معاً بهذه المهمة. فإذا ظهر أي تهاون أو تكاسل فلن يستمع إلى أعذاركم وحججكم وستكونون عرضة للعتاب والعقاب. ولذا عليكم

بالتحرك بكل نشاط وانتباه كما يأمر فرماني. وقد كتب فرماني بهذا الشأن.

م. د. 2616/115

أواسط ربيع الأول 1120/ حزيران 1708

نسخة إلى متصرف لواء حماه على وجه المالكانة محمد باشا، كما هو مبين أعلاه.

أوامر إدارية ومالية

م. د. 50 / 619

10 رجب 993 / 8 تموز 1585

ولاية بكلربكليك صيدا – بيروت،

لقد حضر علي بك[52]، أمير لواء حمص، [إلى اسطنبول] وعرض زيادة 100000 فلوري على التزام مقاطعات قرقماز ابن معن، لمدة أربع سنوات، في مدينة صيدا والمقاطعات التابعة لها، ومقاطعات محمد بن شرف الدين، بما في ذلك القرى وحصن الأكراد التي كانت لزمن طويل تحت سيطرته [ابن معن]. وقد تعهد أن يدفع إلى الخزينة المال المتوجب طبقاً للالتزام السابق. وبعد ذلك يدفع الـ100000 الفلوري زيادة بواقع 25000 ألفاً سنوياً. وهذا

[52] هو علي الحرفوش الذي أخذ مقبوضا عليه إلى اسطنبول مع عدد آخر من القادة المحليين الذين استسلموا لابراهيم باشا، قائد حملة سنة 1585 ضد الشوف. و قد قدم آل الحرفوش عرضا مماثلا لهذا العرض في وقت آخر بعد ذلك للحصول على لواء صفد الذي كان إذ ذاك تحت سيطرة فخر الدين بن قرقماز معن المشار إليه في الوثيقة هذه. لمزيد من التفصيل حول ذلك أنظر:
A. Abu-Husayn, *Provincial Leaderships in Syria, 1575-1650*, (Beirut, 1985), 116-117, 130.

مشروط [بما يلي]: تحويل الولاية المذكورة إلى بيكلربكلك، وتخصيصه [علي بك] بخاص بقيمة 800000 أقجة من عوائد ضريبة البادي هوا والزيادة على التزام المقاطعات وتحويل زعامة كل من ابن معن الدين[53] وشرف الدين إلى خاص [لعلي بك]. وهذا [على أساس أن] المقاطعات المذكورة لن يتم فصلها عن بعضها وتعيين معاشات لمن يقوم هو بتعيينهم.

إذا تم منح الالتزام علي أساس زيادة المبلغ ولم يعين له أحد آخر، وإذا تم تحويله إلى بيكلربكلك وسائر الشروط الأخرى بما في ذلك إبقاء المناصب في أماكنها وإعفاء الزعماء وأرباب التيمار من الحروب الهمايونية طالما استمروا في أداء واجباتهم المحلية، فإنّ [علي بك يلتزم بما عرضه]. وإذا لم تقبل كافة هذه الشروط فإن علي بك لا يوافق على زيادة مبلغ الالتزام.

م. د. 71/237

18 صفر 1002 / 13 تشرين الثاني 1593

حكم إلى والي دمشق،

لقد أرسل وزيري إبراهيم باشا، دام مجده، رسولاً إلى سدة سعادتي. [وقد أفاد أن] الأمير علي بن الحرفوش قد اشترى سابقاً حماماً في مدينة بيروت بمبلغ 8500 قطعة ذهبية من الأمير سيف الدين. وقد أتمّ الثاني البيع وتسلم المبلغ بالكامل. وبعد تسليم الحجة الشرعية [للمشتري] أرسل شخصاً لوضع اليد على الحمام [قائلاً]: «إنّ هذا الحمام لي وملكي ولن أبيعه للأمير علي». وقد توفي الأمير علي بعد ذلك وبقي المال في ذمة

[53] خطأ كتابي واضح، فاسم العائلة معروف كما ورد في بداية الوثيقة أي معن وليس معن الدين.

[54] أحمد الأقرع هو أحد رجال علي الحرفوش إلى حين مقتله على يد الأخير. لمزيد من التفاصيل حول ذلك أنظر:
A. Abu-Husayn, *Provincial Leaderships*, 131-2.

[الأمير سيف الدين]. [وفي هذه الاثناء] انتقل ميراث [علي] إلى ابنه موسى الذي كان قد تسلم 1500 قطعة ذهبية من الأمير أحمد الأقرع[54] وذلك ثمن جمال. وكان المذكور علي [بن حرفوش] قد قتل أحمد الأقرع وكان يجب أن تدفع القطع الذهبية للأمير علي قبل وفاته. وطبقاً للأمر الصادر عن المالية لوكيله، فإنّ [مبلغ المال المذكور] يجب تحصيله بالكامل من [ابنه] الأمير موسى للمحافظة على [الملك المتنازع عليه]. وقد صدر الأمر الشريف عن ديواني الهمايوني. عليك التقيد بالأمر الهمايوني الصادر عن المالية، وقد أمرت أن تعمل بموجب الشرع وعلى وزيري المذكور أن لا يقوم بأي عمل ضد أي كان فيه مخالفة لهذا الأمر.

م. د. **71 / 188**

7 ربيع أول 1002/1 كانون الاول 1593

حكم إلى والي دمشق،

كان قد جرى سابقاً سلخ لواء صيدا – بيروت عن [ولاية] طرابلس. والآن يعاد ليكون جزءاً [من ولاية طرابلس مجدداً]. وقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] أن تخرج سجلات اللواء المذكور وتُسّلم إلى [والي] طرابلس.

م. د. **71 / 189**

7 ربيع الاول 1002/1 كانون الاول 1593

حكم إلى والي طرابلس

كان قد جرى سابقاً سلخ لواء صيدا – بيروت من ولاية طرابلس وإلحاقه [بولاية دمشق]. إلاّ أنه أُعيد مجدداً إلى طرابلس. وقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] أن تقوم بمنح التيمارات غير المشغولة للزعماء وأرباب التيمار

وكذلك لأمراء الألوية الذين هم في خدمة دولتي العَلّية.

م. د. **71/ 190**

7 ربيع الاول 1002/1 كانون الاول 1593

حكم إلى أمير [لواء] صيدا – بيروت،

كان قد جرى سابقاً سلخ اللواء المذكور عن ولاية طرابلس وضّمه إلى [ولاية] دمشق. والآن يجب أن يعود إلى[ولاية] طرابلس مجدداً. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تقوم من الآن فصاعداً بمراجعة والي طرابلس في [كل] الشؤون المتعلقة باللواء المذكور.

م. د. **73 / 88**

1 صفر 1003/16 تشرين الاول 1594

حكم إلى والي طرابلس،

كان قد جرى سابقاً سلخ لواء صيدا–بيروت من ولاية طرابلس وإلحاقه بـ[ولاية] دمشق. ولاحقاً أُعيد ضمّ اللواء المذكور إلى طرابلس. وعليك أن تقوم من الآن فصاعداً بمنح التيمارات غير المشغولة في اللواء المذكور وأن تستخدم الزعماء وأرباب التيمار وأمراء الألوية الذين هم في خدمة دولتي العلية وذلك طبقاً للأمر الصادر في أيام المرحوم والدي والذي جرى الآن تجديده. وقد أمرت عند [وصول الحكم الحاضر] أن تتقّيد به ما لم يكن هنالك حكم يقضي بخلاف ذلك.

م. د. **73 / 89**

1 صفر 1003/16 تشرين الأول 1594

حكم إلى أمير لواء صيدا- بيروت،

كان قد جرى سابقا سلخ اللواء المذكور عن ولاية طرابلس وإلحاقه [بولاية] دمشق. يعود الآن [هذا اللواء] إلى ولاية طرابلس. يجب عليك من الآن فصاعدا أن ترجع إلى والي طرابلس فيما يخص اللواء المذكور. وقد صدر الأمر بهذا الشأن في عهد المرحوم والدي، ويجري الآن تجديد العمل به. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تعمل بموجبه ما لم يكن هنالك أمر خلاف ذلك.

ذيل المهمة[55] 164/8

(صفر - شعبان 1016 / أيار- كانون الاول 1607)

حكم إلى علي بك أمير لواء صيدا - بيروت،

أنت تتحلى بالولاء والإقدام من كل النواحي وتبذل وسعك في حفظ البلاد وحراستها، وفي جمع المال الميري وتأمينه. إلاّ أنه قد تناهى إلى علمي عدم وجود خواص في اللواء الذي في عهدتك. ولذا فقد أمرت أن تجمع مبلغ 200000 أقجة من الضرائب السنوية (ساليانة) كما جرت العادة في اللواء المذكور. وقد صدر أمري [بهذا الخصوص]، وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] وطبقاً للفرمان أن تقوم بجمع السنوية البالغة 200000 أقجة من الأمناء في لوائك، وابذل غاية الجهد كما في السابق لحفظ اللواء المذكور وحراسته وضبط الرعايا وحمايتهم، وجمع المال الميري وتكثيره.

م. د. 438/78

(أوائل ربيع الأول - أواخر ذي الحجة 1018 / حزيران 1609 - آذار

[55] ذيل المهمة هو ملحق لدفتر المهمة من 14 مجلدا يغطي سنوات غير متتابعة.

(1610

حكم إلى أمير لواء صيدا - بيروت،

أنت رجل تتحلى بالولاء والشجاعة في خدمة آستانة سعادتي، وقد أعطي اللواء المذكور لك. وعليك أن تبذل أقصى الجهد في حراسة اللواء المذكور وفي زيادة رفاهية الرعايا. أما الرعايا والبرايا الذين تضرروا على أيدي الأشقياء والمعتدين فعليك أن تدير شؤونهم بحسن التدبر والتدارك وأن تعيدهم إلى مواطنهم الأصلية وتجعلهم يستقرون هنالك طبقاً للفرمان الشريف الصادر بهذا الشأن. ولدى وصول [هذا الحكم] عليك أن تعمل بموجب فرماني جليل القدر وبموجب الاستقامة التي جبلت عليها.

عليك أن تقوم بحفظ الديار المذكورة وحراستها، وتعتني بالرعايا وأن تعيد الرعايا الذين كانوا ضحايا الظلم إلى مواطنهم الأصلية وتجعلهم يستقرون فيها.

عليك أن تبذل نفسك دون حدود في هذا السبيل، وإن شاء الله لن تذهب خدمتك دون مكافأة، وستكون موضعاً لعنايتي العلية.

م. د. 449/78

(أوائل ربيع الأول - أواخر ذي الحجة 1018 / حزيران 1609 - آذار (1610

حكم إلى والي دمشق،

لقد تمّ منح لواء صيدا -بيروت إلى [الأمير] إبراهيم من آستانة سعادتي. وقد وصل بالسفن المرتبة والمكملة [الكاملة التجهيز]، وانضّم إلى أسطولي الهمايوني، وقام بأداء الخدمات [المطلوبة]، وإنّ عليه الآن أن يتوجه إلى اللواء المذكور ويبسط سيطرته هناك. ويجب عليك أن تمدّ إليه يد العون والمساعدة. وقد صدر

فرماني لهذه [الغاية]. وقد أمرت عند وصول [هذا الأمر] وطبقاً لفرماني أن تقوم بما هو ضروري وأن تقدم العون الكامل لتأمين سيطرته على اللواء.

م. د. 79/1096

(أواسط محرم 1019 - أواخر ذي الحجة 1020 - نيسان -1610 آذار 1611)

حكم إلى كل من والي وقاضي دمشق،

تقدم إبراهيم من إنكشارية دمشق بعرضحال يفيد فيه أن مصطفى كتخدا، كتخدا أمير لواء صفد فخر الدين[56] دام عزّه قد هاجمه بعدة مئات من أتباعه من السكبان واستولى على 3500 رأس من الأغنام وقتل ثلاثة من أقاربه، وفي هذا الكثير من الظلم والتعدي. والمذكور [إبراهيم] هو من طائفة أسكدار خاص توركمان. وقد رجا أمري الشريف في هذا الخصوص. وقد أمرت عند وصول [هذا الأمر] بإحضار المذكور مصطفى كتخدا أمام الشرع الشريف؛ فإذا لم يمتثل عليك أن تأمر كفيله بإحضاره طبقاً للشرع. وعليك أن تقوم بتفحص الأمور التي لم تمرّ عليها خمسة عشر سنة والتي لم ينظر فيها ولم يُبت بها طبقاً للشرع. فإذا كان الأمر كما هو معروض، عليك أن تعيد الأمر إلى نصابه. وبعد ذلك إذا كان من قام بهذا الفساد يحتاج إلى العرض[على إسطنبول] فقم بتحرير سجل للتهم الثابتة عليه وقم بعرضها. وإذا كان الأمر غير ذلك فعليك أن تتخذ الإجراء اللازم بحقه طبقاً للشرع ولا تدع أحداً يقوم بما يخالف الشرع. وأنت مقيّد في هذا الخصوص، ويُطلب منك توخي المزيد من الحيطة.

[56] فخر الدين معن ومصطفى كتخدا هو أحد رجاله المعروفين.

م. د. 80/365

(أواسط محرم 1022 - أواسط صفر 1023 - آذار 1613 - آذار 1614)[57]

حكم إلى الوزير أحمد باشا في حكومة دمشق،

لما كانت ألوية صيدا - بيروت وصفد قد أصبحت ولاية مستقلة وأُعطيت من آستانة سعادتي إلى أمير الأمراء حسن، فقد صدر أمري الشريف بأنْ ترسل دفاتر الإجمال والمفصل العائدة إلى الألوية المذكورة، صيدا - بيروت وصفد، إلى والي صيدا المذكور.

وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تتقيّد بفرماني الشريف في هذا الخصوص. ضع دفاتر الإجمال والمفصل في كيس واختمه وأرسله إلى والي صيدا مع رجل يُعتمد عليه.

م. د. 81/70

12 ربيع الاول 1025/30 آذار 1616

حكم إلى أمير صفد وقاضي صيدا،

لقد أرسل أمير الأمراء والي قرمان، حسن، دام إقباله رسولاً يعلمني أنه عندما كان سابقاً والياً على صفد كان كل من الحاج شمس الدين من سكان صيدا ويهودي يُدعى مردخاي مدينان بمبلغ 3282,5 قرش. فلما طلب المبلغ من المذكورين ولم يكن لديهما مال، دفع أمير الأمراء المذكور[المبلغ] من ماله الخاص. وقد تعهد مصطفى كتخدا، وكيل فخر الدين بن معن بدفع المبلغ عن المذكورَيْن، ووافق على دفعه بموجب حجة شرعية على شكل ستة أحمال من الصابون يتم تسليمها في اسطنبول. إلاّ أن الصابون لم يصل إلى أمير الأمراء

[57] لما كانت الولاية قد تأسست بعد الحملة التي شنها أحمد باشا الحافظ ضد فخر الدين معن والدروز في 1613-1614، فإن تاريخ هذا الحكم يكون في سنة 1614.

المذكور. ولما كان المبلغ المذكور ديناً واجب الأداء فقد رجا [أمير الأمراء] أمري بأن يسلم [المبلغ] إلى رسوله مقابل إيصال ممهور. وقد أمرت عندما يصل [هذا الحكم] أن يعمل كل منكما كما يأتي: استدعيا المشار إليه مصطفى كتخدا إلى مجلس الشرع الشريف ليلتقي برسول أمير الأمراء المشار إليه، وانظروا في الأمر بالحّق. فإذا تبين أن المبلغ المذكور قد بقي حقاً في ذمته [مصطفى كتخدا] وأن تذكرة ممهورة قد أعطيت للمذكور [أمير الأمراء] فعليكما العمل بمقتضى الشرع القويم في هذا الخصوص. فتحكموا، بعد الثبوت، بالمبلغ المذكور من الكفيل المشار إليه، فيؤديه بدون نقصان. ولا تدعوا له فرصة لمخالفة الشرع الشريف والوثيقة الممهورة الموجودة [في يد أمير الأمراء].

م. د. 99/ 565

أوائل شعبان 1101 / أيار 1690

حكم إلى والي صيدا – بيروت السابق الوزير إسماعيل باشا،

أنت أيها الوزير المشار إليه: لكي يتم تحصيل المال الذي في ذمتك عن مقاطعات صيدا – بيروت وإرساله إلى مقر دولتي، فقد صدر أمري الشريف بتعيين قدوة الأماجد والأكارم أحد قبوجي باشية عتبتي المعلاة [...] دام مجده مباشراً. وعندما يصلك [المباشر] عليك أن ترسل المال المتوافر في خزينتك وهو ما يقارب 200 كيسه من المال إلى الآستانة. لا تختلق الأعذار أو تتأخر في تسليم المال [مدعيا] أن بعض المال لم يُحصّل بعد.

سارع بتسليم المال كما هو أمري الشريف واستعجل إرساله إلى مقر دولتي، كما يجب عليك أن ترسل ما هو متأخر من الرواتب.

لا تخالف الأمر الشريف. وقد صدر لهذا الغرض أمر شريف من دائرة المالية بموجب الأمر الشريف الصادر من ديواني الهمايوني.

م. د. 106/254

أواخر رمضان 1106/ أيار 1695

حكم إلى وزيري، والي صيدا – بيروت وناظر وقابض مال مقاطعات الولاية المذكورة [...] باشا،

أنت أيها الوزير المشار إليه؛ مطلوب منك عن مقاطعات ولاية صيدا – بيروت التي بعهدتك مبلغ 30.000 قرش. عليك أن تدفع مبلغ 25.000 قرش من هذا المبلغ إلى الوزير الأعظم محمد باشا أدام الله تعالى إجلاله. أرسل المبلغ في كيس مختوم مع أحد رجالك الذين يعتمد عليهم إلى المشار إليه في دار سعادتي على وجه السرعة. إحذر من التأخير والإهمال والتساهل في هذا الأمر. ولقد صدر إليك حكم من الدائرة المالية بهذا الشأن.

110 / 319

أواسط ذي الحجة 1108/ تموز 1697

حكم إلى والي صيدا – بيروت،

إن شاء الله تعالى، إن عائدات ضرائب سنة 1108 عن مقاطعة صيدا – بيروت التي بعهدتك، ستستخدم لدفع رواتب العساكر (قوللر). لذا فمن اللازم والمهم أن تجمع وترسل إلى [إسطنبول] مبلغ 150 كيسه من المال بأي طريقة ممكنة.

الآن، لدى وصول أمري الشريف، إجمع مبلغ 150 كيسه، ضعه في كيس مختوم وسارع بإرساله مع أشخاص يُعتمد عليهم لتسليمه إلى خزينة جيشيً الهمايوني. كتب بناءً على [ما ورد] من المالية.

م. د. 1378/111

أواسط ربيع الأول 1112/ آب - أيلول 1700

حكم إلى والي صفد وصيدا - بيروت قبلان محمد دام إقباله،

أنت أيها الوالي المشار إليه، كنت قد تقدمت بعرضحال إلى سدة سعادتي تفيد بأن أخاك والي طرابلس الحالي، أرسلان دام إقباله قد وصل إلى هنالك. إذهب وقابله وامكث معه لمدة خمسة إلى عشرة أيام، ثم ارجع إلى منصبك. وقد صدر هذا الأمر بناء على رجائك بصدور أمري الشريف. إعمل كما هو مبين أعلاه.

م. د. 115/ 2794

أواخر جمادى الأول 1113 / تشرين الأول - تشرين الثاني 1701

حكم إلى الوزراء العظام والميرميران الكرام والأمراء والقضاة والمتسلمين وكتخداواتهم وقادة الإنكشارية وأعيان الولاية وضبّاط الخواص والأوقاف الواقعين على الطريق من صيدا - بيروت إلى آستانة سعادتي.

لدى وصول فرماني مع الخزينة القادمة من صيدا - بيروت والمتوجهة إلى آستانة سعادتي إلى مناطق سيطرتهم، يجب إدخالها وحراستها ليلاً. ودرءاً للمخاطر، يجب أن يرافقها لدى استئنافها السير [إلى المحطة المقبلة]، عددٌ كافٍ من العساكر المجهزين بالبنادق لحمايتها أثناء السير. على كل منكم أن يحمي [الخزينة] ويحرسها ويوصلها لمن يليه، ويرسلها دون إبطاء إلى آستانة سعادتي، وكل من يتسبب في التأخير أو لا يتقيد بالأمر بحراستها سيجلب الأذى لنفسه. تجنبوا الظلم والتعدي وما يخالف الشرع الشريف.

كتب بهذا الخصوص.

م. د. 2285/110

أواخر ربيع الثاني 1116/ تموز - آب 1704

حكم إلى ولاة دمشق وطرابلس وصيدا - بيروت وإلى متصرفي الألوية، والملالي (جمع ملاّ) والقضاة والمتسلمين في الولايات المذكورة،

أنت والي صيدا - بيروت أمير الأمراء المشار إليه، كنت قد تقدمت بعرضحال إلى جيشي الهمايوني [تفيد فيه] بأن أولئك الذين اشتهروا بالشقاوة في زمن الأشقياء: علي منصور من عشيرة [...]، والشيخ سعدي من عشيرة [...] وحسين بن مشرق قد جمعوا حولهم الأشقياء وقاموا بقتل الأنفس وغصب الأموال وتسببوا بالضرر لسكان الولاية وأبناء السبيل، وارتكبوا أعمالاً أخرى مماثلة من أعمال الفساد والشقاوة بغير حد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سيطروا على معظم عائدات مقاطعات صيدا - بيروت وحالوا دون تحصيل المال الميري وخرّبوا تلك الديار.

عندما تعثر على المذكورين، ألق القبض عليهم واسترجع منهم المال الميري الذي استولوا عليه، وعاقبهم بموجب الشرع.

وقد كتب حكمي الهمايوني بناءً على طلبك لتعمل طبقاً له على الوجه المشروع أعلاه.

م. د. 115/ 1935

15 رمضان 1115 / 8 كانون الثاني 1704

حكم إلى محمد باشا - والي صيدا - بيروت سابقاً،

أنت أيها الوزير المشار إليه، لقد صدر فرماني يأمرك بأن تقيم في هانية،

وقد عين مباشر من قبوجي باشية عتبتي المعلاة بهذا الشأن.

الآن، عليك أن لا تتأخر أو تتوقف بل اركب السفينة فوراً بمعرفة المباشر المشار إليه. وقد صدر خطي الهمايوني عالي الشأن بخصوص إقامتك في هانية[58].

م. د. 115 /2642

1 رمضان 1115/ 8 كانون الثاني 1704

نسخة [موجهة إلى والي صيدا – بيروت إبراهيم باشا،

طبقاً لسجلات الخزينة العامرة، فإنه يبقى مطلوباً من ابراهيم باشا والي صيدا – بيروت، دامت معاليه، عدا ما قام بتسليمه، مبلغ 82536 قرشاً عن مال مقاطعات صيدا – بيروت التي هي في التزامه عن سنة 1118. وقد عين عثمان، زيد مجده، أحد سلاحدار الخاصة مباشراً لتحصيل المبلغ.

م. د. 115/ 578

أواخر جمادي الثاني 1118 / تشرين الاول 1706

حكم إلى محمد، مباشر خزينة الأموال القادمة إلى دولتي من عائدات صيدا– بيروت، زيد مجده،

أنت أيها المباشر المشار إليه، لقد تم جمع المال (الضرائب) وتحصيله من طرابلس، وهذا ليس جزءاً من المال الذي أمرت بتحصيله وجلبه إلى دولتي من عائدات صيدا– بيروت. وسيصدر إن شاء الله تعالى فرمان من الخزينة ويرسل إليك في يوم الثلاثاء الخامس من رجب يسمح لك بإخراج

[58] قانية، في جزيرة كريت، حيث يبدو أن هذا الوالي السابق قد نفي إلى هناك.

المال [وجلبه] بأي وجه كان من أجل دفع الرواتب. وهنالك حاجة ماسة للاستعجال، ولذا فقد عينت أيضاً مباشراً في هذا الشأن.

الآن وعند وصول أمري الشريف وحيثما كنت وسواء تعلق الأمر بإيصال عائدات صيدا – بيروت التي كلفت بها أو بفرماني الحالي المتعلق بمتابعة [شأن] خزينة طرابلس عليك أن لا تتأخر في أي مكان، بل تعمل ليل نهار وبسرعة شديدة على الوجه المشروح في فرماني لإحضار الخزينة إلى آستانة سعادتي وتسليمها إلى خزينتي العامرة قبل الموعد المحددّ.

وعليك أن لا تظهر أي تهاون أو تقصير في هذا الخصوص بل ينبغي عليك المبادرة والمسارعة. وكما يأمر فرماني أجلب الخزينة المذكورة في الموعد المحددّ. كتب كي يعمل بموجبه.

م. د. 115/840

أواسط شوال 1118 /كانون الثاني 1707

حكم إلى والي صفد وصيدا – بيروت الوزير محمد باشا

أنت أيها الوزير المشار إليه،

لقد تناهى إلى علمي أنك قد قمت بقتل جوهر، ضابط مقاطعة بيروت و درزار [قلعة] بيروت [بواسطة] رجل يعمل لحسابك، وأنك قد قمت بالاستيلاء على ما في حوزته من مال. وقد عين قدوة الأماثل والأقران إسماعيل زيد مجده مباشراً في هذا الشأن وتمّ إرساله [إلى هناك]. والآن، وعند وصول أمري الشريف [فلتعلم] أنّ المذكور [جوهر] كان قد أمضى عدة سنوات في السيطرة على مقاطعات بيروت، وكان يعرض حساباته بانتظام. ولم يكن قتله مقبولا من قبل دولتي العلية بل تمّ بدون وجه حقّ وبجسارة منك للاستيلاء على ماله. والمذكور الذي كان ضابطاً لمقاطعات

بيروت لعدة سنوات لم يكن قتله جائزًا من الوجهة الشرعية، ولم يتمّ عرض الأمر على دولتي العلية بل قُتل المذكور بسبب تجرئك [على ذلك] للاستيلاء على أمواله. ولقد قتلت المذكور الذي كان ضابطاً لمقاطعات بيروت لعدة سنوات بغير حقّ. فلتعلم أنه كان لديه ما يزيد على مئتي كيسه من الأموال النقدية. وعليك أن تجهزّ 150 كيسه من المبلغ المذكور آنفاً وتسلمها إلى الخزينة وذلك بمعرفة المباشر المذكور. وعليك أن تقوم بإعداد كشف بكل أملاك المذكور [جوهر] في بيروت من بساتين توت، ومخازن، ودكاكين ودوابّ ومواش وسائر الأملاك والأشياء بمعرفة الشرع والمباشر المذكور وتسجلها في سجل. وكن حريصاً على أن لا تغفل ذرة واحدة. وحافظ على هذه الأملاك [في بيروت] وأرسل السّجل الموقّع والمختوم [إلى إسطنبول]. لا تقم بأيّ تحرك يخالف أمري في هذا الشأن، ولا تظهر أي تهاون أو تكاسل، وكن في غاية الحذر. ولذا فقد كتب وصدر فرماني عالي الشأن.

م. د. 115 / 1678

أواخر جمادي الاول 1119 / آب 1707

حكم إلى جميع الوزراء العظام والولاة وأمراء الألوية والقضاة والكتخدات وقادة الانكشارية وضباط الخواص والأوقاف والأعيان ورجال الأعمال الواقعين على يمين ويسار الطريق بين أسكدار وصيدا – بيروت.

لقد صدر أمري الهمايوني لإحضار والي صيدا – بيروت السابق محمد باشا إلى إسطنبول على يد أحد قبوجي باشية عتبتي المعلاة يوسف دام مجده. والآن، يجب مصادرة جميع أموال المذكور محمد باشا وكافة أشيائه ودوابه ومواشيه وجميع ممتلكاته لمصلحة الخزينة وذلك طبقاً لفرماني. ولذا فإنّ قبوجي باشي عتبتي المعلاة [...] دام مجده، قد عُين مباشراً في هذا الخصوص

وأرسل [إلى هناك].

الآن، أنت أيها المباشر المذكور، عندما تلتقي الولاة والقضاة والكتخدات المذكورين في هذا الأمر الشريف فإنّ عليهم تسليم كافة الأموال والدواب والأمتعة [من أملاك محمد باشا] بدون أن يضيع أو يتلف منها أيّ شيء. وعليك أن تكون شديد الحرص وتقوم بتحرير دفتر ممهور [بها تسلمته] طبقاً للشرع، وتسلم هذا الدفتر إلى مباشر الدولة المذكور ليسلّمه [بدوره] للخزينة.

إنّ المشار إليهم الكتخدا، آمر الخزينة (خزينة دار) وأرباب الوظائف وأتباع هؤلاء يجب عليهم أن يلتقوا نائب المباشر المشار إليه، وأن يعيّنوا له العدد الكافي من الرجال لحمايته وحراسته أثناء الاستراحة في كافة مراحل ومنازل الرحلة. ويجب بذل الجهد من أجل وصوله أميناً وسالماً إلى آستانة سعادتي. وفي هذا الخصوص يجب أن لا يظهر منكم أيّ تهاون أو تكاسل. وقد كتب [الفرمان] لهذا.

م. د. 115 / 1888

أواسط شعبان 1119/ تشرين الثاني 1707

حكم إلى والي صيدا – بيروت ابراهيم باشا،

لقد وصل مكتوب إلى سدة سعادتي. وبموجب الالتماس الزائد [الوارد في المكتوب] لتولي مسؤولية ضريبة العوارض، ودفتر الموقوفات وخراج الأشجار في قضاء بيروت التابع لولاية صيدا، وكذلك بموجب الدفتر الخاقاني فقد صدر أمري الشريف وأرسل مع أحد قبوجي باشية عتبتي المعلاة افتخار الأماجد والأكارم محمد دام مجده. نفّذ هذا الأمر طبقاً للقيد المحفوظ والمضمون المنيف. ولكن المدعو سيد محمد أحد سكان مدينة بيروت ورفاقه

الأشقياء قد قاموا مجدداً بجمع ضريبة العوارض وخراج الأشجار في القضاء المذكور. وهذا يسبب الضرر للرعايا الفقراء ويعرض تحصيل الضرائب للاختلال. وللحؤول دون ذلك، فقد التمس أمري الشريف لنفي المذكور محمد ورفاقه إلى مكان ما. لدى وصول أمري الشريف، أنت أيها الميرميران المشار إليه، يجب أن لا تنف سيد محمد المذكور ورفاقه إلى جزيرة أرواد ولكن يجب أن تسجل أسماءهم وأوصافهم وتُعلم دار دولتي بذلك. وبعد ذلك اعمل بموجب أمري الشريف كما سيصدر.

كتب لهذا الخصوص.

م. د. 271/116

أواسط ذي الحجة 1120/ شباط 1709

حكم إلى قضاة صيدا - بيروت و[...] و[...]،

لقد أنعمت من لدن عواطفي السنية الهمايونية على الدستور المكرم والي البصرة السابق خليل باشا أدام الله تعالى إجلاله في الخامس عشر من ذي القعدة من سنة 1120 بولاية صيدا - بيروت.

وإلى أن يصل الوزير المشار إليه إلى صيدا، فإن ميراخور المشار إليه أحمد زيد مجده قد عين متسلماً لضبط أمور الولاية.

الآن، ولدى وصول أمري الشريف وإلى أن يصل الوزير المشار إليه إلى مقر عمله، [فلتعلموا] أنتم القضاة المشار إليهم، أن المتسلم سيقوم بالضبط والربط، ويحصل الرسومات والضرائب بموجب القانون والدفتر [دفتر الطابو] وليس لأي شخص آخر أن يتدخل أو يمانع في ذلك.

كتب بهذا الخصوص.

م. د. 116 / 1104

أواسط رمضان 1121/ تشرين الثاني 1709

حكم إلى والي صيدا - بيروت الوزير خليل باشا،

إن إبراهيم باشا، والي صيدا - بيروت السابق، ما زال في تلك الأنحاء ويجب إحضاره لمحاسبته. ومن أجل ذلك، فقد عُين أحد قبوجي باشية عتبتي المعلاة []، دام مجده مباشراً. والآن، أنت أيها الوزير المشار إليه، لدى وصول أمري الشريف فإنه يجب إحضار الميرميران المذكور إلى عاصمة دولتي بمعرفة القبوجي باشي المشار إليه. وقد صدر فرماني عالي الشأن بهذا الخصوص.

شؤون عسكرية

م. د. 80 / 885

(أواسط محرم 1022 - أواسط صفر 1023/ آذار 1613 -آذار 1614)

حكم إلى أمير لواء صفد وقاضيها وإلى دزدار قلعتها،

لقد جرت العادة منذ القديم، أن يقيم حراس القلاع في الغرف الميرية في برج قلعة جلباح (هكذا) في منطقة صيدا. وقد قام بعض الأشخاص في زمن [فخر الدين] بن معن بالسكن في غرفتين أو ثلاث من هذه الغرف. ولما كان قد وصل إلى علمي أنهم يتصرفون في الغرف كأنها هي ملك لهم، فقد صدر فرماني الشريف بأن يقيم الحرّاس في الغرف التي كانوا يشغلونها في السابق. وقد أمرت، عند وصول [هذا الحكم]، أنه إذا كانت قد جرت العادة منذ القديم بأن يقيم الحراس في الغرف المذكورة، فإنّ عليهم الإقامة فيها مجددا،

كما في السابق.

لا تسمح لأيّ كان من الخارج بالإقامة فيها بل امنعهم من ذلك. سجل أسماء من لا يرعوون ممن يجب عرض أمرهم [على الدولة] وأعلمني بواقع الحال كي يصار إلى تأديب كل من لا يمتثل لأمري الشريف.

م. د. 34/81

(أوائل محرم 1022/أواسط صفر 1023/شباط 1613 - آذار 1614)

حكم إلى محمد، صوباشي ضباط المشاة (ياياباشي)، القائم على قلاع صيدا وبيروت،

لقد صدر أمري بأن يتمّ وضع 15 إنكشارياً في كل من قلعة صيدا وبيروت وأن يتم وضع 10 إنكشارية في برج الأمير محمد [في بيروت][59]، وعليك أنت وجميع العساكر الذين هم تحت إمرتك من الطائفة المذكورة التوجه إلى قلعة طرابلس. وبالإضافة إلى ذلك، عليك أن تعين قائداً ذا خبرة لكل مجموعة من الإنكشارية من المجموعات التي تركتها هناك [في صيدا - بيروت]. نبه عليهم بأن لا يتركوا أماكنهم المحددة وذلك لإبعاد الناس عن القلاع، وليقوموا بالمهمة التي كلفوا بها على أحسن وجه شريطة أن يحسنوا التصرف ويجتنبوا الاعتداء على أي كان.

كما يجب عليك أن تؤمن العدد الكافي من الخيول حسب الأسعار السائدة، والذخائر [للإنكشارية] اللازمة شهرياً، وذلك طبقاً للقانون وكي لا يواجهوا أيّ نقص.

لا تمكث طويلاً هناك [صيدا - بيروت]، ولكن اذهب مع العساكر

(59) هذا الحكم والحكم الذي يليه جزء من الترتيبات التي اعتمدت بعد الحملة العثمانية ضد فخر الدين معن والدروز سنة 1613-1614.

إلى طرابلس كي تعمل إلى جانب دوجي محمد الذي يتولى الحراسة هناك.

هذه هي محتويات المكتوب الممهور التي سلمها آغا إنكشارية عتبتي المعلاة مصطفى. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تعمل بموجبه وتجتنب ما يخالفه.

م. د. 35/81

(أوائل محرم 1022 - أواسط صفر 1023/شباط 1613 - آذار 1614)

حكم إلى قاضي بيروت وحافظ (دزدار) قلعتها،

إن المحافظة على قلعة بيروت وبرج الأمير محمد وحراستهما من الأمور الهامة. وقد أرسل آغا الإنكشارية، مصطفى، مكتوباً يتعلق بتعيين 15 نفراً لحراسة القلعة وعشرة أنفار لحراسة برج الأمير محمد. وعليه فقد صدر أمري الشريف يقضي بوضع العساكر المذكورة في القلعة والبرج المذكورين. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تتقيد به وتعين العساكر وترسلهم لحراسة قلعة بيروت وبرج الأمير محمد. وعليهم أن يمكثوا في الداخل وأن يقوموا بحراسة [المكانين] جيداً.

عليك أن تحذر من التأخير أو التكاسل والتهاون، ولن يقبل منك التقصير أو الاعتذار لعدم وضع العساكر المذكورة في القلعة والبرج وستكون مسؤولاً ومعاتباً. لذا عليك التقيد.

م. د. 552/111

أواسط جمادى الأول، 1111/ تشرين الثاني 1699

حكم إلى والي صيدا - بيروت، قبلان محمد، دام إقباله

إن البلوكباشي شعبان، المتقاعد من بلوك السكبان قد عين قائدا

(بلوكباشي) للاوند. وقد كتب [هذا الأمر] بناء على المحضر المختوم المقدم من وكيل السرچشمه حسن زيد قدره، والباش چاويش وسائر البلوكباشية.

م. د. 111/ 553

أواسط جمادى الأول 1111/ تشرين الثاني 1699

نسخة إلى رئيس بلوكباشية طرابلس،

الأجانب وغير المسلمين

م. د. 81/ 183

(أوساط ربيع الثاني 1024 - أواخر محرم 1025 /نيسان 1615 - شباط 1616)

حكم إلى والي دمشق وقاضيها،

لقد قدم الحاج كيوان[60]، أحد بلوكباشية انكشارية الشام عرضحالٍ يفيد فيه أنّ إبراهيم بن جرجس وهو ذمي من سكان دمشق كان يعمل في خدمته، وهو الآن في قلعة الشقيف وأنه هو [الحاج كيوان] قد وضعه هناك مع رجاله حماية له من الأذى. إنّ مع [إبراهيم بن جرجس] يهودي إسمه إسحاق[61].

---

[60] هذا هو الحاج كيوان ذاته الذي يتحدث عنه المحبّي وعن سلوكه المشين في دمشق. وقد قام فخر الدين معن بقتله في 23 محرم 1033/ 16 تشرين الثاني 1623. محمد أمين بن فضل الله المحبّي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (بيروت، بدون تاريخ) 3: 299-303. والوثيقة أعلاه إحدى وثيقتين من وثائق المهمة التي تشير إلى فرار فخر الدين معن إلى أوروبا.

[61] يظهر اسم إسحاق هذا على قائمة عائلة الحاج كيوان وجماعته هكذا: «اليهودي إسحاق، عمره 37 سنة» وذلك في الإذن المعطى للحاج كيوان بالإقامة في فلورنسا بناء على طلبه من غراندوق توسكانيا أنظر بولس قر ألي، فخر الدين المعني الثاني حاكم لبنان وبلاط توسكانا (بيروت، 1992)، 3-232. إلا أن اسم إبراهيم ابن جرجس لا يرد في تلك القائمة.

وقد كانا معاً مع [الحاج كيوان] وبن معن في بلاد الفرنجة. والحاج كيوان يرجو إصدار أمري الشريف كي لا يتعرضا للإهانة أو الأذى خلافاً للشرع، وأن يسمح لهما بممارسة أعمالهما [بحرية]. وقد أمرت، عند وصول [هذا الحكم] أن تتقيدا بأمري الصادر بهذا الخصوص وتمنعا أيّا كان من إهانة أو إيذاء المذكورين خلافاً للشرع الشريف.

م. د. 94 / 90

أوائل ذي الحجة 1073/ تموز 1663

حكم إلى والي صفد وقضاة صيدا وصفد،

لقد تقدم وكيل سفير ملك الإفرنج (فرانجه پادشاه)، قدوة أعيان الملّة المسيحية، المدعو ريول بعرضحال يطلب فيه أن لا يجبر التجار المقيمون العاملون في الصرافة على دفع الأموال دون رضاهم. أنت أيها الوالي المشار إليه، يجب أن تعمل على الحصول على رضا هؤلاء التجار طبقاً للعهدنامه الهمايوني المسطّر والمقيد وأن تبطل أي زيادة [للرسوم] على أمتعتهم وأموالهم. لا تفرض عليهم دفع الأموال [غير المشروعة] بل كن في خدمتهم. ولا تخالف العهدنامه المتعلق بالتجار الفرنجة وارفع عنهم أي أذىً [لحق بهم].

وقد صدر أمري الشريف بوقف الخوة عليهم وتجنب مخالفة العهدنامه الهمايوني. وكتب بهذا الشأن.

م. د. 94/ 127

أوائل ربيع الثاني، 1074/ تشرين الثاني 1663

حكم إلى والي صفد وإلى القضاة والمتسلمين والكتخداوات وقادة الإنكشارية وكل الرؤساء على الطريق إلى صفد وصيدا وبيروت،

لقد تقدم ريول، قدوة أعيان الملّة المسيحية من تجار الفرنجة الموجود الآن في آستانة سعادتي، بعرضحال إلى سدة سعادتي. يذكر [في العرضحال] أن أشقيافي الترجمان في موانئ الولاية قد تم الاستغناء عنه وعين مكانه أحد كبار مترجمي القصر ويدعى طوماز.

لقد أعرب السفراء في السابق عن رضاهم وامتنانهم [لأشقيافي]. وإن عزل أشقيافي ووضع المترجم المذكور مكانه في الموانئ وإعطاءه هذه المهمة هو أوفق للمصلحة.

يجب حماية وصيانة كل ما يدخل إلى قضاء نجده[62] أثناء مروره وتوقفه في المحطات. ولاتعملوا خلافاً للشرع أو العهدنامه الهمايوني وتتسببوا في الضرر.

وبهذا الخصوص فقد رجا أمري الشريف أن تعملوا بموجب الشرع والقانون والعهدنامه الهمايوني، وقد أعطي الأمر الشريف بذلك.

[62] الإشارة هنا إلى بلدة نيده Niğde في وسط الأناضول، وهذا الجزء من الوثيقة ربما يتحدث عن بضائع عائدة إلى الفرنجة في طريقها من إسطنبول إلى بلاد الشام أو العكس.

لواء / ولاية طرابلس

كانت طرابلس في بداية الحكم العثماني لواءً تابعاً لولاية دمشق، ثم تحولت لتكون ولاية قائمة بحد ذاتها، لبضعة أشهر في العام 1521، وبشكلٍ دائم بعد العام 1579. إمتدّت هذه الولاية على طول الساحل السوريِّ من الحدود الجنوبية لجبال الأمانوس (Amanus)، في الشمال، وصولاً إلى خليج المعاملتين، الذي يفصلها عن أراضي لواء صيدا - بيروت، في الجنوب. وإلى جانب المدن الساحلية: اللاذقية، جبله، بانياس، أنطرطوس (طرطوس اليوم)، طرابلس، البترون وجبيل، كان لواء/ ولاية طرابلس يضم بلاد النصيريّين الجبلية، أو جبال العلويين - والعلويون هم أتباع فئة شيعية باطنية سكنوا تقليديا المنطقة الداخلية للاذقية وجبله وبانياس وأنطرطوس - بالإضافة إلى السفوح الشمالية من سلسلة جبال لبنان، حيث كان السّكان بأغلبيتهم الساحقة مسيحيين موارنة. وباستثناء البترون وجبيل حيث السّكان خليط من المسيحيين والمسلمين من السُنّة والشيعة، فإنّ المدن الساحلية التابعة لطرابلس - بما فيها طرابلس نفسها - كانت على ما يبدو مأهولة في الأغلب من قبل المسلمين السُنّة.

إنّ الأهمية الاستراتيجية لهذه الأراضي نابعة من أنّ الطريق الرئيسي من مرفأ طرابلس إلى حمص، في الداخل السوري، يمر عبر المضيق الفاصل

بين السلسلتين الذي يفصل جبال العلويين عن جبال لبنان ويشكل المعبر الطبيعي بين سهول عكار وسهول الداخل السوري. وبسبب كثرة بساتين الزيتون في تلال ووديان جبال العلويين وعلى السفوح السفلية من جبال لبنان فقد اشتهرت ولاية طرابلس، بإنتاج زيت الزيتون كما اشتهرت مدينة طرابلس خصوصا بصناعة وتصدير الصّابون. وتذكر وثائق «المهمة» أنّ الصابون الذي كانت تنتجه طرابلس كان يصدّر إلى إسطنبول بالإضافة إلى مناطق أخرى من الدولة العثمانية.

ومنذ الفتح العثماني عام 1516 حتى العام 1579 كانت شؤون اللواء/ الولاية تحت سيطرة آل عسّاف، الأمراء التركمان الذين كان مقرهم في بلدة غزير في كسروان. وعندما أُعيد تشكيل ولاية طرابلس عام 1579، تسلم الحكم فيها عائلة تركمانية جديدة هي آل سيفا. وبعد ذلك، بقي آل سيفا في السلطة على فترات متقطعة حتى موت كبير العائلة، يوسف، في العام 1625. وكانت علاقات آل سيفا بالعثمانيين تتأرجح بين مد وجزر، وكانوا يُطردون من الحكم مراراً وتكراراً، وتحديداً بسبب فشلهم في تأمين العائدات المالية للدولة وليس بسبب عصيانهم كما هو الحال مع المعنيين.

أوامر إدارية ومالية

م. د. 144/67

1 ربيع الاول 999/28 كانون الأول 1590

حكم إلى والي طرابلس،

لقد صدر أمري بأن تلقي القبض على أتباع الأمير منصور[1] سليمان بن حبيش وأخوه وجرجس بن عموس بأي طريق كان وتحصّل المال الميري الموجود في ذمتهم.

عند وصول [هذا الحكم] عليك أن تتقيد به فتحبس المذكورين بعد إلقاء القبض عليهم بحسب التدبير المناسب وتقوم بتحصيل المال الميري الذي في ذمتهم كاملاً دون نقصان.

م. د. 145/67

1 ربيع الاول 999/28 كانون الأول 1590

حكم إلى الأمير منصور[2]، أمير [...] سابقاً

من المهم أن يُحَصّل المال الميري الموجود في ذمة أتباعك: أبو سليمان بن حبيش[3]، وأخوته [---] وجرجس بن عموس بالكامل. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تسلم المذكورين إلى والي طرابلس دون تأخير. ألقِ القبض على المذكورين أينما كانوا وسلّمهم إلى الوالي واحذر من مخالفة أمري الشريف. لذا كتب.

م. د. 146/67

1 ربيع الأول 999/28 كانون الأول 1590

---

[1] الإشارة هنا إلى منصور عساف. كان آل عساف من عائلات التركمان الذين حكموا كسروان من أوائل القرن السادس عشر إلى انقراضهم على أيدي آل سيفا الذين كانوا يسيطرون على عكار وطرابلس سنة 1591. لمزيد من التفاصيل حول آل عساف أنظر: Kamal Salibi, “Northern Lebanon under the Dominance of Ğazir,1517- 1591”, *Arabica* 14 (1967),144-66

[2] هو الأمير منصور عساف نفسه المشار إليه في الحكم السابق.

[3] في الأصل، إبن حبش، ولكن من المعروف أن عائلة حبيش المارونية كانت مقربة من آل عساف وعملوا مستشارين لهم.

حكم إلى والي دمشق،

إنّ من اللازم جمع وتحصيل المال الميري الموجود في ذمة أتباع الأمير منصور، أمير حماه حالياً: أبو يونس، ومنصور أبو سعدون وأبو علي سليمان. ولذا فقد أمرت بإلقاء القبض على المذكورين. وعند وصول [هذا الحكم] عليك أن تتقيّد به في هذا الشأن وتهتمّ كل الاهتمام بهذا الأمر. ألقِ القبض عليهم بحسن التدبير والتدارك وأرسلهم إلى والي طرابلس.

م. د. 437/73

1 رمضان 1003/10 أيار 1595

حكم إلى قاضي طرابلس وقضاة حماه وطرطوس،

لقد تقدّم محمد وسليم، ويوسف وحبيب وأحمد أولاد نعوم بعرضحال إلى عتبتي المعلاة قائلين: «إنّ كتخدا أمير لواء جبلة، حاجي يوسف، قد هاجم قريتنا بـ 70 - 80 خيالاً ونهب خيولنا وألقى القبض علينا وحبسنا. وبعد أن عذّبنا وظلمنا أخذ غرامة من المذكور محمد 3200 قرش ومن المذكور سليم 3000 قرش ومن المذكور أحمد 1500 قرش ومن المذكور حبيب 1200 قرش ومن يوسف 2000 قرش وهذا اعتداء يخالف الشرع والقانون.

وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تتفحص الأمر وتعيد إليهم ما أخذ منهم بطريقة غير مشروعة. وإذا لم يُعِد هذه الحقوق [إلى أصحابها] إعرض الأمر على سدّة سعادتي.

م. د. 453/73

4 رمضان 1003/13 أيار 1595

حكم إلى والي طرابلس،

إنّ تحصيل المال الميري لدفع المعاشات هو أحد المهام الموكلة إليك. ولذا فأنت مقيّد بتحصيل القديم والجديد من عوائد الميري والبقايا من أمراء الدروز[4]. وفي العموم مطلوب منك أن تُحصّل أكبر كمية ممكنة من العائدات الجديدة بأيّ وجه ممكن وترسلها إلى سدة سعادتي لتسديد رواتب العسكر.

وقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] أن لا تقيس هذه المناسبة بغيرها. وبالنسبة إلى المتأخر من الضرائب عليك أن لا تعير أيّ اهتمام للأوامر السابقة، ولكن اعمل الآن بموجب أمري الشريف هذا كما تمّ بيانه آنفاً. حصّل العائدات القديمة والجديدة والمتأخرات من أمراء الدروز[5] بأيّ طريقة ممكنة وبالكامل وأرسل [المبلغ] بأسرع وقت ممكن إلى سدة سعادتي لتسديد رواتب الجند. إن اعتمادي عليك في هذا الأمر، وخصوصاً لجهة جمع المال الميري. لا تلتفت إلى الأوامر التي أرسلت سابقاً فأنت مقيد فقط بأمري هذا. حصّل الأموال إلى الحدّ الأقصى [الممكن] وأرسلها بسرعة باذلاً في ذلك أقصى جهدك.

م. د. 1562/78

(أوائل ربيع الأول - أواخر ذي الحجة 1018 / حزيران 1609 - آذار 1610)

حكم إلى والي دمشق ودفتردارها،

لقد تّم تأجير بعض القرى والمزارع من الخاص الهمايوني التابعة لمقاطعات

[4] إن منطقة ولاية طرابلس لم تكن تحتوي على سكان أو أمراء دروز. إلا أن الفترة الزمنية هذه شهدت إلحاق لواء صيدا - بيروت، حيث يعيش غالبية دروز لبنان بولاية طرابلس.

[5] من الواضح أن العثمانيين كانوا مازالوا يواجهون صعوبة في تحصيل الضرائب من المناطق الدرزية. وهذه المناطق كانت عموما خارج سيطرة والي طرابلس، إلا لفترة قصيرة جدا خلال تسعينات القرن السادس عشر عندما ألحقت هذه المناطق، ولو إسميا، بولاية طرابلس. أنظر الهامش السابق.

طرابلس إلى بلوكباشية من إنكشارية دمشق وإلى أفراد من الإنكشارية. كذلك فإنّ المال الميري غير مضبوط على الوجه المناسب. وقد تناهى إلى مسامعي العلية أنهم [الإنكشارية] يظلمون الرعايا. ولذا فقد صدر فرماني الشريف القاضي بأن لا تعطى قرى ومزارع الخاص الهمايوني لإنكشارية دمشق[6].

وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] وبمقتضى فرماني عالي الشأن أن لا تقوم بتأجير القرى والمزارع في الخاص الهمايوني في الولاية المذكورة إلى البلوكباشية من إنكشارية دمشق أو لأي من أفراد الإنكشارية. ومن الآن فصاعداً لا يجوز أن يسيطر إنكشارية دمشق على الخاص الهمايوني، ويمنع على الإنكشارية التدخل بأيّ وجه كان [في هذا الأمر]. أبلغني كتابةً باسم ورسم أولئك الذين منعوا من القيام بذلك. وقد صدر أمري الشريف لإحقاق الحقّ.

م. د. 79/ 880

(أواسط محرم 1019 – أواخر ذي الحجة 1020 / نيسان 1610 – شباط – آذار 1612)

حكم إلى والي طرابلس ودفتر دارها،

أنت أيها الدفتردار، لقد أرسلت مكتوباً تفيد فيه أن علي إدريس، أحد بلوكباشية إنكشارية دمشق كان يعين منذ القديم، وإلى الوقت الحاضر سرداراً (قائداً) مع ثلاثين إلى أربعين نفراً من عساكر دمشق أو بلوكباشي من إنكشارية دمشق لتحصيل المال الميري لخزينة طرابلس؛ وأن علي إدريس، أحد بلوكباشية إنكشارية دمشق يصلح لهذا [المنصب] وأنه من أهل الخبرة في هذا الأمر من كل النواحي، وقد قام به عدة مرات وظهر منه السعي

[6] كان هذا أمرا متكرر الحدوث في الولايات السورية.

الجاد والكفاءة؛ وقد عين سرداراً في هذه السنة المباركة للخزينة المذكورة [طرابلس]؛ إلا أنّ بعض إنكشارية عتبتي المعلاة قد وصلوا من حلب ومعهم تذكرة من ضابطهم، وبلا أمر شريف وادعوا أنهم مكلفون بتحصيل المال الميري لخزينة طرابلس، وذلك مخالف للعادة وباعث على الاختلال. وقد رجوت أيها الدفتردار إصدار أمري الشريف بتعيين علي بلوكباشي [إدريس] في منصب السردار، ومنع أي شخص غيره من الإنكشارية من التدخل في تحصيل المال بتذكرة من ضابطهم ما لم يصل الأمر الشريف المستقل بهذا الخصوص. ولذا فقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أنه إذا كان المذكور علي بلوكباشي كما عرضت في وظيفة السردار في الخزينة المذكورة، أن تعيّنه في هذه الوظيفة [ليؤديها] بالكمال والاستقامة كما هو جار منذ القديم ولا تدع أحداً يخالف المعتاد بموجب تذكرة وبدون ورود أمر شريف.

م. د. 80/ 66

(أوائل محرم 1022 – أواسط صفر 1023/شباط 1613 – آذار 1614)

حكم إلى والي طرابلس،

منذ القديم كانت مهمة تحصيل ضريبة العوارض الغلامية (الجزية الطارئة) في ولاية طرابلس تعطى من قبل آستانة سعادتي إلى كتخدا القبوجية. وقد أعطيت هذه المهمة في هذه السنة المباركة لكتخدا القبوجية مصطفى، وصدر بذلك فرمان شريف من المالية. وقد أمرت بالامتثال له. وقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] أن تتقيد بالأمر الشريف الصادر عن المالية وتحصل العوارض الغلامية من الولاية المذكورة وتسلمها إلى الرجال الذين سيصلون من قبل المذكور [مصطفى]، ولا تسمح لأيّ كان بالتدخل في هذا الشأن.

م. د. 24/81

(أواسط ربيع الثاني 1024- أواخر محرم 1025 / أيار 1615 - شباط 1616)

حكم إلى والي وقاضي طرابلس،

لقد أرسل متولي الأوقاف الموجودة في طرابلس وحلب والخاصة بمحمد باشا الذي توفي عندما كان صدراً أعظمَ سابقاً، محمد زيد قدره، مكتوباً يفيد فيه أن أوقاف المشار إليه تشتمل على مخزنين واقعين بالقرب من ميناء طرابلس يبلغ إيجارهما 48 قرشاً في السنة. ومنذ عدة سنوات قام أمناء الميناء المذكور بتحويل المخزنين المذكورين إلى عنبر للملح، ولم يدفعوا عنهما الإيجار المقرر. كما يفيد أيضاً أن أهالي قرية الكفور لا يدفعون ما يجب عليهم منذ عشر سنوات. ولذا فقد أمرت أن يدفع إيجار المخزنين والمبلغ المقطوع عن القرية المذكورة وعن الوقف الذي يجب أن تعاد السيطرة عليه إلى ناظره.

عند وصول[هذا الحكم] عليك أن تُحَصّل ما بقي غير مدفوع من إيجار المخزنين ومقطوع القرية من الأمناء وغيرهم من المعنيين طبقاً للشرع وأن تعاد [هذه الأموال] للوقف. ويجب إعادة السيطرة على الوقف إلى ناظره، ولا تسمحوا لأحد من الأمناء والعمال أو غيرهم بالتدخل والاعتراض. وعموماً فإنه ليس من رضاي الهمايوني أن تضيع أقجة أو حبة واحدة من الوقف المشار إليه في طرابلس. وفي هذا الخصوص يجب أن تكون متنبهاً وتحافظ على الخان والطاحون وسائر أوقاف المشار إليه وأن تمد يد العون إلى القائم على نظارته وتبذل ما بوسعك لإحياء الوقف.

م. د. 235/101

أوائل رمضان 1102/ أيار - حزيران 1691

حكم إلى والي طرابلس الوزير مصطفى باشا،

لقد تقدم والي دمشق مرتضى باشا دام إقباله بعرضحال إلى جيشي الهمايوني فيما يتعلق بتحصيل الرسومات العائدة إلى الولاة في الولاية المذكورة. أنت أيها الوزير المشار إليه كنت قد حصّلت رسومات سنة 1102 في غرة محرم. وعندما حان وقت تحصيل رسومات السنوات [السابقة]، فإن الوالي المشار إليه، لم يستطع أن يحصل شيئاً لأنه كان مكلفاً بالانضمام إلى حربي الهمايونية، وهي [مهمة] ضرورية. وقد التمس حكمي الهمايوني [بهذا الشأن].

الآن، إن جميع الرسومات العائدة إلى الولاة بموجب الدفتر المختوم والموقع من قبل قاضي الشام، أقضى قضاة المسلمين زيد فضله، التي جمعتها تبقى حقاً لأسلافك. أرسل حصة الوالي المشار إليه كما هي الآن اعتباراً من [تاريخ] تعيينه، وسلمها إلى رسوله.

كتب هذا الحكم بهذا الشأن.

م. د. 301/106

أواخر رمضان، 1106/ أيار 1695

حكم إلى والي طرابلس الشام وناظر وقابض أموال المقاطعات، أرسلان، دام إقباله،

أنت أيها الوالي المشار إليه: عليك أن تدفع إلى الدستور الأكرم والمشير الأفخم نظام العالم الوزير الأعظم، محمد باشا، دام إقباله، مبلغ 32747 قرشاً ضريبة مقاطعات طرابلس الشام، ولواء السلمية وناحية بعلبك التي في عهدتك عن سنة 1105. كذلك عليك أن تدفع نفس المبلغ عن سنة 1106. تحرك سريعاً لتحصيل المال وإرساله إلى المذكور بأسرع ما يمكن عن طريق مباشرٍ يكون شخصاً يُعتمد عليه كي يمكن إرسالها إلى مقر دولتي على

وجه السرعة. كن مُجّداً وساعياً في ذلك واعمل طبقاً لأمري الشريف والأمر الصادر من [دائرة] المالية.

م. د. 65/114

أواسط رمضان 1114 – كانون الثاني – شباط 1703

حكم إلى الولاة والقضاة وقادة القلاع (دزدار) في طرابلس وصيدا – بيروت،

هل يوجد خليل، تلخيصي الوزير الأعظم المتوفى مصطفى باشا، في طرابلس، صيدا أو بيروت؟

يجب إلقاء القبض عليه حيثما وجد وحبسه في القلعة.

كتب كي تقوموا بعرض واقع الحال.

م. د. 2641/115

أوائل صفر 1120/ نيسان 1708

حكم إلى والي طرابلس الشام محمد دام إقباله،

أيها الوالي المشار إليه: بموجب [سجلّات] دفتردار خزينتي العامرة يبقى مطلوب منك بالإضافة إلى ما قمت بدفعه حتى الآن عن سنة 1118 مبلغ 37685 قرشاً.

وكان قد صدر سابقاً أمري الشريف بأن يرسل المبلغ المذكور وأن يُسلّم إلى خزينتي العامرة بالتمام لدفع الرواتب وكان أيضاً قد عُيّن قدوة الأماجد والأعيان إبراهيم، زيد مجده، مباشراً بهذا الخصوص. وليس هنالك عذر أو سبب لعدم إتمام دفع المبلغ عن السنة المذكورة. والآن هو وقت إرسال المال لأنه وقت دفع الرواتب. وإذا لم يصل المبلغ المذكور فستكون مستحقاً

للعقاب الشديد والأكيد.

الآن ولدى وصول أمري الشريف، وكما هو مبين أعلاه، وكما ورد في أوامر شريفة سابقة أرسل الأموال حالاً وإلاّ ستكون عرضة لغضبي الملوكاني ولن تكون سلامتك مضمونة بأي وجه. تدبر في الأمر وما سيكون عليه حالك ولا تتأخر وسارع بتسليم المبلغ المذكور إلى الخزينة. أرسله إلى آستانة سعادتي وسلّمه إلى خزينتي العامرة في أسرع وقت ممكن وبرّئ ذمتك، ويجب أن يصل المبلغ المذكور بسرعة، وإذا كان هنالك احتمال بأن لا يحصل ذلك فلا تتصور أن روحك ورأسك في أمان فهذا [العقاب] مؤكد ومقرر.

ولذا تصرّف بكل انتباه وحسن بصيرة.

وأنت أيها المباشر المذكور، توجه إلى تلك المنطقة (ولاية طرابلس الشام). فإذا حان وقت دفع المعاشات ولم يكن المال قد وصل فستكون أنت أيضاً مستحقاً للعقاب. وبصفتك مباشراً تقوم بتحصيله قبل حلول الموعد وليس لك عذر أو مسوّغ لعدم القيام بذلك. بعد ذلك، سارع بإرسال المبلغ المذكور وتسليمه إلى خزينتي العامرة. وإذا لم يتم ذلك فستكون مستحقاً للعقاب. ولذا عليك بالتفكير في العواقب منذ البداية وأن تكون حريصاً على أداء مهمتك في وقتها وأن تبذل الجهد والهمة في هذا السبيل. وقد صدر فرماني عالي الشأن بهذا الخصوص.

شؤون أقتصادية

م. د. 70/ 80

26 جمادي الثاني 1001/ 30 آذار 1593

حكم إلى والي طرابلس وقاضيها ودفتردارها،

لقد تقدم رؤساء السفن الواردة إلى طرابلس لشراء الصابون بعرضحال. وقد أفادوا أنهم لدى وصولهم إلى طرابلس للتزوّد بالصابون لتلبية حاجة إسطنبول قام المتسلّمان حسن وحسين چاوش بمنعهم من تحميل الصابون، وبالإضافة إلى ذلك قاما بأخذ أشرعة السفن وأخذا من كلّ منهم سبعين أو ثمانين قرشاً، ثم ألقيا القبض على من لم يدفع، وقاما بحبسهم ولم يطلقا سراحهم إلا بعد أن أخذا من كلّ واحد عشرين أو ثلاثين قرشاً ولم يبيعا لهم الصّابون. ولما كان بيع الصابون للآخرين يؤدي إلى نقصه في إسطنبول فقد أمرت بإعادة الأموال المسلوبة [من رؤساء السفن] وعدم بيع الصابون لأي طرف آخر غير السفن الواردة لأجل ذخيرة إسطنبول.

ولدى وصول [هذا الحكم] عليك أن تتقيد به. فإذا كان المتسلمان المذكوران قد تعديا على الوجه المشروح، على رؤساء السفن الواصلة لشراء الصابون من أجل ذخيرة إسطنبول وأخذا أموالهم بما يخالف الشرع، فعليك بعد الثبوت أن تعيدها [الأموال] على الفور بغير نقص [إلى رؤساء السفن] وعليك أيضاً أن لا تبيع [الصابون] إلى السفن القادمة من الخارج إلا بعد أن يتزود رؤساء السفن القادمة لأجل ذخيرة إسطنبول بكل ما يحتاجونه من الصابون وغيره من الذخائر بشكل كامل لأن تزويد إسطنبول بالذخائر هو من أهم الأمور. فكن في غاية الحذر من التساهل والإهمال.

م. د. **548/71**

(أوائل رمضان 1001 - أواخر جمادي الثاني 1002 / حزيران 1593 - آذار 1594)

حكم إلى والي طرابلس وقاضيها،

تعاني [مدينة] إسطنبول المحروسة الآن معاناة شديدة من النقص في الصابون وزيت الزيتون وما شابه ذلك من الذخيرة. وبعض رؤساء السفن لا يقومون بتسليم الذخائر التي يجلبونها من [تلك] الأنحاء إلى إسطنبول وإنما يلقون مراسيهم في ميناء سالونيكا ومناطق أخرى في الروملي. وقد تمّ إعلام جميع [الولاة] في تلك الأنحاء بذلك. والآن، وبعد حصول ذلك، يتوجب على رؤساء السفن والتجار الذين يجلبون الذخائر إلى إسطنبول من الداخل الحصول على وثيقة من أمين الاحتساب توضح الكمية [المحمّلة]، وكذلك يجب تعيين دوريات [عسكر] في تلك الأنحاء لكي يشرفوا على تحميل السفن في الولاية [طرابلس]، والاحتفاظ بسجل عن كميات الذخائر على كل سفينة، وأسماء التّجار ومالكي [الذخائر].

م. د. **309/78**

(أوائل ربيع الأول - أواخر ذي الحجة 1018 / حزيران 1609 - آذار 1610)

حكم إلى والي طرابلس ودفتردارها،

لقد كان الصابون الذي يصنع في طرابلس في الماضي من أجود الأنواع. أما الآن فإن المواد غير نقية والصابون غير صالح للاستعمال. فليكن معلوماً أنه منذ الآن فصاعداً يجب أن لا ينتج الصابون بهذه الطريقة الرديئة، بل بالطريقة القديمة ليكون من أجود الأنواع.

وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تتقيد به: ادعُ صانعي الصابون في المنطقة [إليك] ونبههم بحزم أن لا ينتجوا صابوناً رديئاً، وليصنعوه بالطريقة القديمة [كي يكون] من أجود الأنواع. وأولِ الاهتمام لصناعة الصابون وقم

بما يمليه الوضع وأعد الأمور إلى نصابها.

م. د. 310/78

(أوائل ربيع الأول - أواخر ذي الحجة 1018/حزيران 1609 - آذار 1610)

حكم إلى [الوالي] المذكور وقاضي طرابلس ودفتردارها،

إن قطع الأقجة [المتداولة] حالياً في منطقة [طرابلس] مزورة ومُتلاعب بها مما يسبب الاختلال. وأنت مسؤول ومعاقب في هذا الشأن. ويجب ألاّ يكون هناك أي تزوير وتلاعب بقطع الأقجة التي يجب أن تكون صحيحة القياس وكاملة الوزن. وقد أمرت، عند وصول [هذا الحكم] أن تتقيد به وأن لا يحدث أي تزوير في الأقجة. وطبقاً لفرماني عالي الشأن، يجب أن تكون الأقجة صحيحة القياس وكاملة الوزن. قم بعقاب كل من يقوم بخلاف ذلك.

أمن الطرق والمناطق الساحلية

م. د. 1561/78

(أواسط ربيع الأول - أواخر ذي الحجة 1018/حزيران 1609 - آذار 1610)

حكم إلى والي طرابلس،

لقد أرسل والي طرابلس السابق دفتر قضايا إلى سدة سعادتي. لقد عينت بالقرب من قرية [...] رجلاً مقداماً ومستقيماً في القلعة الواقعة في مضيق

القرية المذكورة[7] كي يقوم بالمحافظة على القلعة ويمنع الغدر الواقع على أبناء السبيل. ويجب أن لا تترك القلعة بدون حراسة أبداً. ويجب أن يكون أمين القلعة بالقرب من القرية المذكورة شجاعاً وقادراً على ضبط المنطقة دون أن يوقع الضرر بحياة أو أموال أي من أبناء السبيل. وقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] وطبقاً للأمر السابق أن لا يقع أي ضرر على أبناء السبيل في حياتهم وأموالهم في المكان المذكور وهذا هو شرط الاستخدام في المكان المذكور، وعليك بالحفاظ على الأمن وحراسة [المكان] كما يقتضي الأمر.

م. د. 1563/78 أ

(أوائل ربيع الأول - أواخر ذي الحجة 1018/حزيران 1609 - آذار 1610)

والي طرابلس السابق، يوسف[8]

حكم إلى والي طرابلس،

لقد أرسل دفتر قضايا إلى عتبتي المعلاة يفيد أن هناك جزيرة تدعى أرواد، في مقابل قرية أنطرطوس، في ولاية طرابلس، حيث كثيراً ما ترسو سفن وغلايين الكفّار الملاعين وتقوم بالقرصنة والهجوم على القرى والنواحي وتنهب الأموال والأرزاق من الرعايا وتأسر المسلمين وتوقع بهم الخسارة والضرر. وهؤلاء الكفار قوم مفسدون.

وقد رجا أهالي المنطقة الإذن بالسماح لهم ببناء قلعة على نفقتهم للحماية [من هجمات الكفار] ورجوا أمري الشريف بذلك.

وقد أمرت، عند وصول [هذا الحكم] أن تكون مقيداً به وأن تحرص

[7] ربما تكون القلعة المشار إليها هي قلعة المسيلحة التي تقع على مضيق أرضي جنوب طرابلس.

[8] هذا هو يوسف سيفا، الذي يبدو أنه لم يكن حينذاك والياً على طرابلس ولكن الأمر موجه إليه. إلى جانب والي طرابلس، وربما كان ذلك بسبب نفوذه المحلي.

على أن لا يستولي الأشقياء عليها عند بنائها وأن لا يقوم [من يحرس القلعة] بإيذاء أبناء السبيل والتجار. فلتقم ببناء القلعة بمساعدة الأهالي وبأموالهم واحرس المكان المذكور من الكفار والأشقياء.

م. د. 1563/78 ب

(أوائل ربيع الأول - أواخر ذي الحجة 1018 / حزيران 1609 - آذار 1610)

حكم إلى والي طرابلس،

لقد أرسل والي طرابلس السابق يوسف[9] دفتر قضايا إلى عتبتي المعلاة يفيد أن سفن الكفار الملاعين تتردد على قرية أنطرطوس الواقعة على الساحل، والتابعة للولاية المذكورة، حيث يأخذون الأهالي أسرى وينهبون أموالهم وممتلكاتهم ويوقعون بهم أنواعاً أخرى من الضرر. ولذا فقد رجا أهالي القرية المذكورة السماح لهم ببناء وتحصين قلعة على الساحل على نفقتهم.

ولكي يصبح بالإمكان بناء [هذه القلعة] وطبقاً للأمر الشريف الصادر عن السردار المكرم، فإن أمري الهمايوني قد صدر بإعلامك بالأمر.

لقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] أن يتم بناء القلعة في المكان المذكور دون الإضرار بالممالك المحروسة ودون أن تتحول إلى مكان يتحصن فيه الأشقياء. وبناء عليه، عليك أن تقوم ببناء القلعة لأهل القرية المذكورة وأن تحرسها وكافة البلاد من سفن الكفّار.

م. د. 1564/78

(أوائل ربيع الأول - أواخر ذي الحجة 1018 / حزيران 1609 - آذار

(9) الاشارة مجدداً إلى يوسف سيفا.

1610)

حكم إلى والي طرابلس،

لقد أرسل والي طرابلس السابق يوسف[10] دفتر قضايا إلى عتبتي المعلاة يفيد أن قلعة قد بنيت حديثاً بالقرب من قرية أنطرطوس، طبقاً لفرماني. وهنالك حاجة لرجال يقيمون في القلعة، ولذا يجب إخراج عشرة رجال من كل من قلعة [...] وقلعة سلمية وتعيينهم في القلعة المذكورة. وقد رجا أمري الشريف بإخراج هؤلاء الرجال. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تتقيد به وتخرج عشرة رجال من كل من القلعتين المذكورتين وترسلهم إلى القلعة المبنية حديثاً للمحافظة عليها. ويجب أن تحرص على أن لا يقوم هؤلاء الرجال بإيذاء الرعايا أو ظلمهم.

م. د. 1565/78

(أوائل ربيع الأول - أواخر ذي الحجة 1018 / حزيران 1609 - آذار 1610)

حكم إلى والي قبرص،

لقد أرسل والي طرابلس السابق يوسف[11] دفتر قضايا إلى سدة سعادتي يفيد أن قلعة قد بنيت حديثاً بموجب فرماني لحماية قرية أنطرطوس التابعة لطرابلس والواقعة على الساحل، من هجمات سفن الكفار.

وتحتاج القلعة المذكورة إلى المدافع. ولما كانت المدافع تصنع في جزيرة قبرص، فإن يوسف يطلب صناعة عشرة مدافع.

وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] وطبقاً للأمر الصادر أعلاه، أن

(10) يوسف سيفا.

(11) يوسف سيفا. هذه الأحكام الأربعة تشير إلى النفوذ المستمر الذي ظل يمارسه حتى عندما لم يكن يحتل منصباً رسمياً كوالٍ أو خلافه.

تُصنع عشرة مدافع في جزيرة قبرص وتُسلم من أجل الدفاع عن القلعة المذكورة.

م. د. 94 / 126

أوائل ربيع الأول 1074/ تشرين الأول 1663

حكم إلى القضاة والمتسلمين والكتخداوات وقادة الإنكشارية وقادة القلاع على الطريق من طرابلس إلى آستانة سعادتي،

عندما تصل الخزينة المرسلة حالياً في طريقها إلى آستانة سعادتي إلى قضاء نجده، ضعوها في الداخل واحرسوها وعينوا إنكشارية للمحافظة عليها بإحكام. ولكي تصل بأمان، فإن كلاً منكم يجب أن يسلمها لمن يليه إلى حين وصولها [إلى إسطنبول].

النصيريّون

م. د. 275/102

أوائل صفر 1103/ تشرين الأول 1191

حكم إلى والي طرابلس مصطفى باشا وقاضيها،

إن الأشقياء مهنا بن مخلوف وسليمان بن محفوظ ومحمد بن سلوة وشاهين إبن سلهب من مقدمي طائفة النصيرية الذين يستوطنون جبال سنجق جبلة، كذلك فإن جندب مصطفى من أهالي ناحية صهيون[12]، ومحمد بن الطويل، وكتخدا أوغلى حرب ومحمد وقره عمر والحاج حسين من ناحية

(12) في جبال العلويين في الجمهورية العربية السورية حاليا.

بايزيد[13]؛ هؤلاء جميعاً من الأشرار ومصدر للفساد. فهم يحولون دون تحصيل الضرائب ويتسببون في الضرر للبلاد والعباد. وقد سجلت أسماؤهم في دفتر الباش محاسبة لكي يعدموا جميعا بموجب الشرع أو يتم نفيهم إلى إقليم آخر. وقد صدر فرماني بهذا الشأن وسجل في دفتر الباش محاسبة.

التمرّد الشيعي في شمال لبنان

م. د. 102/ 274

أوائل صفر 1103/ تشرين الأول 1691

حكم إلى أمراء الألوية والقضاة في ولاية دمشق.

إن أشقياء القزلباش في منطقة صرحان[14] يقومون حالياً وبشكل مستمر بالتجمع وبأعمال الفساد والشقاوة. [كما أنهم] يسيطرون على أطراف المدن والقرى في تلك الأرجاء. ونتيجة لذلك فإن أراضي هذه القرى والنواحي تبقى غير مزروعة (بوراً). كما أنهم يحاولون إخضاع الأهالي بالظلم والاعتداء. ونظراً لوجودهم في النواحي والقرى في الألوية المذكورة فليس هنالك سبيل لتحصيل المال الميري. ولذا فإن فرماني عالي الشأن قد صدر وسجل في دفتر دائرة المحاسبة الرئيسية (باش محاسبه) ويجب إنفاذه فوراً.

عندما يصل هؤلاء القزلباش الأشقياء [إلى منطقتك]، لا تسمح لهم بجمع المال من المناطق الواقعة تحت سيطرتك. [بل] هاجم الأشقياء القزلباش الذين يصلون إلى لوائك أو قضائك وقم بالأعمال التي تنال رضا الناس.

(13) في لواء سيس على الأراضي الحدودية بين سوريا والأناضول.

(14) إسم المكان غير واضح في الأصل، ولكن يبدو ممن يتوجه إليهم هذا الحكم أن هذا المكان في إحدى الولايات السورية.

أقتل [من الأشقياء] من هو مستحق للقتل وفقاً لأحكام الشرع. أما من يجب ترحيلهم، فاعمل وفقاً لقيود المحاسبة الرئيسية (باش محاسبه دفتري).

وقد صدر فرماني عالي الشأن وكتب بهذا الخصوص.

- صورة، كما هو مبين أعلاه، إلى والي الشام وقاضيها وقضاة الألوية في الولاية.
- صورة، كما هو مبين أعلاه، إلى أمراء الألوية والقضاة في ولاية الشام.
- صورة، كما هو مبين أعلاه، إلى ابن معن.
- صور، كما هو مبين أعلاه، إلى ابن شهاب.

م. د. 102/ 708

أواخر جمادى الثاني 1103/ آذار 1692

حكم إلى والي طرابلس الشام وملاّها وقاضيها.

إن الروافض الأشقياء الذين يسكنون في جبال طرابلس قد استولوا على نواحي طرابلس الشام منذ عدة سنوات. وهم يقومون بالاعتداء على الرعايا الفقراء وسائر الأهالي ويسرقون جواميسهم وصقورهم و مواشيهم. كما أنهم يقتلون الناس ويغيرون على ممتلكاتهم ويرتكبون كافة أعمال الفساد والشقاوة، وما زالت اعتداءاتهم في ازدياد.

[ونتيجة لذلك] فإن الرعايا الفقراء لم يعودوا قادرين على دفع الضرائب وقد ترك معظمهم ديارهم وأخلوا بيوتهم ولاذوا بالفرار.

ولما كان الوضع على هذه الحال، فإن الباشا أو من ينوب عنه لا يستطيعون جمع الضرائب.

لقد تم إلقاء القبض على بعض [الأشقياء] المذكورين وحبسوا في قلعة طرابلس. وما لم يتم [أيضاً] إلقاء القبض ومعاقبة الباقين منهم، فإن أحوال

الرعايا ستسوء بالتأكيد. لقد تم إبلاغي بمحضر [بكل تلك الحقائق].

إنه لمن الضروري والمهم إنهاء ظلم وتعدّي المذكورين ضد البلاد والعباد، والآن أنت أيها الوزير المذكور: يجب إلقاء القبض على المذكورين وجميع الأشقياء عامة بأي وجه من الوجوه ومعاقبتهم طبقاً للشرع.

وقد صدر هذا الحكم لإجراء المناسب بهذا الخصوص.

- كتبت نسخة إلى كلّ من والي ومُلاّ الشام ومُلاّ حمص.
- كتبت نسخة إلى كل من والي وقاضي صيدا - بيروت.

م. د. 662/104

أوائل جمادى الثاني 1104 / شباط 1693

حكم إلى والي طرابلس الشام الوزير المكرم علي باشا،

إن طائفة القزلباش[15] التي ظهرت في ولاية طرابلس الشام تستوطن مناطق وعرة. وقد سيطرت [هذه الطائفة] بالقوة وبدون وجه مشروع على مقاطعات المال الميري واغتصبت العائدات التي هي حسب الشرع ملك لبيت مال المسلمين (الخزينة). وبالإضافة إلى ذلك فإنّ [هؤلاء القزلباش] قد ظلموا وتعدوا على الرعايا الفقراء في تلك الأنحاء حتى لم يعد هؤلاء قادرين على حماية أهلهم وأولادهم أو حراسة أموالهم وأرزاقهم ودوابهم ومواشيهم ومزروعاتهم وأشجارهم المثمرة. وقد رفض هؤلاء الأشقياء الالتزام بالشرع الشريف أو طاعة الولاة. أما في ما يتعلق بتحصيل المال الميري فهؤلاء [القزلباش] عائق قوي، وتعدياتهم على الرعايا الفقراء لا سابق لها. إن وجودهم في تلك المنطقة سبب لخراب البلاد واختلال أحوال

[15] إن المقصود بالقزلباش هنا هم الشيعة وزعماؤهم آل حمادة في منطقة جبيل الذين جاؤوا كما يقول الدويهي، من «بلاد العجم» من منطقة تبريز بعد أن فتحها السلطان سليمان القانوني سنة 1534 (الدويهي، تاريخ الأزمنة، 258).

المباشرين (الموظفين) والعباد.

لقد أوضحت أنه من الضروري إزالتهم من تلك الأنحاء ومنع ظلمهم وتعديهم على الرعايا الفقراء وإضرارهم بالمال الميري.

وقد أرسل أمري الشريف إلى الدستورين المكرمين، المشيرين المفخمين، نظام العالم واليي الشام وصيدا - بيروت أدام الله تعالى إجلالهما وإلى ابن معن الذين سيتصلون بك. تمعّن في الوضع واتفق معهم على وقت محدد ومعلوم للتحرك ضد الطائفة المذكورة في المناطق الجبلية التي يعيشون ويتحصنون فيها. ألق القبض على جميع الأشقياء المذكورين وعاقبهم بما يستحقون طبقاً للشرع. إضمن سلامة جميع الرعايا الفقراء في تلك المناطق ضد شرهم وفسادهم، وارفع التسلط عن أموالهم وأرزاقهم. حسّن أحوال الرعايا وعمّر القرى والمقاطعات، وأغنِ خزينة طرابلس الشام. لقد صدر تنبيهي الهمايوني بذلك وعليك التقيد والعمل وفقا له.

الآن، أنت أيها الوزير المشار إليه، عندما يصلك أمري الشريف اتصل بالمشار إليهما وبابن معن. وحسبما تراه مناسباً وبالاتفاق [مع هؤلاء] تحرك ضد الجماعة المذكورة في وقت محدد وهاجمهم في الجبال حيث يعيشون ويتحصنون. ألق القبض على جميع الأشقياء المذكورين وعاقبهم بما يستحقون طبقاً للشرع.

إضمن سلامة الرعايا الفقراء في تلك الأنحاء ضد شرهم وفسادهم وخلص أموالهم وأرزاقهم من تسلطهم. حسّن أحوال الرعايا وعمّر القرى والمقاطعات وأغنِ خزينة طرابلس الشام.

كتب [هذا الحكم] للتقيد [بهذه التعليمات].

م. د. 663/104

أوائل جمادى الثاني، 1104/ شباط 1693

حكم إلى والي الشام الوزير المكرم، مصطفى باشا،

لقد ظهرت طائفة القزلباش في جبال ولاية طرابلس، وهم يستوطنون المناطق الوعرة. وقد سيطروا بالقوة وبدون وجه حق على مقاطعات الميري وأكلوا وبلعوا العائدات التي يجب أن تذهب إلى بيت مال المسلمين كما ينص على ذلك السجل الشرعي. وبالإضافة إلى هذا، فإنهم [القزلباش] قد بالغوا في الظلم والتعدي على الرعايا الفقراء في تلك الأنحاء، بحيث لم يعد هؤلاء قادرين على حماية أهلهم وعيالهم أو المحافظة على أموالهم وأرزاقهم ودوابهم ومواشيهم ومزروعاتهم وأشجارهم المثمرة.

وقد رفض هؤلاء الأشقياء الالتزام بالشرع والانقياد إلى طاعة الولاة. وقد أضروا بالمال الميري كما أن عدوانهم على الرعايا الفقراء لم يسبق له مثيل. إن وجودهم في تلك الأنحاء سبب لخراب البلاد وموجب لاختلال أحوال المباشرين (الموظفين) والعباد.

وقد أفاد الدستور المكرم والمشير المفخم نظام العالم والي طرابلس الشام حالياً وزيري علي باشا أدام الله تعالى إجلاله بأنه من الضروري القضاء على ظلمهم وتعديهم على الرعايا الفقراء والخسارة التي يتسببون بها للمال الميري.

أنت أيها الوزير المشار إليه، والي طرابلس الشام والدستور المكرم المشير المفخم نظام العالم والي صيدا - بيروت وزيري أحمد باشا أدام الله تعالى إجلاله وكذلك ابن معن قد تم تعيينكما وتكليفكما بهذه المهمة. الآن عندما يصلكما أمري الشريف بادرا إلى الاتصال بوالي طرابلس الشام، الوزير المشار

إليه، وفي الوقت المعين الذي تريانه مناسباً بادرا بالهجوم على الطائفة المذكورة في الجبال التي يعيشون ويتحصنون فيها. وألقيا القبض على جميع الأشقياء المذكورين وعاقباهم بما يستحقون طبقاً للشرع.

إعملا على ضمان أمن الرعايا الفقراء في تلك الأنحاء من شرورهم وحرّرا أموالهم وأرزاقهم من تسلطهم [القزلباش]. حسّنا أحوال الرعايا وعمّرا القرى والمقاطعات وكثّرا دخل خزينة طرابلس الشام. وعليكما التقيد [بهذه التعليمات] والعمل بها.

لقد أفاد والي طرابلس الشام، الوزير المشار إليه، ورئيس دفترداريتي حالياً، افتخار الأمراء، أحمد، دام علوه بما هو مبين أعلاه. أنت أيها الوزير المشار إليه، لدى وصول أمري الشريف بادر إلى الاتصال بوالي طرابلس الشام، الوزير المشار إليه، وكما تريانه مناسباً، تحركا للهجوم على الطائفة المذكورة في الجبال التي يعيشون ويتحصنون فيها، في وقت محدد. ألقِ القبض على جميع الأشقياء المذكورين وعاقبهم بما يستحقون طبقاً للشرع. إضمن أمن الرعايا الفقراء وخلص أموالهم وأرزاقهم من تسلط [القزلباش]. حسّن أحوال الرعايا وعمّر القرى والمقاطعات وزد دخل خزينة طرابلس الشام.

عليك التقيد والاهتمام بهذه التعليمات وبالمضمون المنيف لأمري الشريف. ليس هناك عذر للتعدي على الرعايا والبرايا بغير وجه حق.

م. د. **664/104**

نسخة إلى والي صيدا – بيروت، أحمد باشا

م. د. **665/104**

كتبت نسخة إلى [أحمد] بن معن.

حركات تمرد أخرى

م. د. **322/117**

أوائل صفر 1123/آذار 1711

حكم إلى والي طرابلس، الوزير حسن باشا،

إن الشيخ شديد النصر وابني عمه خليل وعبد الملك هم من الأشقياء الذين يسكنون في عكار من مقاطعات طرابلس وقد جمعوا حولهم 40-50 من الفرسان الأشقياء وأخذوا يطوفون في النواحي والقرى. ويستولون على العدة، والأعلاف والطعام العائد للرعايا الفقراء.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم يهاجمون ابناء السبيل وينهبون أموالهم وممتلكاتهم كما أنهم يعيقون تحصيل الميري. وعندما قمت، أيها الوزير المشار إليه، بإرسال العساكر للتخلص من بغيهم وتعدّيهم ضدّ رعايا الولاية، عمد [الأشقياء] المذكورون إلى الاختفاء. إنهم ما زالوا يعيشون في مكان [غير معروف] خلافاً لمقتضيات الطاعة [الواجبة] شرعاً. [وفي هذه الأثناء] فإن شقاوتهم وفسادهم والضرر الذي يلحقونه بالرعايا الفقراء في المنطقة وشكاوى هؤلاء قد تزايدت.

يجب إخراج الأشقياء المذكورين من أماكنهم ونفيهم إلى جزيرة قبرص، وحبسهم [هناك] في القلعة إصلاحاً لهم. وهذا الإجراء سيوفر الراحة للرعايا.

كُتب [هذا الأمر] لإنفاذه كما هو مبين أعلاه [ردّاً] على رجائك وعرضك (تقريرك) لراحة الرعايا وأمنهم.

أعطيات (تيمارات)

م. د. 50/ 314

(أواخر ربيع الثاني 991 - أواخر رمضان 993 / أيار 1583 -أيلول 1585)

متفرقة عتبتي المعلاة،

إن أحد ولاة الدروز في لواء طرابلس، وهو أحد أبناء سيفا[16] قد دفع نيابةً عن يوسف [سيفا] مبلغ 24000 أقجة وذلك لقاء الزعامة، ودفع كذلك المال الميري المتأخر. وهذا ما يشير إلى كمال الطاعة. ولذا يلحق [المذكور] بمتفرقة عتبتي المعلاة بموجب الأمر الشريف ومكافأة على هذه الخدمة.

م. د. 50/813

(أواخر ربيع الثاني 991 - أواخر رمضان 993 / أيار 1583 - أيلول 1585)

حمص

كاتب التيمار، حسين

بناء على عرض دفتردار طرابلس، يمنح [المذكور أعلاه] ترقياً بـ1500 أقجة.

[16] من المعروف أن آل سيفا هم من السنّة لا الدروز كما تشير هذه الوثيقة. وهذه ليست الحالة الوحيدة حيث تخلط وثائق دفتر المهمة أحياناً بين الدروز وغيرهم

قضايا عدلية لآل سيفا

م. د. 78/608

(أوائل ربيع الأول - أواخر ذي الحجة 1018 / حزيران 1609 - آذار 1610)

حكم إلى والي طرابلس وأمير لواء بيروت،

قدم اليهودي أورخام عرضحال إلى عتبتي المعلاة يفيد فيه أنه استلم 10000 قرش كحق له من يوسف والي طرابلس السابق[17] وأرسلها إلى رجل من الطائفة اليهودية يُسمى [أيضاً] أورخام. وقد أخذ[أورخام الثاني] المبلغ المذكور، وأرسل ذخائر بمقدار 3000 قرش إلى المذكور[أورخام الأول واستمر مديناً له بمبلغ 6000 قرش. وقد حصل [أورخام الأول] على إيصال وحجة شرعية [بما يفيد ذلك].

الآن، وعندما طولب بالمبلغ [المتبقي] لجأ [أورخام الثاني] إلى الاحتيال، مدعياً أنه قد أودع المال أمانة مع أحد الناس في طرابلس.

وقد أرسل سابقاً الأمر الشريف لإلقاء القبض عليه [أورخام الثاني] وحبسه حتى يتّم العثور على المبلغ المتنازع عليه مع من يحتفظ به ويُحصل، ومن المفروض أن يكون [هذا الأمر] قد نُفّذ على يد الوالي السابق.

يجب أن لا يُطلق سراحه [أورخام الثاني] بينما تستمر الجهود لتحصيل المبلغ. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] وكما نصّ الأمر السابق، أن تفحص هذا الأمر وبموجب ما قد عُرض، فإن مبلغ المال يبقى حقاً غير

[17] الاشارة هنا هي إلى يوسف سيفا.

مسّدد من قبل المذكور [أورخام الثاني] كما يظهر الإيصال والحجة الشرعية. ولذا إذا كانت هنالك مماطلة عليك أن تعمل بموجب الحجة الشرعية التي بحوزتك. وإذا وُجد المبلغ المُودَع من قبل المذكور مع أحد الناس، فحصله بالتمام ممن يحتفظ به بموجب الشرع وبمعرفة المشار إليه. ولا تطلق سراح المذكور أورخام [الثاني] من السجن حتى يتم تحصيل المبلغ كاملاً دون أي نقص. إحرص على أن تقوم بما هو مطلوب في هذا الشأن.

م. د. 79 / 608

13 صفر 1019/7 أيار 1610

حكم إلى والي طرابلس وقاضيها والي قبوجي باشي عتبتي المعّلاة المعين للخدمة في تلك الأنحاء، إسكندر، زيد مجده،

إن لوزيري السابق افتخار الأعالي والأعاظم حافظ أحمد باشا دامت معالية عطاء سنوياً يقدر بـ63 حمل من المال من خزينة طرابلس. وقد أرسل رجلاً يدعى همت، يعمل معه قبوجي باشي، واثنان من خدّامه لتحصيل هذا المبلغ، إلا أنّ همت والرجلين الآخرين قد قتلوا وسرقت أمتعتهم على يد ابن سيفا[18] والي طرابلس السابق. وقد وضعت جثثهم في كيس محكم الإغلاق ورمي بها في الماء تحت الجسر. وعندما طلبت الدية عن المذكورين، كان الجواب أن المذكور همت قد قتل الخادمين، إلا أن أحذية الخادمين وبعض متاعهما قد وضعت في غرفة المذكور همت [للإيقاع به]. إنّ ما قيل عن قتله للخادمين هو محض افتراء. وكان قد أُرسل سابقاً الأمر الشريف بهذا الشأن يأمر بعقاب القتلة.

(18) لقد اقترف يوسف سيفا أعمالا شبيهة بذلك ضد تجار وأناس آخرين. لمزيد من التفاصيل أنظر:
A. Abu Husayn, *Provincial Leaderships*, 39-40, 64-66.

ولذا، فقد صدر فرماني عالي الشأن بأن يلقى القبض على أولئك الذين قتلوا الأشخاص المذكورين ومعاقبتهم. وقد أمرت أنه عند وصول [هذا الحكم]، عليك بالتقيد به شخصياً وعليك بإلقاء القبض على القتلة بأي وجه ممكن، وتنفيذ العقوبة بحق من يثبت ضلوعه في القتل طبقاً للشرع، وأن تعرض علي ما يحتاج إلى العرض من هذه القضية.

أنت أيها القبوجي باشي: لا شك أنك ستسأل عن هذا الشأن عند عودتك إلى الآستانة. ولذا، فعليك التقيد بهذا الأمر والقيام بما هو مطلوب طبقاً لأمري الشريف، ذلك أنك مسؤول عن عقاب القتلة بموجب الشرع وستكون عرضة للّوم. ولذا عليك أن تتقيد [بهذا الأمر]، ولا تضيع دقيقة واحدة في متابعة الأمر. وإذا حصل أي إهمال أو تقصير هذه المرة، فقد تقرّر إرسال القبوجي باشي خاصتي من الآستانة [ليهتم بهذا الموضوع]. وعليك أن تكتب وتعرض علي بالتفصيل في اليوم الذي يصلك فيه هذا الأمر.

م. د. 80/ 871

(أوائل محرم 1022 – أواسط صفر 1023/شباط 1613 – آذار 1614)

حكم إلى والي طرابلس سابقاً يوسف دام إقباله وإلى قاضيها،

إن بكتاش، أحد رجال أمير الأمراء الكرام مصطفى دام إقباله دفتردار الأناضول الحالي ووالي [...] سابقاً قد أُرسل إلى تلك الجهة [طرابلس]، فلما وصل إلى [طرابلس] قام ابنك، والي طرابلس حالياً، أمير الأمراء حسين[19] دام إقباله بكبس غرفة بكتاش المذكور وحاول قتله إلا أنّه [بكتاش] تمكن من الهرب. فاستولى[حسين] على جملة أملاكه واستولى أيضاً من مال مزرعته

(19) الإشارة هنا إلى حسين سيفا، إبن يوسف سيفا، الذي اشتهر بسوء أعماله، لمزيد من التفاصيل حوله أنظر:
A. Abu-Husayn, *Provincial Leaderships*, 40-1, 62-3

على عشرين ألف أقجة. وقد وصل إلى علمي أنه [ابنك] قد تعدى وظلم كثيرا [من الناس] بالطريقة السابق ذكرها. وقد صدر أمري الشريف بأن ينظر الأمر بالشرع وأن يعاد الحق [إلى أصحابه]. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تتقّيد به كما يجب في هذا الصدّد. حَصِّل الحق المطلوب شرعاً بعد ثبوته للمشار إليه مهما كان من المومى إليه حسين دام علوه وسلمه إلى وكيل [بكتاش] وأرسلها إلى إسطنبول. وعليك أن لا تمهل أو تتساهل في هذا الأمر.

م. د. 80/890

23 ذي الحجة 1022/1614

حكم إلى الوزير أحمد باشا في حكومة دمشق وإلى قاضيها،

لقد تقدم حسن، والي صفد، دام إقباله بعرضحال إلى سدة سعادتي يفيد أنه بسبب القحط والغلاء اللذين عمّا في أرجاء لواء صفد، فقد أعطى لشخص يُدعى [...] مبلغاً من المال لشراء المؤن وجلبها [إلى صفد]. وقد اشترى قمحاً وشعيراً وحّمله على سفينة وتوجه بها إلى ميناء صيدا ليسّلم الحمولة إلى [الوالي] المذكور. ولكن الرياح كانت غير مؤاتية فساقت المركب إلى ميناء طرابلس. وعندما وصلت [السفينة] إلى هناك، قام والي طرابلس، حسين سيفا دام إقباله، بالقاء القبض على السباهيين الحاج أحمد وإسماعيل اللذين كانا على المركب، وقد عُينا رئيسين للمركب من قبل [والي صفد] المشار إليه. كذلك ألقي القبض على إنكشاري يدعى أحمد وثلاثة من الخدم واستولي على حمولة السفن من المؤن. كذلك فقد أعلمني [والي صفد] بالتجاوزات والتعديات العديدة من هذا القبيل ورجا صدور الأمر الشريف بتحرّي الأمر طبقاً للشرع وإحقاق الحق. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن

تقوم بتفحص وتحري الأمر بالحق وفي حضور الطرفين، إذا كان قد فصل فيه مرة واحدة فقط قبل ذلك، طبقاً للشرع . وإذا كان الأمر كما تّم عرضه، فعليك أن تفعل ما يقتضيه الشرع القويم في هذا الشأن. وبعد أن تستعيد الحق الذي يثبت بالشرع كاملاً غير منقوص للمشار إليه [حسن والي صفد] ممن يثبت عليه ذلك، وإذا كان من قاموا بهذا الفساد يحتاجون للعرض على إسطنبول عليك أن ترسل نسخاً من الوثائق التي تثبت القضية ضدهم بالشرع وتعرض الأمر على سدة سعادتي. ولكن عليك أن تتبع جادة الحق ولا تخالف الشرع الشريف.

م. د. 81/41

19 ذي القعدة 1025/28 تشرين الثاني 1616

حكم إلى والي طرابلس السابق، يوسف بن سيفا،

كان البلوكباشي شلهوب[20] [بن حرفوش] يقوم بضبط مقاطعات بقاع العزيز سابقاً. وقد استولى [بهذه الصفة] وطبقاً للحجة الشرعية على محاصيل زراعية تقدر بـ15000 قرش عائدة للامير يونس[21] دام عزه، أمير لواء حمص الحالي. وكانت أوامري الشريفة قد أرسلت مراراً تطلب إعادة [هذه المحاصيل] ولكنها لم تُعد إلى الآن وبقيت في ذمته [شلهوب]. ولذا فقد وقع الكثير من الضرر على الأمير المشار إليه. فإذا كان البلوكباشي المذكور لم يدفع حق الأمير المشار إليه حتى الآن فقد أُعطي الأمر الشريف لتحصيلها شرعاً من محصولات مزارع [البلوكباشي] المذكور في حمص. ويتوجب عليه أن لا يرفض أبداً الالتزام بهذا الخصوص إذا أمرت مجدداً أن يعيد الحق إلى الأمير المذكور.

(20) في الأصل شلهوم.

(21) الإشارة إلى يونس الحرفوش الذي كان يسيطر على بعلبك والبقاع وأحياناً على لواء حمص في فترات مختلفة في أوائل القرن السابع عشر وإلى سنة 1625.

عند وصول [هذا الحكم] عليك أن تعمل بناءً على أمري الشريف الصادر بهذا الشأن. استدع إليك المذكور البلوكباشي شلهوب[22]، فإذا لم يعد المحصول المحدد الذي يتوجب عليه للأمير المذكور، عليك أن تعيد الحق [إلى صاحبه] من محصول مزارعه [شلهوب] في حمص، طبقاً لأمري الشريف. ويجب عليك أن لا تتيح للمذكور [شلهوب] أي فرصة لرفض أداء حقوق [الأمير يونس] طبقاً للشرع بموجب الحجة الشرعية التي لديه.

قضايا عدلية أخرى

م. د. 739/102

أوائل رجب 1103/ آذار 1692

حكم إلى والي وقاضي طرابلس،

لقد تقدم قدوة الأماثل والأقران الكاتب عمر، زيد قدره بعرضحال إلى عتبتي المعلاة [يقول فيه] بأنه يلزم حدوده ولم يتعدّ على أحد خلافاً للشرع. ولكن بعض الأشرار قد حبسوه في قلعة طرابلس وأمعنوا في الإضرار به خلافاً للشرع. وقد نظرت دعواه في الديوان الهمايوني طبقاً للشرع. وقد طلب حكمي الهمايوني بإجراء الحق وإطلاق سراحه من الحبس.

أنتما الوزير والقاضي (مولانا) المشار إليهما، يجب إطلاق سراحه كما هو مبين أعلاه.

كتب بهذا الخصوص.

---

[22] أيضاً في الأصل شلهوم.

م. د. 775/114

أواخر محرم 1115/حزيران 1703

حكم إلى ضابط الإنكشارية، حسين چاوش زيد قدره، في محافظة قلعة طرابلس،

إن المدعو شطي بن كريمة المعروف أيضاً بجاوش أحمد، من چاوشية إنكشارية عتبتي المعلاة الذي يسكن في طرابلس، لم يلزم حدوده، وهو لا يعامل أهالي الولاية بالحسنى كما يجب. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يُعيق تنفيذ فرماني عالي الشأن ولا يطيع الشرع الشريف. وقد تم تنبيهه عدة مرات ولكنه لم يمتثل. والمذكور يحتاج إلى الإصلاح عن طريق الحبس في قلعة صيدا. وقد أرسل فرماني بهذا الشأن مع أحد چاويشية عتبتي المعلاة المعين مباشراً، قدوة الأماثل والأقران [...] زيد قدره. ويجب حبس المذكور في القلعة المشار إليها بمعرفة المباشر وأن لا يطلق سراحه ما لم يصدر فرماني الشريف بذلك ويعطى المكتوب الممهور من علي آغا، آغا إنكشارية عتبتي المعلاة دام علوه على الوجه المشروح آنفاً.

كتب كي يعمل به.

م. د. 115 / 1651

أواسط جمادي الأول 1119/آب 1707

حكم إلى دزدار قلعة طرابلس،

لقد تقدم المدعو صالح بعرضحال إلى سدة سعادتي يفيد أنه في وقت سابق أُخذ مع نقيب القدس الشريف وحُبس في قلعة طرابلس وهو الآن يرجو إطلاق سراحه. [ورداً على] استدعائه يطلق سراحه إحساناً]مني[كما

هو مشروح على ظهر الاستدعاء.

كتب [هذا الأمر] بهذا الشأن.

العلاقات بين آل سيفا والعثمانيين

م. د. 622/53

1585 - 1584/922

حكم إلى والي طرابلس،

لقد أرسلت رسالة إلى سدة سعادتي تفيد أن الأمير سيف والأمير حسن، من أبناء سيفا[23]، من الطائفة الدرزية هم من العصاة. وقد اقترفا أعمالا من التعدي والتجاوز ضد البلاد والعباد، وقد أعلمت أن عصيانهم قد فاق كل حدّ. ولذا فقد أمرت أن تحقّ الحق فيما يتعلق بهما وتلقي القبض عليهما. والآن يجب أن تلقي القبض على المذكورين وذلك بحسن التدبير، إذا كان ذلك ممكناً. إقبض عليهما وأرسلهما إلى الصدر الأعظم الذي سيقوم بمعاقبتهما. وقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] أن تتقيد بما ورد فيه وأن ترسل العاصيين في القيود إلى المذكور [الصدر الأعظم]. ولا تدع لهما فرصة للهرب وأعر الانتباه اللازم [لهذا الأمر] وألقِ القبض عليهما بأي طريقة ممكنة.

م. د. 801/53

15 ربيع الأول 993 / 17 آذار 1585

حكم إلى والي دمشق،

[23] أنظر الهامش 16 أعلاه.

إن أولاد سيفا الذين فرّوا قبل ذلك من طرابلس، قد وصلوا إلى جهات البقاع وبعلبك. وهم في حقيقة الأمر قد لجؤوا إلى منصور بن فريخ، الذي كان قد عزل من لواء صفد وعلي بن خريش الذي كان قد عزل من لواء تدمر، تحرّ الأمر وأعلمني. ألقِ القبض على المفسدين المذكورين بأي وجه ممكن. وأنت مُكلّف بتسليمهم إلى وزيري أويس حسين. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تلقي القبض على الأشخاص المذكورين. وسيقوم حسين ورجاله المخلصون بإرسالهم إلى عتبة سعادتي. إن القبض على [الأشخاص] المذكورين هو من مهامك، فقم به بحسب التدبير وأظهر الهمة في إلقاء القبض عليهم.

م. د. 824/53

20 ربيع الأول 993 / 22 آذار 1585

حكم إلى منصور بن فريخ المعزول عن لواء صفد،

إن أولاد سيفا، الذين هربوا قبل حين من طرابلس قد وصلوا إلى البقاع وبعلبك، وهم قد انضموا في الواقع إليك، فليكن معلوماً لديك أنه عليك إلقاء القبض عليهم وتسليمهم إلى حسين، قبوجي باشي عثمان باشا، دام مجده. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تكون أيضاً مقيداً به. ألقِ القبض على المذكورين بأي طريقة ممكنة. ألقِ القبض عليهم فرداً فرداً وسلّمهم إلى المذكور حسين. وهكذا فإن عليك القبض عليهم وتسليمهم دونما إبطاء. ويجب أن لا تصبح أنت أيضاً عاصياً بل أن تجد حلاً [للموضوع] كما تراه مناسباً والعمل بموجب ذلك.

إلقِ القبض على المذكورين وسلمهم للقبوجي باشي المذكور. وكن متنبهاً وأحذر من الاهمال.

كتبت نسخة [من هذا الأمر] أيضاً إلى علي بن خريش، المعزول من لواء تدمر،

إن أحد أبناء سيفا، حسين، قد ظهر في معيتك ومعية ابن فريخ. أنت خادم مطيع، ونظراً لخضوعك لعتبة سعادتي يجب عليك، عندما يلجأ إليك أشقياء كهؤلاء، أن تلقي القبض عليهم، وتكون مطيعاً وترسلهم إلى عتبة سعادتي. وإذا لم تقم بذلك، فستصبح أنت أيضاً واحداً من العصاة. وعليك أن تحسن تدبير الواقع المذكور: ألقِ القبض عليه [حسين بن سيفا] وسلمه للقبوجي باشي المذكور.

م. د. **74/56**

1585/993

حكم إلى والي طرابلس،

لقد أرسلت مكتوباً يفيد أن الأمير يوسف بن سيفا يضبط تيماراً مقداره 17400 أقجة في قرية]...[بناحية صافيتا من لواء طرابلس.

وعندما شّق [يوسف بن سيفا] عصا الطاعة، كان يقوم دوماً بنهب أموال وأرزاق العباد. وكان قد صدر أمر شريف بحقّه يأمر بقتله. وطبقاً للأمر، كان قد حورب وتم بعناية الله هزيمته وأضطر للفرار. وقد أعطي التيمار المذكور بعد فراره إلى محمود لضبطه، إلاّ أن ابن سيفا، تمكن بطريقة ما من الحصول على حقّ ضبط التيمار من وزيري إبراهيم باشا. ونظراً إلى ازدياد فساده وشناعته ولأنه لم ينضم إلى الحرب في تبريز، فإنه يستحق القتل، وقد أعطي تيماره إلى محمود.

وقد أمرت بناءً على ما عرضته، أنه لما كان [يوسف بن سيفا] قد تخلف عن خدمتي الهمايونية وقام بالعصيان، أن يعطى التيمار المذكور إلى محمود وأن

يقوم هذا بضبطه بموجب البراءة [التي لديه]. وعلى المذكور يوسف أن لا يتدخل [في التيمار] وأن يدفع ما هو متوجب عليه.

م. د. **210/75**

(أوائل ذي الحجة 1011 - أوائل شوال 1013 / أيار 1603 - شباط 1605)

حكم إلى والي طرابلس، يوسف باشا ابن سيفا،

إنك رجل مخلص وشجاع من كل النواحي، وتبذل أقصى الجهد في حفظ البلاد وحراستها. كذلك فإنك تبذل أقصى الجهد فيما يتعلق بالخزينة. وهذا قد أكسبك عواطفي الهمايونية. وإنني أرسل إليك سيفاً وخلعة فاخرة. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تستقبلها (السيف والخلعة) بالإكرام والتعظيم: إلبس الخلعة وتمنطق بالسيف لتدمير الأعداء. وقم بعد ذلك ببذل الجهد بدون حدود في حفظ ولايتك وحراستها، وفي صيانة المال الميري وتكثيره.

م. د. **378/75**

(أوائل ذي الحجة 1011 - أوائل شوال 1013/ أيار 1603 - شباط 1605)

حكم إلى يوسف باشا، والي طرابلس،

لقد وصل إلى علمي أنك تقوم باستخدام أناس غير أهل لذلك في مناصب مختلفة: في تحصيل ضرائب النواحي، وفي تحصيل زوائد الأوقاف ومقاطعات ولاية طرابلس، وفي الخزينة. وهذا ما يلحق الضرر بالخزينة. عليك أن تلغي جميع المعاشات والمناصب من هذا

القبيل، وقد صدر فرماني عالي الشأن وأمرت عند وصول [هذا الأمر] أن تتقيد به. لا تعطِ معاشاً أو منصباً لمن لا يستحق بل اضبط جميع العائدات والخزائن وأرسلها إلى آستانة سعادتي. أعد صك المعاشات والمناصب إلى الخزينة، وسجل كل العوائد في سجل ممهور واعرض الأمر [عليّ] في الحال. كن حذراً من الإهمال [في ذلك] ولا تعط الحماية لأناس لا يستحقونها.

نسخة إلى الوزير نصوح باشا في حلب،

نسخة إلى دمشق.

م. د. 379/75

(أوائل ذي الحجة 1011 - أوائل شوال 1013 / أيار 1603 - شباط 1605)

حكم إلى يوسف باشا والي طرابلس،

لقد أسندت الولاية المذكورة إليك من جانب آستانة سعادتي بموجب الشرط والتعهد الذي قدمته بأن تقوم بإعداد مبلغ 50000 فلوري وترسله إلى عتبة سعادتي خلال 30 - 40 يوماً. وقد صدر فرماني الشريف بأن ترسل المبلغ في أسرع وقت ممكن .وقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] مع الحاج مصطفى أن لا تلجأ إلى الأعذار كي تؤخر [دفع المبلغ]. فبموجب الشرط وتعهدك المذكور، عليك أن تجهز، في غضون 30 - 40 يوماً، مبلغ 50000 فلوري وترسله مع رسولي دون تأخير أو نقصان. وكن حذراً من التأخير [بعد الموعد المحدد].

م. د. 380/75

(أوائل ذي الحجة 1011 - أوائل شوال 1013/ أيار 1603 - وشباط 1605)

حكم إلى المذكور أعلاه [يوسف باشا والي طرابلس]

لقد وصل إلى سمعي الهمايوني أنك تبذل الجهد في حفظ وحراسة الولاية المذكورة، وفي [ازدياد] رفاهية وطمأنينة الرعايا والبرايا[وحفظ] النظام في البلاد وطمأنينة الفقراء [بنشر] عدالتي. رعاك الله، فقد قمت بما كان مأمولاً منك. ألآن، لقد أمرت، عند وصول [هذا الحكم] أن تعمل بموجب الحمية التي جبلت عليها في حفظ وحراسة البلاد بما يليق بالدين وبدولتي مستعملاً في ذلك حصافتك وباذلاً جهدك دون حدود في [ازدياد] رفاهية وطمأنينة العباد ومنع الأشقياء من الإضرار بهم[24].

م. د. 538/75

(أوائل ذي الحجة 1011 - أوائل شوال 1013 / أيار 1603 - شباط 1605)

حكم إلى يوسف ابن سيفا، والي طرابلس،

طبقاً للشرط الوارد في تعهدك السابق، عليك أن تُحّصل 100000 فلوري من الأمناء في طرابلس كل عام. وقد قمت حتى الآن بإرسال 50000 فلوري إلى عتبة سعادتي دخلت إلى الخزينة الهمايونية. أما بالنسبة لـ50000 قطعة ذهبية الباقية بموجب تعهدك، فقد صدر الأمر الشريف من قبل المالية يأمرك بإرسالها إلى الخزينة الهمايونية كي تخصص للمعاشات [ولعطاءات] العساكر المشاركين في حرب الشرق بقيادة وزيري السردار سنان باشا. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] وبموجب الأمر الشريف الصادر عن المالية

(24) هذا الحكم والأحكام الثلاث التي تسبقه متناقضة، فبينما يمتدح اثنان منها يوسف سيفا، يقوم الاثنان الآخران بذمه، وهذا أمر معتاد في وثائق المهمة.

وبموجب تعهدك، أن تقوم بإرسال الـ 50000 قطعة ذهبية الباقية حالاً إلى خزينتي الهمايونية الموجودة مع المذكور سنان.

م. د. 547/75

(أوائل ذي الحجة 1011 – أوائل شوال 1013 / ايار 1603 – شباط 1605)

حكم إلى والي طرابلس، الأمير يوسف باشا،

أنت في شخصك رجل مستقيم ومشهور مثل أجدادك الذين بنوا معنا دعائم الآستانة ودعائم الدولة العثمانية، وقد خدموا بكل إخلاص وتفان. وقد قمت أيضاً بما جبلت عليه من حمية ببذل الجهد في استئصال الأشقياء وحفظ الولاية وحراستها وتوفير رفاهية الرعايا وطمأنينتهم. وقد وصل ذلك إلى سمعي الهمايوني، إن أعمالك الجيدة تلقى قبولي الهمايوني وإنني أدعو لك بالخير. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] وبموجب شجاعتك وحميتك المعتادتين، أن تبذل قوتك وجهدك في حفظ وحراسة الولاية وفي[تأمين] رفاهية وطمأنينة الرعايا والزراعة ورفاهية القرى والنواحي، وأن تقوم عموماً بما يليق بالدين والدولة، باذلاً نفسك في هذا السبيل. وإن شاء الله، لن تذهب خدمتك سدى، وسيكون لك عطفي عالي الشأن ودعائي لك بالخير. وعليك أن تلتزم بموجب ذلك.

م. د. 204/78

(أوائل ربيع الأول – أواخر ذي الحجة 1018 / حزيران 1609 – آذار 1610)

حكم إلى قاضي طرابلس،

لقد أرسل الجاوش صفر أحد جاوشية عتبتي المعلاة وناظر وقف الوزير

الأعظم المتوفى إبراهيم باشا رسالة إلى عتبة سعادتي يفيد فيها أنه قد وصل [إلى هناك] لضبط الخان التابع لوقف المتوفى المشار إليه. وكان والي طرابلس، ابن سيفا، قد قام سابقاً بوضع يده بوجه غير شرعي على الوقف المذكور لعدة سنوات دون أن يدفع عنه أي إيجار. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تعمل بموجبه. فإذا كان [الوالي] المذكور قد وضع يده بوجه غير شرعي على الخان المذكور من وقف الشخص المذكور، فعليك أن تقوم بما يمليه الشرع. فبعد أن يثبت الأمر أعد الخان إلى الوقف وحصّل جميع الإيجار المستحق له حتى الآن، طبقاً للشرع. ولا تقم بما يخالف الشرع الشريف.

م. د. 1532/78

(أوائل ربيع الأول – أواخر ذي الحجة 1018 / حزيران 1609 – آذار 1610)

حكم إلى والي طرابلس، حسين باشا[25]

أنت رجل مشهود لك بالشجاعة، وقد خدمت بإخلاص في الجيش وقمت بأعمال مجيدة وبذلت الجهد وأظهرت المقدرة في حفظ الولاية وحماية الرعايا، كما كنت ساعياً ومُجّداً في تحصيل المال الميري. وقد وصلت الأخبار عن جهودك إلى مسامعي العلية. وأنت مشكور على هذه الخدمات وسوف تكون مستحقاً لعنايتي العلية. فلتبق والياً ولتبذل الجهد في تحصيل المال الميري وإرساله إلى إسطنبول، بموجب الأمر الشريف الصادر عن المالية.

وعند وصول [هذا الحكم] وبموجب فرماني الشريف، عليك أن تبذل الجهد في حفظ وحراسة أنحاء الولاية، وضبط وحماية الرعايا وتحصيل المال

[25] حسين المقصود هنا و في الحكم الذي يليه هو حسين بن يوسف سيفا وقد تولى ولاية طرابلس في حياة أبيه.

الميري وإرساله إلى إسطنبول في موعده، بموجب الأمر الشريف الصادر عن المالية. وكن مهتماً بمساعدة الخزينة.

م. د. 78 /3011

(أوائل ربيع الأول - أواخر ذي الحجة 1018 - حزيران 1609 - آذار 1610)

حكم إلى والي طرابلس، حسين باشا،

لقد أظهرت الشجاعة والإخلاص بشتى الوجوه في دفاعك عن الدولة وضبط وحماية الرعايا. وقد وصل إلى سمعي الهمايوني أنك تبذل الجهد بلا حدود، ولذا فأنت مستحق للعناية والعطف. نعم، إن عطفي عالي الشأن يتمثل في ثوب خلعة أرسل إليك وهو خلعة فاخرة مورثة للبهجة. وقد أمرت عند وصول [هذه الخلعة] أن تستقبلها بالإجلال والتعظيم اللائقين وتلبسها. وبعد ذلك، عليك أن تزيد من جهدك في حماية الدولة وضبط الرعايا. كما أن عليك أن تبذل الجهد في تقوية الدين المبين وعزتي الهمايونية وأن تقوم دائماً بالأعمال الحسنة. كما أن عليك أن تكون دائماً على حسن اطلاع بالأحوال.

نسخة إلى يوسف[26]، والي طرابلس السابق،

نسخة إلى والي قبرص.

م. د. 490/79

أواخر ذي القعدة 1018 / شباط 1610

حكم إلى وزيري في ولاية دمشق، أحمد باشا،

[26] والد حسين سيفا.

لقد أعطيت، الآن، ولاية طرابلس من آستانة سعادتي إلى أمير الأمراء الكرام حسين، دام إقباله الذي وصل هنالك [للتو]. وقد صدر فرماني عالي الشأن بأن تمد له يد العون عندما يباشر في ضبط المقاطعات وتحصيل المال الميري إذا ما قام الوالي السابق يوسف بن سيفا دام إقباله بأي طريقة بالتدخل وتصّدى لضبط المقاطعات وتحصيل المال الميري.

وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أنه إذا ما قام المذكور [يوسف ابن سيفا] بالتدخل في ضبط مقاطعات الولاية المذكورة أو تدخل أو أعاق تحصيل المال الميري بأي وجه، أن تمدّ يد العون للمذكور [حسين] في ضبط المقاطعات وتحصيل المال الميري، بموجب أمري جليل القدر. وتكون مجداً وساعياً في منعه من التدخل [في ذلك] بأقصى جهدك.

نسخة إلى والي حلب،

نسخة إلى أمير لواء صفد.

بلاد بعلبك والبقاع ووادي التيم

في العهد العثماني، كما في فترة المماليك السابقة، كانت الأراضي الواقعة بين سلسلة جبال لبنان الغربية وسلسلة جبال لبنان الشرقية جزءاً من ولاية دمشق. وهذه الأراضي كانت تتألف من ثلاثة أقسام: بلاد بعلبك (البقاع البعلبكي) وتتألف من القسم العلوي لوادي نهر العاصي المتجه شمالاً، والبقاع (البقاع العزيزي)، ويتكوّن من القسم العلوي لوادي نهر الليطاني المتجه جنوبا، قبل أن ينحرف باتجاه الغرب ليصب في البحر بين صيدا وصور، ووادي التيم الذي يتشّكل من القسم العلوي لوادي نهر الأردن قبل أن يصل إلى الغور ليصب في الحوله. والحد بين بلاد البقاع وبعلبك يتمثل في الحد المائي الفاصل قرب بلدة رياق الذي لا يمكن ملاحظته بسهولة. ومن جهة ثانية، فإن البقاع ووادي التيم مفصولان عن بعضهما البعض بسلسلة التلال التي تصل الأجزاء الشمالية لسلسلة جبال لبنان الشرقية بالجليل الأعلى في إقليم صفد.

كانت هذه الأقاليم تُدار كنواح للواء دمشق المركزي، في ولاية دمشق العثمانية. وكان سكان البقاع بأكملهم من المسلمين السُنّة. أما بلداته الرئيسية، من الشمال إلى الجنوب، فهي كرك نوح، قب الياس، مشغرة. والبلدة الأولى هي مركز إدارة الناحية. أما في بلاد بعلبك فكانت غالبية السكان من المسلمين الشيعة، وكانت بعلبك هي البلدة الرئيسية، وكانت

تتصل بالمدن السُنيّة السورية الداخلية كحمص وحماه عن طريق وادي نهر العاصي. أما في وادي التيم حيث كان السكان ينقسمون إلى مسلمين سُنة ودورز، فقد كانت البلدات الرئيسية من الشمال إلى الجنوب، هي راشيا، وحاصبيا، ومرجعيون.

هذه النواحي الثلاث كانت من الناحية الزراعية والرعوية من ضمن الأجزاء الأكثر خصوبةً وإنتاجا في سوريا العثمانية. وتشّكل أيضاً ذلك الجزء من ولاية دمشق حيث كانت الطرق من الداخل إلى الساحل ومن شمال سوريا إلى الجليل وفلسطين تلتقي وتتقاطع. ولذا فقد كانت المنطقة ذات أهمية مزدوجة: إقتصادية وإستراتجية.

أما القيادات المحلّية التي كانت تسيطر على هذه النواحي في القرن السادس عشر والسابع عشر فهي عائلة الحرفوش في بعلبك والبقاع، وعائلة شهاب في وادي التيم. وكان آل حرفوش من الشيعة، إلاّ أن العثمانيين قد تغاضوا عن هذه الحقيقة غير الخافية على أحد، إعترافاً منهم بحقائق الوضع المحلي. إلاّ أنهم ظلوا على حذرهم تجاه آل حرفوش، نظراً للشك في أن هؤلاء قد يكونون ميالين الى الصفويين في إيران. ولذلك فقد حاول العثمانيون إستبدال آل حرفوش بعناصر سُنية في المنطقة، يفترض ان تكون أكثر ولاءً، مثل عائلة آل فُريخ. وعندما فشلت المحاولة، عاد آل حرفوش الى موقعهم، إلا أن ولاءهم المشكوك فيه جعل علاقتهم بالعثمانيين تتسم بالاضطراب وأدى هذا في النهاية الى التخلص منهم سنة 1625. وكان آل حرفوش، في أيام مجدهم، قد مدوا سيطرتهم، كما توضح وثائق «المهمة» إلى خارج بعلبك والبقاع نحو الداخل وكانوا كثيراً ما يعيَّن أفراد منهم أمراء للواء حمص. كما عُيِّنوا أحياناً أمراء للواء تدمر.

أما آل شهاب السنيون، فيبدأ ظهورهم في وثائق «المهمة» بعد وراثتهم

لالتزام آل معن في المناطق الدرزية وكسروان. إلا أنه من المعروف من المصادر المحلية أن سيطرتهم على وادي التيم قد بدأت منذ بداية الحكم العثماني. وقد يكون عدم ورود ذكر لهم بشكل كبير في المهمة يعود الى أنهم كحكام لناحية وادي التيم لم يكن لهم دور في إثارة المتاعب للعثمانيين ولذا لا يرد ذكرهم في «المهمة» إلا لماماً فيما يتعلق بالتمرد الدرزي. كذلك فإن قرب وادي التيم من دمشق قد حال دون اندلاع تمرد طويل الأمد أو ذي شأن. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن بعض أفراد هذه العائلة، قد تمت الإشارة إليهم كدروز، مما يعكس عدم الرضى العثماني عن هؤلاء الأفراد.

أما آل فريخ فقد كانوا السلالة الأقصر عمراً في لبنان العثماني، فلفترة قصيرة في أواخر القرن السادس عشر، عُيِّن منصور فريخ قائداً لقافلة الحج الشاميّ، بالإضافة إلى توليته على لواء صفد وضابطا للبقاع. وقد كان سلوكه في المناصب التي شغلها وخاصة إدارته المالية وإدارته لشؤون الحج غير مرض أبدا. ونتيجة لذلك قبض عليه وأُعدم، كما توضح وثائق «المهمة». ولم يتمكن أولاده من استعادة أي دور سياسي، إلا أنهم لجأوا إلى إسطنبول لاسترجاع أملاك أبيهم التي كانت قد انتزعت في أوقات مختلفة من قبل آل الحرفوش والمعنيين. وفي النهاية، اختفت العائلة من التاريخ اللبناني.

الأوضاع في بعلبك

م. د. **1292/79**

20 محرم 1020 /4 نيسان 1611

حكم إلى قاضي بعلبك وضابطها،

أنت يا قاضي بعلبك، لقد أرسل قاضي كرك نوح، مولانا شعبان زيدت فضائله مكتوباً يقول فيه بأنك أعلمت بأن الذميين شلهوم وخليفة من قرية راس [بعلبك] الواقعة في قضائك، هما من أهل الفساد وقطاع الطريق. وهما يقومان بإشعال الحرائق في الحقول في زمن الحصاد في القرية القريبة من القرية المذكورة. كما أنهم يقومان باستضافة العديد من أبناء السبيل في بيتهما، ويقتلونهم ليلاً ويستوليان على أموالهم ومتاعهم. [وهما كذلك] يقومان بإحراق محاريب المساجد في العديد من القرى ويستمران في القيام بأعمال الفساد والشناعة المماثلة إلى الحدّ الذي جعل أهالي الولاية يأتون إلى المحكمة ويصّرون على إيصال الأخبار وعرض الأحوال [للقاضي]. ولذا فقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تتقيد به وأن تلقي القبض على الشقيين المذكورين. فإذا ما اختفيا، تأمر بإحضار كفيل لهما كي يجلبهما [إليك] بموجب الشرع. فإذا ما ثبت أنهما قد اقترفا أعمال الفساد والشناعة [المنسوبة إليهما] فاحكم عليهما بالحق. تفحص بعناية وعدالة كل الأمور التي نظر فيها شرعاً مرة واحدة [فقط] ولم يبت بها والتي لم يمضِ عليها [إلى الآن] خمسة عشر سنة. وبعد ثبوت الدعوى شرعاً، أعد الحقوقَ إلى أصحابها الشرعيين ثمّ احبس المذكورين. وأعرض الأمر [على إسطنبول] إذا كان هذا لازماً. فإذا لم يكن كذلك، عاقبهما بما تراه مناسباً بموجب الشرع، ولا تدع لأحد فرصة كي يتصرف خلافاً للشرع الشريف.

م. د. 1227/79

(أواسط محرم 1019 - أواخر ذي الحجة 1020 / نيسان 1610 - شباط - آذار 1612)

حكم إلى الوزير أحمد باشا في محافظة دمشق، وإلى ملاّ دمشق، وإلى قضاة

الولاية المذكورة،

لقد أرسل ضابط بعلبك يوسف[1] زيد مجده مكتوباً يفيد فيه أنه خلال عصيان ابن جانبولاد، وعندما وصل إلى بعلبك فرّ الرعايا من الظلم والتعدّي واستوطن كل منهم في ناحية أو قرية من الولاية المذكورة. ولذلك فقد أصبحت مدينة بعلبك ونواحيها خالية وخربة وحصلت خسارة كبيرة في المحاصيل. وقد رجا [يوسف] الأمر الشريف بأن يعاد الفارون [من حيث استوطنوا] إلى أمكنتهم القديمة، وقد صدر أمري الشريف بأن يعاد الرعايا الفارون في العشر سنين الأخيرة، والذين ينتمون إلى حكومة المذكور [يوسف] إلى أماكنهم الأصلية من حيث هم [الآن]. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تعمل بموجب أمري الصادر في هذا الشأن: أخرج الرعايا الذين وصلوا في غضون العشر سنين الأخيرة الذي ينتمون إلى حكومة المذكور [يوسف]، ويعيشون في الولاية المذكورة، وأعدهم إلى أماكنهم الأصلية، ولا تسمح لأيّ فرد بالتصرف خلافاً لأمري. أما الرعايا الذين استقروا لمدة تزيد على عشر سنين، فلا يجب أن ينتقلوا. وعليك الالتزام بذلك.

آل الحرفوش في بعلبك والبقاع

م. د. 198/53

19 جمادي الثاني 992 / 28 حزيران 1584

حكم إلى والي وقاضي دمشق،

[1] الضابط المشار إليه هنا هو يونس الحرفوش لا يوسف كما يرد في الحكم.

لقد أُعطي لواء تدمر سابقاً إلى الأمير علي بن حرفوش، أمين بعلبك، التابعة لدمشق. وقد توالى وصول الأنباء التي تفيد أنه يقوم بمساعدة أهل الفساد باستمرار وأنه شخصياً لا يخلو من الفساد. أجل، لقد صدر الأمر، أنه بعد حسن التدبير، فإنه يجب إلقاء القبض على المذكور سواء كان في دمشق أو في أي منطقة أخرى - وعموماً حيثما وجد يجب إلقاء القبض عليه وحبسه وعرض حالته. آمر، عند وصول رجب أحد متفرقة عتبتي المعلاة، أن تقوم بإلقاء القبض عليه وحبسه ثم عرض الأمر [على الدولة]. وقد كتب هذا الأمر بهذا الخصوص.

م. د. 18/67

15 ذي الحجة 998 / 15 تشرين الأول 1590

حكم إلى والي دمشق،

لقد أرسلت مكتوباً يفيد بأنك ألقيت القبض على ابن حرفوش وعساف الكذاب، وحبستهما في إحدى قلاع دمشق. وقد عرضت أن يعطى لكل منهما لواء. آمر بقطع رأسيهما وإرسالهما إلى سدة سعادتي. ويجب أن لا تتوانى دقيقة أو ساعة واحدة [عن تنفيذ الأمر] عند وصول الجاوش رضوان، أحد جاوشية عتبتي المعلاة حاملاً أمري الشريف. إقطع رأسَي المذكورين، بموجب الفرمان الشريف، وأرسلهما بسرعة إلى عتبة سعادتي مع الجاوش المذكور. فليكن معلوماً أن هذا من مهمات الأمور وأنك يجب أن لا تضيّع دقيقة واحدة في إجراء فرماني الشريف

أُعطي للجاوش رضوان.

م. د. 315/70

17 جمادي الثاني 1001 / 6 آذار 1593

حكم إلى أمير لواء حمص حالياً، موسى بن الحرفوش،

لما كان اللواء المذكور قد أُعطي إليك إلى جانب الأمانة (جمع الضرائب) شريطة أن تدفع للخزينة العامرة 100000 قطعة ذهبية، ولما كان أمري قد صدر بإبقاء اللواء المذكور والأمانة في يديك لمدة أربع سنوات، شريطة أن تكون عادلاً ومستقيماً كل الاستقامة في تعاملك مع الرعايا والبرايا في اللواء المذكور وأن تدفع القطع الذهبية التي تعهدت بدفعها بحلول الأول من ربيع الأول سنة 1000، آمر أن تسدد المبلغ المرقوم في التاريخ المذكور. عليك، لدى وصول [هذا الحكم] أن تتقيد به في هذا الشأن: أن تكون عادلاً كل العدل مع الرعايا والبرايا وأن تهتم بإيصال القطع الذهبية المذكورة إلى داخل الخزينة كما تعهدت. وهكذا، لن يعطى لواؤك وأمانتك لأحد غيرك لمدة أربع سنوات بل سيظلان معك.

م. د.135/80

(أوائل محرم 1022 - أواسط صفر 1023 / شباط 1613 - آذار 1614)

حكم إلى والي دمشق،

بينما كان علي، قبوجي باشي أمير الأمراء مصطفى، والي ديار بكر حالياً، وهو أيضاً واحد من متفرقة عتبتي المعلاة، في طريقه من دمشق إلى الآستانة، وأثناء توقفه في قصبة تدعى بعلبك سُرقت أمتعته وأشياؤه الأخرى - مثل قرآن يقدر بـ20000 أقجة، وفضة إفرنجية، وقماش مصري وغطاء رأس ودرع فضي وقوس وعدد آخر من الأشياء- من قبل رجال الأمير يونس بن حرفوش. ولذا آمر بالتحقيق في هذا الأمر حسب الشرع وإعادة هذه الأشياء

[إلى صاحبها]. وعند وصول [هذا الحكم] عليك بالتقيّد به في هذا الشأن: أحضر من نهبوا هذه الأشياء واستمع إلى إفادتهم الشرعية في حضور المذكور [علي] وأعد الأشياء المسروقة بعد ثبوت الأمر. وبعد إعادة المسروقات كاملة طبقاً للشرع، وإذا كان هؤلاء الأشقياء الملاعين يحتاجون إلى أن يعرض أمرهم [على استانبول] فاحبسهم في مكان آمن واعرض أمرهم. ولكن عليك أن تكون في غاية الحرص كيلا يكون ذلك سبباً للاعتداء على الرعايا الآمنين بخلاف الشرع الشريف.

م. د. 41/81

(أواسط ربيع الثاني 1024 - أواخر محرم 1025 / أيار -1615 شباط 1616)

حكم إلى والي طرابلس سابقاً، يوسف باشا سيفا دام إقباله

عندما كان البلوكباشي شلهوب[2] يقوم بضبط مقاطعة البقاع العزيز بقي في ذمته مبلغ 15000 قرش للأمير يونس [الحرفوش] أمير لواء حمص، دام عزه، وذلك بموجب الحجة الشرعية. ولتمكينه من استعادة المبلغ، صدر، الأمر الشريف [بذلك] وأرسل مراراً إلاّ أن المبلغ بقي غير مسددّ، وفي ذلك ظلم كبير للأمير المذكور.

الآن، إذا لم يقم البلوكباشي المذكور بأداء المبلغ كاملاً غير منقوص، فقد صدر الأمر الشريف القاضي بتحصيله من محصول المزارع العائدة له في حمص. وقد صدر الأمر بأن لا يقوم [البلوكباشي المذكور] بتقديم الأعذار بل أن يدفع للأمير المذكور حقه. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم]

[2] في الاصل شلهوم. تشير الوثيقة هنا أن شلهوب هذا كان في جملة إنكشارية دمشق. والحكم موجه هنا إلى يوسف سيفا، ليس بصفته والي طرابلس السابق فحسب، ولكن لأن شلهوب الحرفوش كان متحالفاً معه أيضاً.

أن تعمل بناء على أمري الشريف الصادر بهذا الشأن: إستدع البلوكباشي المذكور شلهوب، فإذا لم يدفع مبلغ المال المحدد الذي هو حق الأمير المشار إليه. يُحَصّل [هذا المبلغ] من محاصيل مزارعه في حمص. وقد صدر الأمر الشريف بهذا الشأن. وعليك أيضاً أن لا تلتمس العذر للبلوكباشي المذكور، بل عليه أن يدفع المبلغ المستحق للأمير المشار إليه بالكامل بموجب الحجة الشرعية [التي لديه].

م. د. 81 / 45

(أواسط ربيع الثاني 1024 / أواخر محرم 1025 / أيار 1615 - شباط 1616)

حكم إلى قاضي حمص،

لقد أرسل الأمير يونس، أمير لواء حمص حالياً، دام عزه، تذكرة يفيد فيها أن البلوكباشي شلهوب[3] [بن الحرفوش] كان يقوم سابقاً بضبط مقاطعة بقاع العزيز. وقد أرسل أمري الشريف عدة مرات يأمر بإعادة المحاصيل الزراعية التي تقدر بـ15000 قرش، العائدة إلى الأمير المذكور بموجب الحجة الشرعية. [ولكن] البلوكباشي شلهوب لم يعدها وبقيت في ذمته. وقد رجا الأمير يونس أن يصدر أمري الشريف [إلى البلوكباشي المذكور] كي لا يتمكن من رفض إعادة الحق، وأن يعيدها من محصول حقوله الموجودة تحت قضائك. فإذا لم يكن قد أعاد الحقوق التي بحوزته إلى الأمير المذكور بموجب الحجة الشرعية، فقد أمرت أن تعاد هذه الحقوق طبقاً للشرع، من محصول مزارعه الواقعة تحت قضائك. وعند وصول [هذا الحكم]، عليك أن تعمل بموجب أمري الشريف، الصادر بهذا الشأن. إستدعِ المذكور شلهوب إلى

[3] في الأصل شلهوم.

مجلس الشرع الشريف وواجهه بالأمير المشار إليه أو وكيله، تفحص الأمر كما ينبغي، إذا لم يكن قد فصل فيه بالشرع، ولم تمض عليه خمسة عشر سنة. وأقرأ الفتوى التي لديه، فإذا ثبت أن البلوكباشي المذَكور مدين بهذا المبلغ ولم يؤده بعد، ويرفض ذلك، عليك أن تحكم [في القضية] بعد أن يثبت[الحق] بالشرع. أعد المبلغ من محصول مزارعه الواقعة تحت قضائك ليعود للأمير يونس حقّه كاملاً. ولا تسمح له [شلهوب] بأن يعاند ويرفض الأداء مخالفاً بذلك الشرع الشريف. فإذا عاند ورفض الامتثال، إعرض الأمر عليّ.

م. د. 81 / 78

7 ربيع الأول 1025 /25 آذار 1616

حكم إلى والي دمشق وإلى قاضيي دمشق وحمص،

لقد أرسل أمير لواء [...] وضابط بعلبك حالياً، يونس بن الحرفوش دام عزه مكتوباً يفيد فيه أن وظيفة الياسقجي في لواء حمص كانت تُعطى [عادة] لأحد إنكشارية دمشق- وقد قام ابن سيفا بتعيين أحد رجاله فيها - إلاّ أنها الآن شاغرة. ولما كان درويش عبدالله، من سكان حمص، وأحد إنكشارية الشام رجلا قادرا على القيام بمهمات هذا المنصب، فإنه [يونس الحرفوش] يرجو أن يعين المذكور ياسقجياً في اللواء المذكور على اعتبار أنه رجل مناسب لهذه الوظيفة. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أنه لما كانت وظيفة الياسقجي تعطى منذ زمن [لأحد إنكشارية دمشق] وبما أن المذكور [درويش عبدالله] رجل معروف بالصدق والاستقامة، أن يعين في وظيفة الياسقجي في حمص. ولكن كن حذراً واجتنب الظلم والتعدي على الرعايا والفقراء بهذه الحجة وخلافاً للشرع.

م. د. 81 / 83

ربيع الأول 1025 / آذار - نيسان 1616

حكم إلى والي طرابلس وقاضيها،

لقد تقدم ضابط بعلبك حالياً وأمير لواء ... سابقاً يونس بن الحرفوش دام عزه بعرضحال يفيد فيه أن أهالي القرية التي تُدعى عاقورة، التابعة لناحية بعلبك، كانوا يقومون بدفع ما يقع عليهم من المال الميري ويؤدونه كل سنة، إلا أنهم قد امتنعوا عن أداء أي مال ميري في السنوات الخمس الأخيرة، عندما أصبحوا تحت حماية حسين بن سيفا، دام إقباله. ويقوم هو [يونس بن الحرفوش] بأداء ما يتوجب عليهم بالتمام، ولذا فعوائد السنوات الخمس باقية في ذمتهم. وقد رجا [يونس بن الحرفوش] أمري الشريف لكي يدفعوا المال الذي امتنعوا عن أدائه في السنوات الخمس الأخيرة، والذي ما زال في ذمتهم. ولذا فقد أمرت أن يؤدوا بالتمام ما امتنعوا عن أدائه من عوائد السنوات الخمس الماضية. وعند وصول [هذا الحكم] إعمل بما يأمر به في هذا الشأن. فإذا كان أهالي القرية المذكورة لم يسددوا ما أستحق عليهم من مال منذ خمس سنوات، وإذا كان الأمير المذكور [يونس] قد دفع المال [نيابة عنهم] من أمواله الخاصة، وإذا كانت عوائد الضرائب للسنوات الأخيرة قد بقيت في ذمة المذكورين [أهالي العاقورة]، عليك أن تقوم بما يقتضيه الشرع الشريف في هذا الشأن فتحكم بتحصيل الأموال الباقية في ذمة المذكورين بالتمام. ولا تسمح لأحد بأن يخالف الشرع الشريف أو أمري الهمايوني.

آل شهاب في وادي التيم

م. د. 1064/111

أواخر ذي القعدة 1111/ آيار 1700

حكم إلى والي الشام،

إن والي صفد وصيدا الحاج قبلان محمد، دام إقباله قد أرسل عرضحال إلى سدة سعادتي. وكان [الوالي] المذكور أميرا للحجّ سنة 1110. وقد منح مقاطعات صفد وإحدى مقاطعات صيدا - بيروت، في تلك السنة، معاً كالتزام إلى أولاد شهاب: الأمير بشير والأمير منصور[4]. وقد تسلّم [الأميران بشير ومنصور] حينذاك، وثيقة ممهورة وحجة شرعية بما دفعاه من مال المقاطعات. والآن يبقى في ذمتهما ثلاث وخمسون كيسه من المال الميري لم يقوما بدفعها. وعندما طُلب من الأمير منصور أن يؤدي ما حصّله من مال من وادي التيم إحدى نواحي الشام، ردّ الأمر إلى الأمير بشير، الذي قام أيضاً بردّ الأمر [مجدداً إلى الأمير منصور]. وكل منهما يرد [أمر الدفع] إلى الآخر، تجنباً لدفع المال. وكما هو مبين أعلاه، فإن ثلاثاً وخمسين كيسه من المال الميري باقية في ذمة الأمير منصور آنف الذّكر. وبموجب الحجة الشرعية والوثيقة الممهورة وبمقتضى الشرع، فإن عليك أن تُحصّل المال [الميري] بأي وجه كان وتلقي القبض على الشخص بذاته.

إعمل بمقتضى ما هو مبين أعلاه؛ كتب [هذا الأمر] بهذا الخصوص.

م. د. 1065/111

أواخر ذي القعدة 1111/ آيار 1700

[4] بشير ومنصور أخَوان أنظر:م.د. 271/111 أدناه.

نسخة [من الحكم أعلاه] إلى والي طرابلس الشام لكي يقوم بتحصيل المبلغ المذكور من المال الميري بموجب الحجة الشرعية والوثيقة الممهورة من الأمير بشير في ولاية طرابلس[5].

آل فريخ في البقاع

م. د. 71 / 237

10 صفر 1002 / 5 تشرين الثاني 1593

حكم إلى والي دمشق وقاضيها،

لقد أرسل إبراهيم باشا رسولاً إلى سدة سعادتي، وقد أفاد أن الأمير منصور بن الفريخ يدين له بمبلغ 6400 فلوري وذلك أجرة الحمام والمطاحن الكائنة في البقاع، التابع لدمشق. كما تحدد ذلك الحجة الشرعية. ولما كان الأمير منصور المذكور محبوساً، فإن دفع المبلغ غير ممكن مما يُبقي الدين قائماً. وقد صدر الأمر الشريف من دائرة المالية بأن يُحَصّل المبلغ طبقاً للحجة. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تعلم الأمير منصور ووكيل المذكور [إبراهيم باشا] أن مبلغ 6400 فلوري ما زال مستحقا [من الأمير منصور] ويجب أن يدفع بالتمام بموجب الحجة الشرعية وأمري الهمايوني وأن يُسلَّم لوكيل إبراهيم باشا.

م. د.81/ 224

9 شوال 1024/ 1 تشرين الثاني 1615

[5] ربما لأن التزام آل شهاب اشتمل على جزء من ولاية طرابلس.

حكم إلى والي دمشق وقاضيها،

لقد تقدم نصر الله وإخوته محمد ومنصور وآخرون [من أبناء] أمير الحج السابق المتوفى، والذي كان من سكان دمشق المدعو الأمير منصور بن فريخ بعرضحال إلى جيشي الهمايوني يفيد أن أباهم المذكور، الأمير منصور، قد ترك لهم حين وفاته حماماً، ومرجاً، وكرماً، وحديقة وطاحونة وسائر أملاكه في المكان المدعو قبر إلياس في ناحية البقاع. وقد استولى على الأملاك [بعد وفاة الأمير منصور] أخوه مراد، أحد بلوكباشية [إنكشارية] دمشق واستمر في استغلالها عدة سنوات. بعد ذلك، قام ابن جانبولاد باجتياح [ولاية دمشق] وحاصر [فيما بعد] مدينة دمشق[6]، [وفي هذه الأثناء] سيطر ابن معن على الناحية المذكورة في البقاع. وقد جاء أخو [منصور بن فريخ] وحصل على أمر شريف من مراد باشا، الصدر الأعظم المتوفى [الآن] يقضي بإعادة الممتلكات المذكورة [إلى آل فريخ]. وعندما أراد أن يستعيد السيطرة [على الأملاك] لم يسمح له ابن معن بذلك. وتوفي، بعد ذلك، أخو [منصور ابن فريخ] المذكور كذلك، ولم يتمكن [أبناء منصور بن فريخ]من استعادة الأملاك لان ابن معن كان مستمراً بالسيطرة عليها تغلباً على الوجه المذكور سابقاً. [ثم] هرب ابن معن إلى الكفار الملاعين[7]، والآن يسيطر يوسف[8] ابن الحرفوش، وهو المسيطر في البقاع، على بيت [آل فريخ] ويعطي أعذاراً للمماطلة: فحيناً يقول إنه اشترى البيت من الباشا في دمشق وأحياناً أخرى يدّعي أنه ملك لابن معن.

وهذه الحالة ظلم واضح [للإخوان من آل فريخ] جرى بيانها لك. وقد رجا [الملتمسون] أمري الشريف فيما يتعلق باستعادة الأملاك المذكورة

(6) الإشارة هنا لأحداث ثورة علي جانبولاد في سنة 1605-1607.

(7) الإشارة هنا هي إلى هرب فخر الدين إلى توسكانيا سنة 1613.

(8) تُقرأ يونس.

بموجب الشرع. ولذا، فقد أمرت أن تتفحص هذه الحالة بموجب الشرع. وقد أمرت، عند وصول [هذا الحكم] أن تعمل بموجبه، وأنت ملزم به. استدعِ المذكور يونس مع المدعين أمام مجلس الشرع الشريف، وتفحص الدعوَى التي جرى تحريها مرة وبقيت دون فصل ولم يمضِ عليها خمس عشرة سنة بموجب الشرع، وإنّ الأملاك المذكورة قد آلت إليهمَ [آل فريخ] إلا أنها انتقلت من يد إلى أخرى حتى وصلت[أخيراً] وأُخذت بالقوة واستعملت من قبل المذكور يونس. عليك أن تعمل بموجب الشرع، وتحكم في دعوى المدعين، وتعيد إليهم، بعد الثبوت، الأملاك المذكورة التي آلت إليهم من أبيهم وأخيه. لا تدع مجالاً لأحد بالتصرف خلافاً للشرع الشريف.

لواء صفد

كان لواء صفد العثماني يشكّل مملكة صفد المملوكية سابقاً، وقدأصبح جزءاً من ولاية دمشق منذ الفتح العثماني، باستثناء بضعة أشهر في عام 1614 حين أُتبع بولاية صيدا التي لم تدم طويلاً في ذلك الوقت. ولكنه بعد عام 1660، صار جزءاً دائماً من ولاية صيدا.

تقع أراضي هذا اللواء جنوب لواء صيدا - بيروت، بين نهر الزهراني ورأس جبل الكرمل، في حيفا، وتشتمل على الجليل الأعلى والجليل الأدنى. وقد أصبح الجليل الأعلى يشكّل قسماً من لبنان منذ عام 1920، أما الجليل الأدنى، حيث تقع مدينة صفد فأصبح يشكّل جزءاً من فلسطين. وبموازاة هذه المنطقة الجبلية، اشتمل اللواء على مدينتي صور وعكا الساحليتين.

ويظهر أن السكان في هذا اللواء كانوا ينقسمون إلى فلاحين وبدو. وقد استقرت عشائر الفلاحين القاطنة في الأجزاء الشمالية (التي هي الجليل الأعلى، ويُسمّى محلياً جبل عاملة، أو جبل عامل، وكذلك بلاد بشارة) وكانت غالبيتهم العظمى من المسلمين الشيعة. أما سكان الأجزاء الجنوبية (بما في ذلك مدينة صفد) فقد كانوا على الأرجح من المسلمين السنة، وهذا هو حال البدو في المنطقة. ويبدو أيضاً أن أقلّية لا بأس بها من الدروز كانت تعيش في الجليل الأدنى.

استمدّ اللواء أهميته الإستراتيجية من عاملين: الأول، لأنه يقع على

الطريق الساحلي من مصر وفلسطين إلى صيدا، المرفأ الرئيسي لسوريا الجنوبية الذي تستعمله دمشق؛ والثاني، لأن الطريق المباشر من دمشق إلى مرفأ صيدا، مروراً بوادي التيم والأجزاء الجنوبية من وادي البقاع، يمر عبر الجليل الأعلى وصولاً إلى الساحل بين صيدا وصور.

في أوائل القرن السابع عشر، كان لواء صفد تحت سلطة فخر الدين معن أمير الدروز. وحاول آل الحرفوش الشيعة من بعلبك والبقاع أن يمدوا نفوذهم إلى هناك، خاصة أثناء غياب فخر الدين في أوروبا من العام 1613 وحتى العام 1619، ولكن دون جدوى. وفي أوائل القرن الثامن عشر وفي أوقاتٍ مختلفة بعد ذلك، كانت صفد تدخل أحياناً ضمن التزام الشهابيين.

عطاءات وتيمارات

م. د. 50/ 308

1585 / 993

براءات

يُعطى الأمير منصور[1]، أمير لواء صفد، الذي في عهدته تحصيل المال الميري والذي أبلى بلاء حسناً في الحرب الحالية[2] ترقيا بقيمة 30000 أقجة.

50/ 434

1585 / 993

[1] هو على الأرجح الأمير منصور فريخ، والذي لعب دور قيدوم لإبراهيم باشا، قائد القوات العثمانية في الحملة على الشوف سنة 1585، على ما تروي المصادر المحلية.

[2] الحرب المشار إليها هنا هي الاجتياح العثماني للشوف سنة 1585.

حسن بن عبد الله

بناء على طلب أمير صفد، منصور، يعطى المذكور تيمارا ابتداءً بقيمة 3000 أقجة لشجاعته.

م. د. 50/ 447

1585 / 993

لقد أرسل أمير صفد، منصور، رسالةً تفيد أن محمد بن يعقوب من الغرباء، هو رجل جيد، ويطلب مكافأته. يُعطى تيماراً ابتداءً بقيمة 3000 أقجة.

آل فريخ في صفد

م. د. 50 / 123

(أواخر ربيع الثاني -991 أواخر رمضان 993/ أيار 1583 - أيلول 1585)

لواء القدس الشريف،

لقد تنازل حسين، أمير لواء صفد، عن اللواء إلى الأمير منصور، من أبناء فريخ، مقابل شروط معينة. حالياً، لا يوجد شخص جدير يقوم بالسيطرة على القدس حيث العربان العصاة، والحاجة ماسة إلى أمير [لواء]. أعلم قاضي القدس وأمير لواء غزة أن القدس قد أُعطيت للأمير حسين.

م. د. 67/ 500

أواخر جمادي الثاني 1000 / نيسان 1592

حكم إلى والي دمشق وقاضيها ودفتردارها،

لقد تناهى إلى مسامعي أن قرقماز بن فريخ، الذي كان محبوساً في قلعة دمشق قبل ذلك، قد أُطلق سراحه. ولما كان الأمر كذلك، فإنه ليس من رضاي الهمايوني أن يُطلق سراحه. وقد أمرت، عند وصول [هذا الحكم] أن تُحاذر إطلاق سراحه. وإذا كان قد أطلق بطريقة ما بينما كفيله محتجزٌ عليك أن تعيد إلقاء القبض عليه وحبسه وعرض الأمر عليّ. وكلٍ منكم مقيد بهذا الشأن. وكونوا على غاية الحذر كي لا يأخذ المذكور أموالاً، أو أن يكون في حمايتكم أو أن تعرضوا عليّ ما يخالف الواقع. إذا كان قد أُطلق سراحه خلافاً لأمري الشريف فلن يستمع لأعذاركم، وسيجري عليكم أنتم أيضاً ما جرى له وهذا لعلمكم.

أُعطي للچاوش رضوان.

م. د. 72/ 889

(أوائل جمادي الأول 1002 - أوائل صفر 1003 / كانون الثاني 1594 - تشرين الأول 1594)

حكم إلى والي دمشق،

لقد أرسل قاضي دمشق ودفتردارها مكتوباً إلى سدة سعادتي.

يجب أن يصبح المدعو ابن فريخ عبرة للأشقياء وقطاع الطرق بموجب فرماني واجب الامتثال بشأن إنهاء الظلم والتعدّي الواقع على الفقراء والضعفاء والرعايا. فليعاقب كما ترى مناسباً وعندما يتم لك النصر عليه سيتخلص الفقراء والضعفاء من شره. فليتفرغ العلماء والصلحاء والأشراف

للدعاء لله بحفظ الدولة والسلطنة وليتخلص أبناء السبيل وكافة الرعايا والبرايا من فساده. يجب أن تُحَصّل كل الأموال الميرية، وتصادر الأرزاق والأموال والأملاك التي بحوزة هذا الشقي وترسل إلى سدة سعادتي، ويجب إعلامي باستمرار [بكل الشؤون المتعلقة بذلك] وقد أمرت أن تُصادر جميع الأموال الميرية، والأرزاق والأملاك التي في حوزة الشقي المذكور وترسل إلى سدة سعادتي. ويجب أن تبذل أقصى الجهد في حماية الولاية وحفظ الرعايا وقمع الأشقياء. ويجب أن تعرض علي باستمرار الأحوال في ولايتك.

م. د. 73 /1017

29 شوال 1003 /تموز 1595

حكم إلى والي دمشق،

لقد تقدم محمد بن منصور بن فريخ، ابن أمير صفد السابق، بعرضحال إلى سدة سعادتي. [يقول محمد في العرضحال] أنه عندما توفي أبوه، هاجم الأشقياء [بمن فيهم]: ابن معن، أولاد شهاب، الشيخ يوسف، ابن شرف الدين، ابن حرفوش، مقدمي حمارة، وابن عرفة مع أتباعهم، أخاه قرقماز وأتباعه وقتلوه مع أكثر من 150 رجلاً من أتباعه واستولوا على 1000 قطعة ذهبية وبعض أمتعته الأخرى. هذا لإعلامك [بما جرى] ولتوجيه الأمر لك بتفحص هذا الأمر بموجب الشرع. وقد أمرت عند وصول [هذا الأمر] بأن تلقي القبض على المذكورين بأي طريقة وأن تقف إلى جانب المذكور محمد، وأن تنظر الأمر بموجب الشرع.

تفحص المسألة بعناية، فإذا كان هنالك، كما تمّ الوصف، قتلاً ونهباً للأموال، فأعد للمذكور [محمد] حقوقه كاملة بموجب الشرع. وبعد ذلك، إعرض علي [أسماء] أهل الفساد، واحبس من يستحق الحبس منهم. إعرض

الأمر علي، وطبق الشرع وأعد الحقوق [لأصحابها].

المعنيون في صفد

م. د. 75/ 548

11 شوال 1013 /2 آذار 1605

حكم إلى ابن معن، أمير لواء صفد،

إن آستانة سعادتي تعتبر أن شؤون الولاية تعتمد على اللواء المذكور. وقد وصل إلى سمعي الهمايوني أنك تحفظ وتحرس [اللواء] وتمنع أذى العربان والأشقياء، وتحافظ على البلاد والعباد في طمأنينة وانتظام. فليحفظك الله. الآن، لقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تبذل المزيد من الغيرة والحمية التي جبلت عليها وأن تبذل قوتك وطاقتك في حفظ وحراسة الولاية، ودفع أذى الأعراب والأشقياء، والاهتمام برفاهية وطمأنينة الرعايا وأن تشجع الزراعة وتزيد من حسن أحوال القرى والنواحي. أبذل الجهد بلا حدود في ذلك. وقد تقرر أن تكون موضع عنايتي الهمايونية ودعائي لك بالخير. ولذا كُن حذراً ومتنبهاً[3].

ذيل المهمة 751/8

(صفر – شعبان 1016 / أيار – كانون الأول 1607)

حكم إلى أمير لواء صفد، فخر الدين،

[3] لقد نشر U. Heyd في كتابه *Ottoman Documents on Palestine*, 53، ملخصاً لهذا الحكم؛ إبن معن المشار إليه هنا هو فخر الدين.

إن وزيري الأعظم، مراد باشا، سردار جيوشي الهمايونية. سيتوقف خارج حلب استعداداً للتحرك سريعاً في التاسع من محرم في حربه المظفرة[4]. ولذا فقد صدر فرماني عالي الشأن بأن تعد عددًا كبيراً من العسكر كاملي التجهيز وترسلهم مع ابنك علي، أمير لواء صيدا – بيروت، لينضم إلى السردار المذكور، وليطيعه كما يرى السردار مناسباً.

وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تبذل أقصى الجهد بموجب أمري. أعدَّ عدداً كبيراً من العسكر كاملي التجهيز وأرسلهم سريعاً إلى الابن المشار إليه، الذي سيسرع بهم للانضمام إلى السردار المذكور. أبذل أفضل ما لديك في خدمتي الهمايونية المظفرة. إن الجهد الأقصى متوقع منك في هذه السنة المباركة. وليس لك أن تقيس هذا الوقت، أو هذه الحرب المظفرة بأي أوقات أو حروب أخرى. وعند وصول أمري الهمايوني، تحرك بأقصى سرعة وابذل الجهد في إرسال العسكر وإيصالهم.

ذيل المهمة 8 / 165

ذو الحجة 1016 / آذار – نيسان 1608

حكم إلى فخر الدين بن معن، أمير لواء صفد:

يتوجه الآن سردار جيشي المنصور، الوزير الأعظم، مراد باشا شرقاً على رأس جيوش لا يحصى عددها. تحرك لمساعدته. بإذن الله، سيصل قريباً إلى المكان المحدد. وعليك الآن أن تظهر الغيرة والحمية التي هي من صفاتك، كما كانت صفة أجدادك وتبذل نفسك في هذه المهمة. أجل، أنت مأمور في هذه المناسبة أن تبذل كل طاقتك وتُعدَّ جميع العشائر والقبائل إعداداً تاماً

[4] الحرب المشار إليها في هذا الحكم والحكم الذي يليه هي الحرب ضد علي جانبولاد. تجدر الملاحظة هنا أن فخر الدين كان قد انضم إلى قوات الثائر بدلاً من الانضمام إلى الوزير الأعظم.

لملاقاة الوزير الأعظم مع جيشي المنصور في مكان يدعى باياس، وأن تكون في خدمته وتشارك معه بالطريقة الملائمة، وقد صدر فرماني عالي الشأن [بهذا الخصوص]. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تعمل بموجبه وتكون مستعداً مع العشائر والقبائل المجهزة بالسلاح للقاء الوزير الأعظم في تلك المنطقة. عليك أن تنضم [إلى الوزير الأعظم] في المكان المشار إليه دونما تأخير، وأن تخدم السلطان بالطريقة الملائمة، وتشارك في [الحرب]، باذلاً جهدك. وبإذن الله ستكون موضع عنايتي مقابل خدمتك وسيكون لك ولأتباعك ما أردتم. وعلى العموم، فإن لي كل الثقة في إخلاصك وتمام طاعتك وخضوعك. وإذا كان لديك [عساكر] من السكبان أو البلوكباشية أو أي رجال نافعين آخرين، أحضرهم معك، وابذل نفسك في هذه المهمة. وبإذن الله، لن تذهب خدماتك دون مكافأة. وستلقى رغباتك ورغبات كل من معك المزيد من الاهتمام. ولن توجه لك أو لمن معك أي إهانة من السردار المعظم ولن يقع عليكم أي أذى. ومن المستحيل أن يحدث هذا في حقيقة الأمر. إنضم إلى الحرب مع كل أتباعك حالاً وابذل نفسك كما هو مأمول منك.

م. د. **78/ 1002**

(أوائل ربيع الأول - أواخر ذي الحجة 1018 /حزيران 1609 - آذار 1610)

حكم إلى فخر الدين بن معن، المتصرف على لواء صفد،

لقد حَصّلت من أرباب التيمار في لواء اللجون، بموجب الفرمان مال بدل الجمال البالغ 15000 قرش. كذلك فقد هاجم رجالك سفينة قادمة من صيدا ومحملة بالشعير والقمح متجهة إلى طرابلس، واستولوا على حمولتها

من المؤن والمال الميري.

وعندما تلقيت أنباء ذلك، أعدت جزءاً من القمح، أما بالنسبة للباقي فقد انتحلت الأعذار فيما يتعلق بإعادتها.

ليكن معلوماً لديك أن أمري الشريف قد صدر إلى كل من والي وقاضي دمشق لكي يتم تَفَحُّص الموضوع طبقاً للشرع فيما يتعلق بالمال الميري والمال الذي يعود إلى أشخاص آخرين على السفينة المذكورة. [وهذا الأمر يقضي] أن تُعيد ما هو مستحق بموجب الشرع وقد صدر أمري الشريف [بذلك]. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تعيد ما هو مستحق من المال الميري وأموال الأشخاص الآخرين بموجب الشرع الشريف والحجة الشرعية. عليك أن تعيد ما هو مستحق بموجب الشرع الشريف وأن لا تعاند أو تخالف الشرع الشريف.

تمرد محليّ

م. د. **31/ 325**

(أواخر ربيع الثاني - أوائل شوال 985 / تموز - كانون الأول 1577)

حكم إلى أمير لواء صفد،

لقد أرسلت مكتوباً يفيد أن السفن القادمة إلى مرفأ صور، الذي يتبع اللواء المذكور، لشراء الذخيرة (المؤن) بموجب الأمر الشريف، تجلب سراً البنادق والرصاص إلى تلك الأرجاء ويتم بيع [البنادق والرصاص] إلى العصاة تحت ذريعة شراء الحبوب. وقد تمّ تحذيرهم [بعدم القيام بذلك] عدّة مرات إلا أنهم لم يعيروا التنبيهات أي اعتبار قائلين إن «أوامر أمير اللواء

لا تنطبق علينا نحن الإنكشارية والعجمي أوغلان». ولذلك، فقد أصبح لدى العصاة والرعايا عموماً أكثر من 4000 بندقية. [كذلك] فقد تجمّع أكثر من مئتي مسلح بالبنادق في قرية شفا عمرو التي تتبع قضاء عكا، وهم يقومون بأعمال الفساد، ويهاجمون الطرق باستمرار، ويقتلون الناس وينهبون أمتعتهم. وبالإضافة إلى هذا، فقد جمعوا حولهم قطاع الطريق والأشقياء وهم مستمرون في التسّبب بالاضطراب ليلاً نهاراً. وقد أوضحت أنهم غير براء من الشقاوة. وقد رجوت، في هذا الشأن، صدور أمري الهمايوني كي تجمع السلاح من بنادق وما يشابهها من المعدات التي في حوزة المسافرين والرعايا ووضعها في القلعة. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تقوم بجمع السلاح والبنادق من المسافرين والرعايا التي أفدت أنهم يملكونها لصالح الميري. إحفظها [الأسلحة] في القلعة وأعلمني [بالأمر]. ونبه على الإنكشارية وأي شخص آخر أن لا يبيعوا العربان أو الرعايا أي أسلحة أو بنادق. خُذْ الأسلحة من أيدي الذين يمتلكونها لصالح الميري. إحفظها [الأسلحة] في القلعة وأعلمني [بالأمر]. خذ الأسلحة من أيدي الذين يمتلكونها، كما عرضت، لبيعها للعصاة من الأعراب والرعايا، ومن الإنكشارية ومن كل الآخرين. احتفظ بالأسلحة وسجل أسماء كل من يرفض الطاعة واعرض الأمر [عليّ]. كن متنبها كي لا يقع الضرر على البلاد بسبب إهمال مسألة انتشار البنادق والسلاح بين العربان العصاة.

م. د. **231/99**

أواسط ربيع الأول 1100/ كانون الثاني 1689

حكم إلى المتصرف على طرابلس والمتصرف على وجه الأربلق على لواء القدس الشريف ومتسلم دمشق،

لقد تقدم المتصرف على ولاية صيدا - بيروت، وزيري إسماعيل باشا بعرضحال إلى عتبتي المعلاة [يوضح] أن المشايخ الذين يسكنون في قرى صفد ومقاطعاتها و [بلاد] بشارة قد وضعوا أنفسهم وأقاربهم رهائن لدى ضابط المقاطعات لقاء المال [المترتب عليهم]. ولكن بعض المشايخ الذين يسكون في لواء صفد، مثل متولي عيون التجار الشيخ مصطفى أحمد، والشيخ نافع والشيخين الأخوين أحمد بن عبد الخالق وعزام، وشيخ بقية القرى الشيخ عمر وشيخ المشايخ أحمد وأخيه الشيخ عبد الله وشيخ قرية سخنين، والشيخ عمر وشيخ مقاطعة بشارة والآخرين المدعوين عمر وعلي لم يسلموا أنفسهم منذ زمن بعيد ولكنهم يمعنون في العصيان مع الأشقياء الآخرين برفضهم الطاعة ودفع الضرائب. ولهذا، وإذا كان المذكورون كما هو مشروح أعلاه، (يشكلون) حائلاً دون تحصيل الضرائب ومبعثاً للاضطراب، فعليك أيها الوالي المشار إليه، مساعدة الوزير المذكور في تحصيل الضرائب.

وقد أعطي هذا الحكم بهذا الشأن.

الحروب الهمايونية

دخلت الدولة العثمانية في القرنين السّادس عشر والسابع عشر في حروب متقطّعة على جبهتين: مع الفرس على الجبهة الشرقية، ومع الإمبراطورية النمساوية على الجبهة الغربية في أوروبا. وأثرّ انهماكها العسكري، خاصةً عندما كان طويل الأمد، على سيطرتها الضعيفة أصلا على أجزاء من جبل لبنان، وأفسحت المجال لظهور حركات تمرد جديدة من قبل عناصر غير موالية لهم، مثل الدروز والشيعة.

في العام 1683، تقدّم العثمانيون بكامل قواتهم عبر هنغاريا لمحاصرة فيينا، كما كانوا قد فعلوا من قبل في العام 1529، ولكنّهم أُجبروا على الانسحاب وقتئذ. وأعقب هذا التقدم ستة عشر عاماً من الحرب في هنغاريا، وهي الحرب التي استنزفت الطاقات العسكرية للإمبراطورية العثمانية وانتهت الحرب بخسارتها لمعظم أراضيها في هنغاريا لصالح النمسا وذلك بموجب معاهدة كارلوويتز (1699).

إبّان هذه الحرب، طلب العثمانيون بإلحاح من حكّام الولايات والزعماء المحلّيين إرسال القوات والذخائر والمؤن إلى الجبهة. ومع أن إصدار أمر كهذا إلى الأقاليم السّورية كان أمراً عاديّا إلاّ أنه في تلك المناسبة شكل حدثا استثنائيا حيث أعلن الجهاد وتم التشديد على صفة السلطان «خليفة المسلمين» للمرة الأولى.

في هذه الأثناء، واستغلالاً لما يمر به العثمانيون من وضع حرج على الجبهة الهنغارية، قام أحمد معن (1667-1697) الملتزم للنواحيّ الجبلية في لواء صيدا-بيروت في ولاية صيدا، بالاشتراك مع مشايخ آل حمادة الشيعة في لبنان الشمالي، بإعلان التمرد على العثمانيين. وحسب المؤرخ الماروني المعاصر لتلك الفترة، إسطفان الدويهي (ت. 1704)، فإنّ آل حمادة الشيعة كانوا من الفرس، وأساساً من تبريز في أذربيجان، وقد جاء بهم سليمان القانوني لاستيطان الأجزاء الشمالية من جبل لبنان، وذلك بعد فتحه لبغداد عام 1534[1]. ومن هنا، تطلق عليهم الوثائق العثمانية اسم «قزلباش».

كان الدويهي بطريركاً للموارنة أثناء الحرب الهنغارية، وصديقاً شخصيا لأحمد معن[2]. وكان أيضاً على معرفة مباشرة بآل حمادة، جيران الموارنة غير المرغوب فيهم في شمال لبنان. وكان البطريرك الدويهي الشاهد الحي والوحيد على الأحداث التي وقعت ما بين العام 1683 والعام 1699 في لبنان والذي بقيت مدوّناته إلى يومنا هذا، وهو يلمّح في عدة مواقع إلى ثورة آل حمادة ضد العثمانيين، ولكنه لا يتطرّق نهائياً إلى الحديث عن تورّط صديقه أحمد معن في الثورة. وبما أن الكتابات المحلية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تعتمد بشكل كبير على الدويهي فيما يخص أحمد معن، فهي تتخذ الموقف نفسه وهو السكوت التام. ولكن لما كانت وثائق «المهمة» تذكر الدعم الذي قدمّه أحمد معن لمتمردي القزلباش في منطقة طرابلس، فمن السهل عندئذ الاستنتاج من خلال أسماء الشخصيات والظروف المحيطة أن الوثائق إنما تتحدث عن آل حمادة.

إن سيرة أحمد معن هذا- آخر ملتزم معني في النواحي الجبلية لصيدا

[1] الدويهي، تاريخ الأزمنة، 258.

[2] الدويهي، 375.

- بيروت، بقيت حتى اليوم تقدم على أنها خالية من الأحداث المهمّة[3]. بينما تظهر الصورة مختلفة تماماً في الوثائق العثمانية المتعلّقة به وبفترته. فلقد استدعته الدولة العثمانية ليشارك في المجهود الحربي على الجبهة الهنغارية، ولكن الملتزم المعني لم يحرك ساكناً. وبدلا من ذلك، كان يُحّرض القزلباش - المشار إليهم في تاريخ الدويهي على أنهم ليسوا سوى آل حمادة الشيعة في شمال لبنان - للتمّرد ضد العثمانيين ويساعدهم على ذلك. وقد أرسلت الأوامر بشكلٍ متكرر من إسطنبول إلى حكّام الولايات السورية، وهذه الأوامر كانت تقضي بالقبض على الرجل ومعاقبته، أو حتى قتله، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. ويستفاد من الدويهي أن قائد التمرد الدرزي قد مات على فراشه[4]. ويصوره هنري موندريل، الذي مرّ من لبنان في طريقه إلى القدس في العام الذي توفيّ فيه أحمد معن، بأنه كان شديد القلق على حياته:

«أما الأمير الحالي للدروز أحمد، حفيد فخر الدين؛ فهو رجل كبير السن، ومحافظ على عادة أسلافه فقد جعل نهاره ليلا، وهي ممارسة موروثة في عائلته، ناشئة عن الاعتقاد التقليدي لديهم بأن الأمراء لا يمكن أبداً أن يناموا آمنين إلاّ في النهار عندما تكون أعمال الناس ومخططاتهم واضحة للعيان لحرّاسهم، وعند الحاجة، يكون منعهم أكثر سهولة؛ ولكن في الليل يجدر بهم مواصلة يقظتهم مخافة الظلام، لئلا يعطي الظلام، بالإضافة إلى النوم الفرصة للخونة للهجوم عليهم بخنجر أو مسدّس فيجعل نومهم متواصلا بلا نهاية»[5].

[3] أنظر عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، 1516-1798 (دمشق، 1967)، 232، و1-16 :(1967) K. Salibi, “The Lebanese Emirate”, *Al-Abhath* 20

[4] الدويهي 382.

[5] H. Maundrell, *Journey from Aleppo to Jerusalem* (Beirut, 1963), 57-58. يلاحظ محبّي أيضاً في مدخله لسيرة ملحم معن، أن المعنيين حافظوا على تقليدهم في النوم أثناء النهار والاستيقاظ أثناء الليل؛ أنظر محبّي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (بيروت، د.ت)، مج. 4، 409.

وتبين المادة المتوفرة في الوثائق العثمانية والتي تتعلق به، أن لديه أسبابا وجيهة لذلك. ولا يظهر من خلال وثائق «المهمة» أنّ أحداً من الزعماء في لبنان، قد شارك في الحروب الهمايونية على الجبهات الشرقية أو الغربية عند الحاجة إليهم واستدعائهم للقيام بذلك، باستثناء آل سيفا من شمال لبنان. وعلى العكس من ذلك، توضح وثائق «المهمة»، أنهم لم يتجاهلوا هذه الأوامر ويفلتوا من العقوبة فقط، بل كانوا أحياناً يغتنمون الفرصة للتمرد أو الانضمام إلى ثورات قائمة. وهذه الثورات، بدورها، جعلت مشاركة إنكشارية الولايات السورية في الحروب الهمايونية أمراً صعباً.

كذلك كانت هناك تأثيرات أخرى للحروب الهمايونية على لبنان وجواره. ونظراً للمصاريف الباهظة التي صاحبت هذه الحروب؛ كان على الدولة أن تجمع من الضرائب قدر الإمكان. ومما زاد الطين بلّة، الأعباء المتصلة بإقامة الجيش (القشلاق). وتوضّح الوثائق أنه حتى عندما كان يتم التقيّد بتعليمات الدولة فيما يتعلق بإقامة الجيش فإنها كانت تتسبّب في خسائر اقتصادية باهظة في الأراضي التي كانت تحّل بها.

إقامة الجيش

م. د. 79 / 942

(أواسط محرم 1019 – أواخر ذي الحجة 1020 / نيسان 1610 – آذار – نيسان 1612)

حكم إلى والي طرابلس وقاضيها،

لقد صدر فرماني بأن يقضي عسكر الإسلام شتاء هذه السنة المباركة في

الولاية المذكورة. وقد عُين من طائفة سلاحداريتي، رئيس سلاحداريتي حالياً، إفتخار الأماجد والأكارم، جامع المحامد والمكارم المختص بمزيد عناية الملك الكبير، بكر، دام مجده ليذهب مع الطائفة المذكورة إلى تلك الأنحاء. وقد صدر أمري أن يكون على درجة من حسن الاستمالة للرعايا الموجودين في الولاية المذكورة وأن لا يتسبب لأحد منهم بالهروب من العساكر النازلين بل أن يبقى كل منهم في مكانه وأن يقوم بحماية وصيانة الرعايا والبرايا دائماً.

وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم]، أن تعمل بموجب أمري الصادر في هذا الشأن، عندما يصل المشار إليه مع الطائفة المذكورة، ويدخل إلى الولاية عليه أن يقوم باستمالة رعايا الولاية المذكورة، ولا يدع أحداً منهم يفرّ من العساكر النازلين ولكن أن يبقى كل واحد في مكانه، ويقوم ببذل الجهد بغير حدود في حماية وصيانة الرعايا والبرايا على الدوام.

نسخة إلى الوزير أحمد باشا في دمشق، وإلى قاضي دمشق والقضاة الواقعين في الولاية المذكورة.

م. د. 79/ 1293

(أواسط محرم 1019 –أواخر ذي الحجة 1020 / نيسان 1610 – آذار – نيسان 1612)

حكم إلى قاضي بعلبك وضابطها،

أنت أيها القاضي، لقد أرسلت مكتوباً يفيد أن أهالي الولاية جاؤوا وألّحوا في إعلامك بأحوالهم وذكروا أن العساكر من سباهية عتبتي المعلاة النازلين في المناطق الواقعة تحت قضائك يأخذون الزاد والزواد والشعير من الرعايا دون دفع الثمن. وقد حضر أهالي الولاية والرعايا إلى المحكمة الشريفة وعرضوا

أنواع التعدي والتجاوز الواقعة عليهم.

ولذا فقد أمرت أنه إذا كان الشعير وسائر أنواع المؤن قد بيعت واشتريت في الولاية المذكورة في خلال العشرة أيام السابقة على وصول جماعة العسكر في الولاية، فإن على أفراد العسكر أن يدفعوا نصف هذا الثمن لما يشترون.

وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أنه إذا كان السباهية الواصلين إلى المنطقة الواقعة ضمن قضائك لقضاء فصل الشتاء قد اشتروا الزاد والزواد والشعير من الرعايا، عليك أن تُحَصّل نصف ثمنها من العساكر النازلة وتدفعه إلى أصحاب [البضائع] حسب السعر السائد في العشرة أيام السابقة [على وصول العساكر]. ولا تدع أحداً يماطل ويقدم الأعذار ويخالف أمري الشريف هذا.

الحروب

م. د. 53 /865

2 جمادي الأول 993 / 2 أيار 1585

حكم إلى آغا الإنكشارية في دمشق،

عندما أُمرت سابقاً بالانضمام إلى حربي الهمايونية، كنت مضطراً لمحاربة الدروز وكانت هنالك أسباب موجبة [لذلك]. وقد أصبح كل ما عرضته معلوماً لدي. الآن عليك أن تتحرك بأقصى سرعة مع نصف قوة الإنكشارية، كاملة التجهيز والانضمام إلى عساكري المنصورة مع الوزير الأعظم. قبل دخولهم إلى الروملي. وقد أُمرت بملاقاتهم.

وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تتقيدّ بفرماني الهمايوني، وتختار

نصف عساكر الإنكشارية المجهزين بالبنادق وكاملي العدّة، وتتحرك سريعاً للانضمام إلى المذكور أعلاه [الوزير الأعظم] قبل دخوله إلى الروملي. أبذل نفسك في هذه الخدمة كما يقتضي ذلك، ولا تظهر في هذه المرة ولأيّ سبب من الأسباب، أي إهمال وانضم إلى المذكور أعلاه [الوزير الأعظم] في الوقت المناسب. ولأن الأغاوية (القيادة) تُعطى لشخص آخر [أثناء غيابك] عليك أن تُعين چاوشاً للانتقال [بينك وبين دمشق] للإشراف على [الأوضاع]. تدبر الأمر على هذا الوجه.

م. د. 79/ 1131

ذو القعدة 1019 / كانون الثاني – شباط 1611

حكم إلى والي طرابلس وإلى القضاة في الولاية،

لما كان متفرقة وچاوشية وكتبة عتبتي العليا المعتمدين في الزعامات والتيمارات في الولاية المذكورة وسائر الزعماء وأرباب التيمار عموماً قد طلب منهم الانضمام إلى حرب تبريز في هذه السنة 1019 ولم يفعلوا فقد صدر فرماني بإعطاء زعاماتهم وتيماراتهم لآخرين مستحقين ممن شاركوا في مهمة الحرب. وقد صدر أمري لإقرار هؤلاء [في تيماراتهم]. أما أولئك الذين لم ينضموا إلى الحرب المذكورة والذين يستمرون في ضبط التيمارات والتصرف بها فيجب ألاّ يُسمح لهم بذلك طالما لم يحصلوا على براءتي الشريفة من جديد وقد صدر أمري الشريف بذلك.

وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أنه بموجب أمري جليل القدر فإن أفراد المتفرقة، والچاوشية والكتبة والزعماء وأرباب التيمار الذين يتصرفون في الزعامات والتيمارات في الولاية المذكورة من الذين لم ينضموا إلى الحرب المذكورة لا يسمح لهم أن يتدخلوا في تيماراتهم [السابقة] ما داموا لم يحصلوا

على براءات جديدة. وبعد أن تستخرج البراءات الشريفة التي تقرر لكل منهم يستطيعون ضبط تيماراتهم بموجبها [مجدداً].

أنت مقيد بهذا الشأن، ولتكن في غاية الحذر من السماح لأيّ كان ممن لم يجددوا براءاتهم أن يضبط تيماره أو زعامته.

م. د. 236/98

أواسط ربيع الأول 1100/ أوائل كانون الثاني 1698

حكم إلى والي طرابلس حسين دام إقباله،

لقد استولت ملل مختلفة على نواح متعددة من البلاد الإسلامية. إن شاء الله تعالى، فقد تقرر القيام بالحرب الهمايونية ضد هنغاريا في أوائل الربيع تحت راية الخلافة، بعون الله تعالى. إن إعداد العساكر من كل ناحية [من الدولة] هو من أهم الواجبات تجاه الدين والدولة ومن أشد الضرورات لناموس سلطنتي.

بلغ عدد الزعماء وأرباب التيمار في الحرب الهمايونية السابقة من الولاية المذكورة 11.000 فارساً [ولكن] يجب أن لا تقيس هذا الزمان [هذه الحرب]، بأي وقت آخر. وبموجب الفتوى الشريفة، فإن كافة المؤمنين وعموم الموحدين ذوي الغيرة الدينية، الأغنياء والفقراء، مكلفون بطريق النفير العام بالانضمام إلى الحرب الهمايونية بموجب القانون، فإن أمراء الآلاي لعموم الزعماء وأرباب التيمار، ودفتردار وتذكرجي وكتخدا دفتر التيمار مع كافة الجبجية مكلفون بالانضمام إلى الدستور المكرم، المشير المفخم نظام العالم قائد عساكر الإسلام في المورة الوزير خليل باشا أدام الله تعالى إجلاله. الآن، أنت أيها الوالي المشار إليه، إجمع الزعماء وأرباب التيمار في الولاية المذكورة. وقد كتب هذا الحكم كي تسارع بوضعهم في سفينة وإيصالهم [إلى خليل باشا في المورة].

م. د. 237/98

أواسط ربيع الأول 1100/ أوائل كانون الثاني 1689

حكم إلى آلاي بك طرابلس،

بمقتضى الشريعة المطهرة، فإن الغزا (الجهاد) في هذه السنة المباركة فرض عين على الأفراد المؤمنين وكافة الموحدين. ونعوذ بالله تعالى ممن ينكرون ذلك، فهم كفار ومآلهم الخيبة. وقد صدرت الفتوى الشريفة بأن قتل المتخلفين واجب شرعاً حيث أنهم مسلمون مكلفون بطريق النفير العام بالالتحاق بالحرب الهمايونية تحت راية الخلافة.

أنت أيضاً مكلف بالالتحاق بالدستور المكرم، المشير المفخم نظام العالم وقائد العساكر الإسلامية وزيري خليل باشا أدام الله تعالى إجلاله في المورة مع جميع الزعماء وأرباب التيمار في اللواء المذكور.

أنت المير آلاي، عندما يصلك أمري الشريف، جهز جميع لوازم الحرب في الوقت المحدد، واجمع عموم الزعماء وأرباب التيمار في الولاية المذكورة، وإن شاء الله تعالى تتوجهون بالسفن وتكونون إلى جانب الوزير المشار إليه قبل الربيع. أبذل غاية الجهد والقدرة في خدمتي العلية، طبقاً لرأيه الصواب. كتب هذا الحكم بهذا الشأن.

كتبت نسخة إلى أمير آلاي حمص

كتبت نسخة إلى أمير آلاي جبلة

كتبت نسخة إلى أمير آلاي حماه

كتبت نسخة إلى أمير آلاي سلمية

م. د. 238/98

أواسط ربيع الأول 1100 / كانون الثاني 1689

حكم إلى والي صيدا – بيروت، الوزير إسماعيل باشا،

لقد استولت ملل مختلفة على نواحٍ متعددة من البلاد الإسلامية. ومن المقرر والمؤكد، إن شاء الله تعالى، القيامَ بالحرب الهمايونية تحت راية الخلافة في أوائل الربيع. وإن إرسال المزيد من العساكر هو من أهم الواجبات تجاه الدين والدولة ومن أشد الضرورات [للحفاظ] على عرض وناموس سلطنتي. وقد جاء الوقت لكي يسقط جناب مآب الإمارة، الأمير أحمد بن معن دام علوه، عن نفسه فريضة الجهاد. وعليه، مثل سائر القبوقوللري (عبيد السلطنة) أن يرسل جميع الرجال القادرين على الحرب كاملي التجهيز.

يطلب منه أن يرسل 500 نفر من المشاة المجهزين بالبنادق من رجاله.

الآن أنت أيها الوزير المشار إليه، عندما يصلك أمري الشريف، أرسل رسولاً مناسباً إلى الأمير المذكور، له دراية بالأحوال. وليحصل منه على الموافقة على إرسال 500 نفر شجاع وقادر على الحرب مجهزين بالبنادق وأن يبذل الوسع [في هذا السبيل].

جهز المال اللازم لدفع بدل نقل (نولون) واحصل على سفينة وحملها [بالرجال] والتحق بجيشي الهمايوني في أدرنه قبل الربيع، مع جميع المؤن والتجهيزات للرجال [الذين معك].

ثم أرسل شخصاً، ليسرّع نقلهم إلى قلعة البوسفور أو إلى حيث ما يكون جيشي الهمايوني موجوداً.

كتب هذا الحكم بهذا الخصوص.

الأعباء المالية المتصلة بالحرب

م. د. 1869/78

(أواسط ربيع الأول – أواخر ذي الحجة 1018/حزيران –1609 آذار 1610)

حكم إلى أمير لواء عجلون، حمدان بن قانصوه، دام مجده،

يجب عليك الانضمام إلى الحرب الهمايونية لسنة 1018. وعليك أن تقوم أولا بإرسال 15 حصانا وستة جمال للأحمال من عائدات الخاص العائد لك. وعليك أن تدبر أمر إرسال البهائم المذكورة كاملة التجهيز. وقد صدر الأمر الشريف بهذا الشأن من دائرة المالية. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تعمل بموجب الأمر الشريف الصادر عن دائرة المالية ولا تقم بما يخالف ذلك.

نسخة إلى أمير بعلبك، عيسى بن الحرفوش[6] الذي يجب أن يرسل 15 حصانا وستة جمال للأحمال من عائدات الخاص العائد له.

م. د. 106 / 289

أواخر رمضان 1106/ أيار 1695

حكم إلى والي طرابلس الشام وناظر وقابض أموال مقاطعات الولاية المذكورة أرسلان،

إنه من الضروري والمهم توفير المال لمستلزمات حربي الهمايونية ولدفع رواتب الجند، في هذه السنة المباركة.

[6] لا يرد ذكر عيسى هذا في أي من وثائق المهمة السابقة، وكذلك لا يرد له ذكر في المصادر المحلية. وقد كان زعيم آل الحرفوش في ذلك الوقت يدعى يونس.

أنت أيها الوالي المشار إليه كنت قد دفعت مبلغ 297.972 قرشاً أسدية من عوائد سنة 1105 ومبلغ 310.499 قرشاً أسدية من عوائد سنة 1106 عن مقاطعات الولاية المذكورة. وقد استلمت إيصالاً بذلك. وقد قمت أيضاً بتسليم وإنفاق مبلغ 8.471 ومبلغ 309.628 قرشاً أسدية. بعد ذلك، يبقى مطلوباً منك مبلغ 298.843 قرشاً أسدية.

لدى وصول أمري الشريف هذا باشر حالاً بتحضير المبلغ المذكور، وضعه في كيسه مختومة وأرسله عاجلاً مع مباشر تختاره من بين رجالك الذين يعتمد عليهم ليُسلم إلى خزينتي العامرة بأسرع وقت ممكن. أبذل المزيد من الجهد في ذلك. كتب هذا الأمر الشريف بموجب الأمر المعطى من [دائرة] المالية.

م. د. 106/ 290

أواخر رمضان 1106/ أيار 1695

حكم إلى والي صيدا - بيروت،

إنه من الضروري والمهم زيادة أموال الخزينة من أجل توفير مستلزمات الحرب الهمايونية في هذه السنة المباركة للعساكر المكلفة بذلك، ولدفع رواتب عساكري وجميع المصاريف الأخرى.

أنت أيها الوزير المشار إليه: إن مال المقاطعات التي في عهدتك في الولاية المذكورة عن سنة 1100 يبلغ 249.237 قرشاً أسدياً ونصف القرش. وقد بقي أيضاً نفس المبلغ عن سنة 1106. وما عدا مبلغ 174.565 قرشاً للمصاريف المقررة والحوالات والتسليمات فقد بقي في ذمتك مبلغ 323.110 قروش أسدية.

عندما يصلك أمري الشريف، سارع إلى تحضير المبلغ المذكور - وضعه في كيسه مختومة وأرسله حالاً إلى ركابي الهمايوني مع شخص شجاع وأهل

للثقة لتسليمه إلى خزينتي العامرة بأسرع وقت. ولا تُهمل أو تتساهل [في هذا الأمر].

كتب بناء على أمر [الدائرة] المالية.

الحج ولبنان

كانت الأراضي السّورية مهمة استراتيجياً للعثمانيين لأسباب عديدة. ومن أهم هذه الأسباب أنّ حجّاج المسلمين القادمين من أراضي البلقان والأناضول يمرون عبر المنطقة ويجتمعون في دمشق للانطلاق إلى الأراضي المقدسة في الحجاز. ولكي تسوّغ السلطنة العثمانية ادّعائها بالسيادة على مسلمي العالم كان عليها تأمين مرور الحجاج إلى مكة سنوياً باذلة أقصى الجهود في سبيل ذلك. وتكرر ذكر تحقيق أمن الحج في وثائق «المهمة» على أنه من واجبات الدولة العثمانية الأكثر أهمية.

إن وثائق (مهمة دفتري) المتعلقة بهذا القسم لا تشهد على اهتمام السلطنة البالغ بأمن الحجّ فقط وإنما تتعدّى ذلك لتبيّن أثر الحج على المناطق التي لا تقع مباشرة على طريق الحجاز مثل لبنان والمناطق المجاورة له. فبالإضافة إلى تأمين الجنود المرافقين لقوافل الحجاج من الحجاز وإليه، كانت مناطق مختلفة في سوريا الجنوبية تضطر إلى زيادة قيمة المبالغ التي تدفعها للدولة والمخصصة لتأمين مصاريف الحج التي تشمل رواتب الجند المرافقين وثمن المؤن بالإضافة إلى الصرّة، وهي المال المدفوع إلى زعماء البدو على طول طريق الحج لضمان تعاونهم وهدوئهم.

العاملون في الحج

م. د. **68 /92**

14 رمضان 999 / 6 تموز 1591

حكم إلى منصور بن الفريخ، أمير لواء صفد وأمير الحاج الشامي،

منذ أن عينت في إمارة الحج، تمكن الحجاج ذوو الابتهاج من الذهاب والإياب [من الحجاز] بأمان ولذا فإنك أهل لخدمة دولتي العلية. ولذا فقد تقرر إشهار عواطفي العلية تجاهك وقد منحتك ثوب خلعة مُورث للبهجة. لدى وصول [الخلعة] أمرت أن تستقبلها بالتعظيم والإجلال الواجبين وتلبسها. وعليك أن تستمر في أخذ الاحتياطات وتلقي القبض على الأعراب العصاة الذين يُعرّضون أمن الحجاج للخطر بما فطرت عليه من الإخلاص وكمال الإقدام والاهتمام. وعليك إحقاق الحق والعمل لسلامة وراحة الحجاج باذلاً في ذلك أقصى الجهد.

م. د. **48/71**

13 صفر 1001 /19 تشرين الثاني 1592

حكم إلى والي دمشق وقاضيها ودفتردارها،

لقد أرسلتم رسالة إلى سدة سعادتي تفيدون فيها أن ابن فريخ، أمير لواء صفد، قد أستمر في ظلم الرعايا والتجاوز [على القانون] منذ تعيينه وأن أحوال الفقراء والأغنياء - وعموم الناس في اللواء المذكور- قد ساءت كثيراً، وإن فساده مستمر. والمذكور [ابن فريخ] ما زال في ذمته، حسب الدفاتر، حوالى 60000 فلوري من المال الميري. وعندما يطالب بالمبلغ يلجأ

إلى جميع أنواع الحيلة، وهكذا، فلم يدفع أقجة واحدة. وكان قد عُين أميراً للحج ثلاث مرات. وخلال هذه الفترات قتل حجاجاً أغنياء واستولى على أموالهم عدة مرات، كما أنه هدد آخرين بالقتل وأقترف جميع أنواع الفساد والشناعة. وكان قد ألقي عليه القبض مرة بموجب أمري الشريف، إلا أنه أطلق سراحه بعد ذلك.

وعند إطلاق سراحه قام بحبس عدد من الأغنياء من أهل اللواء قائلاً لهم: «لقد فرحتم عندما حبست»، ثم أمر بقتلهم واستولى على أموالهم بخلاف الشرع.

الآن، يوجد تحت إمرته عدد من الأشقياء المسلحين بالبنادق. ولما كان ذلك مسبباً للفتنة فقد تم إلقاء القبض عليه وحبسه. إن هذا الشخص من أظلم الناس، وإن الضرر الذي ألحقه بأهل دمشق لا يمكن إصلاحه. وإذا لم يعاقب هذه المرة فسيستأنف فساده ولن يتورع عن قتل الرعايا والبرايا. وقد شهد عدد من علماء وصلحاء دمشق أن من الضروري إعدامه لإعادة الأمور إلى نصابها.

بعد إلقاء القبض عليه، أفدتم أن رجالاً (موظفين) قد أرسلوا لمصادرة أمواله وممتلكاته [وأفدتم أيضاً] أن إعدامه سيخلص الرعايا من شره واعتداءاته ضد الأغنياء والفقراء على السواء. ولذلك، فقد صدر فرماني مقروناً بخطي الهمايوني بإعدامه إذا ثبت ذنبه. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن لا تدع لابن فريخ فرصة للهرب وأن تقوم بإعدامه. وبعد أن تنفذوا هذا الحكم، عليكم أن تعرضوا الأمر [على اسطنبول] مع سجل بأمواله، وممتلكاته، وأوقافه، وخيوله وأغنامه وعبيده وكل ما يملك من أشياء مهما كانت. سجلوها واحداً واحداً في سجل كي يمكن إعادتها إلى الخزينة، وأرسلوا السجل إلى اسطنبول. وفي الختام، لا تؤخروا التنفيذ عند

وصول الأمر الشريف: أعدموه حالاً ليكون عبرة لغيره من الأشقياء.

م. د. 110 / 2691

أوائل شعبان 1110 / أوائل شباط 1699

حكم إلى والي صفد وصيدا وبيروت وأمير الحج الشامي قبلان محمد باشا.

كان قائد الإنكشارية المحليين (يرلو كول آغاسى) في دمشق، مصطفى، قد عمل كتخدا لدى أمير الحج السابق أحمد باشا المتوفى. وقد أحرز [هذا الكتخدا] مرتبة عالية، وكان مطلعاً على كافة أحوال [الحج].

أنت أيها الميرميران المذكور عليك أيضاً استخدام المذكور مصطفى كتخدا لك، في هذه السنة المباركة.

م. د. 2692/110

أوائل شعبان 1110/ أوائل شباط 1699

حكم إلى آغا الإنكشارية المحلية في دمشق (يرلو كول آغاسى) مصطفى زيد مجده،

أنت أيها المذكور أعلاه، كنت كتخدا أمير الحج الشامي المتوفى في السنة الماضية وتعرف جميع أوضاع طريق الحج. وقد صدر فرماني بتعيينك [مجدداً] كتخدا لأمير الحج الشامي [الجديد]، والي صفد وصيدا - بيروت قبلان محمد دام إقباله.

الآن، ولدى وصول أمري الشريف، لا تتردد أو تخالف [الأمر]. تسلّم منصب الكتخدا للوالي المذكور وابذل الجهد في خدماتي العلية كما ينبغي. وهكذا، إذا ظهر منك عدم الطاعة لأمري الشريف أو أي تهاون أو تقصير

في المهمة الموكلة إليك ستكون عرضة للمساءلة والعقاب. وعليك التحرّك بيقظة.

هكذا كتب.

أمن الحج والالتزامات العسكرية المتعلقة به

م. د. 1417/108

أوائل جمادى الأول، 1107 / كانون الأول 1695

حكم إلى والي طرابلس الشام أرسلان، دام إقباله،

إنه في هذه السنة المباركة قد شُدّت الرحال للطواف بالبيت الحرام وزيارة الروضة المطهّرة لحضرة سيد الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام. وإنه لمن اللازم أن تولي استقبال الحجاج وراحتهم وأمنهم الاهتمام التام. وقد عُيّن لهذا الأمر أمير الأمراء الكرام متصرف لواء جبل عجلون على وجه الأربلق موسى دام إقباله وقدوة الأمراء الكرام اسماعيل بن پولاد باشا أمير السنجق المذكور دام عزه. وقد أرسل أمري الشريف وتنبيهي الهمايوني لكل منهما على انفراد. أنت أيها الوالي المشار إليه عليك أن ترسل كتخداك مع 200 من رجالك بكامل السلاح والعتاد للالتحاق بالميرميران والأمير المشار إليهما في مهمة استقبال [الحجاج] لأنك أيضاً معين لهذا الأمر. يجب أن تدفع خمسة[1] قروش من مال المقاطعات التي في عهدتك من أجل مؤونة [الحجاج] طبقاً

[1] إن مبلغ خمسة قروش صغير جداً لسداد جميع مال المقاطعات أو جزء منها. وهو كذلك صغير جداً ليفي بجزء من مؤونة الحجاج. وربما سقطت بعض الكلمات هنا فتكون مثلاً مئة ألف ليكون المبلغ 500.000.

لأمري الشريف الصادر عن دائرة المالية.

الآن بخصوص أمري الشريف، إلى أن يحين موسم استقبال الحجاج عليك أن تعد وتجهز بسائر اللوازم والذخائر هذا العدد من الرجال الأقوياء مع كتخداك ليكونوا حاضرين. وإن شاء الله تعالى، عندما يصل الحجاج المسلمين إلى منزل علا تقوم بإرسال رجالك لاستقبالهم مع [الأميرين] المشار إليهما. وبعونه تعالى فإنّ عودة الحجاج ذوي الابتهاج ستكون بأمان وسلام كما ينبغي، وعليك أن تبذل قدرتك نحو هذا الهدف وتصدر التعليمات الصارمة كي لا يكون هنالك تهاون أو تقصير في الوصول إلى المكان المعتاد في الوقت المناسب لاستقبال الحجاج. إحذر من السماح لأي ضرر أو مضايقة بالحصول للحجاج المسلمين. كتب بهذا الخصوص.

م. د. 111 / 1491

أوائل جمادى الأول 1113/ تشرين الأول 1701

حكم إلى أمراء الآلاي في ولاية الشام.

إن من أهم مهّام دولتي العلية حفظ وحراسة الحجاج ذوي الابتهاج الذين ينوون التوجه لزيارة الحرمين الشريفين لأداء فريضة الحج في ذهابهم وإيابهم [من الحجاز]. إن والي الشام وزيري حسن باشا أدام الله تعالى إجلاله سيرافق الحجاج المسلمين لحمايتهم في الذهاب والإياب في هذه السنة المباركة. وكذلك فإن أمير الحج قد عُيّن لقمع وقلع واستئصال البدو الأشقياء من قبيلتي عنزة وبني صخر الذين كانوا قد تعرضوا في السابق لأعراض المسلمين وحياتهم وأموالهم.

أنتم أمراء الآلاي في السناجق مأمورون، وقد عينتم مع الزعماء وأرباب التيمار [في ألويتكم]، للانضمام إلى الوزير المذكور [في أداء هذه المهمةٍ] كما

سبق الشرح.

والآن، عندما يصل أمري الشريف، اتخذوا الإجراءات لكي يكون جميع الزعماء وأرباب التيمار [الذين هم تحت إمرتكم] جاهزين للانضمام إليكم في الوقت المناسب. وبعونه تعالى ستقومون بقلع وقمع واستئصال الأشقياء المذكورين وحفظ وحراسة الحجاج المسلمين ليذهبوا إلى مكة المكرمة ويعودوا منها في حالة أمن وسلامة كاملة.

كما أن عليكم بذل الجهد الأقصى في أداء واجباتكم الأخرى في خدماتي العلية وذلك طبقاً للرأي الصائب للوزير المشار إليه.

كتب هذا الحكم لتنبيهكم إلى اجتناب الإهمال أو التقصير في أداء خدماتي العلية.

م. د. 114/ 22

أوائل شوال 1114/ شباط 1703

حكم إلى والي طرابلس الشام الوزير أرسلان باشا،

إن أمن وسلامة الحجاج المسافرين عن طريق الحج الشامي هي من أهم واجبات دولتي العلية ويجب بذل المزيد من العناية بهذا الأمر في هذه السنة المباركة بما يفوق السنة السابقة. وكما يقتضي الأمر سيقوم الدستور المكرم والمشير المفخم نظام العالم والي حلب، وزيري يوسف باشا أدام الله تعالى إجلاله إن شاء الله تعالى بمرافقة قافلة الحج من دمشق إلى المزيريب مع عساكر الولاية ورجاله الكاملي التجهيز ويتدبر أمر إقامة الحجاج ذوي الابتهاج في مكان مناسب في تلك المنطقة على الطريق لتأدية فرائض الحج. وسيقوم بحمايتهم من أي إزعاج وحراستهم ضد العربان الأشقياء في تلك **الأنحاء.**

وسيقوم [أيضاً] باستقبال الحجاج عندما يحين الوقت [في طريق عودتهم] في منزل علا ويعود بهم آمنين سالمين إلى دمشق. أنت [أيضاً] مكلف بملاقاة وزيري المذكور، إلى جانب وزيري محمد باشا المتصرف على وجه الأربلق على ألوية القدس ونابلس وجبل عجلون واللجون بذاته ومع رجاله.

أنت أيها الوزير المشار إليه [أرسلان] ووالي صيدا - بيروت وزيري قبلان باشا أدام الله تعالى إجلاله بعد أن يقوم كل منكما بإرسال كتخداه مع 500 من الرجال المجهزين يجب أن تستمرا في غاية الانتباه لحماية طريق الحج الشامي من العربان الأشقياء. وإذا حصل أي مكروه للحجاج المسلمين من العربان الأشقياء، في طريق الحج، والعياذ بالله، يجب أن تُعلما بذلك وترسلا المساعدة إلى الحجاج حيث هم على وجه السرعة وبأي طريقة ممكنة. يجب أن تبذلا غاية الجهد في حماية الحجاج وتأمين سلامتهم وراحتهم ضد أذى العربان الأشقياء. ولذا فقد صدر أمري الشريف وتنبيهي الهمايوني.

الآن وقد حان موعد تحرك الحجاج المسلمين من الشام، فعلى جميع المكلفين بالمشاركة في هذه المهمة العلية أن يكونوا إلى جانب الوزير المشار إليه والي حلب قبل الموعد، وهذا ضروري وهام.

أيها الوزير المشار إليه [أرسلان] لقد صدر أمري الشريف مقروناً بخطي الهمايوني وأرسل إليك، وكما أُمرت سابقاً، فإن عليك أن ترسل كتخداك مع 500 من الرجال كاملي التجهيز إلى المكان المعين. ومهما يكن الأمر، يجب أن يكونوا إلى جانب الوزير المشار إليه والي حلب قبل الموعد المحدد. ولتبذل كل الجهد والاهتمام [في هذا السبيل].

بعد ذلك، وكما يأمر فرماني، كن دائماً متنبهاً لحماية الحجاج المسلمين من العربان الأشقياء. فإذا علمت بالمكان [حيث يمكن أن يتعرض الحجاج للخطر] تحرك بسرعة لدرء الأذى عنهم وأرسل المدد للحجاج المسلمين

حيث يكونون. أبذل روحك وقوتك في ذلك وقم بإرسال كتخداك مع رجالك. أما إذا كانت القوة التي سترسلها لا تفي بالغرض، أو إذا لم تقم بمد يد العون إلى الحجاج حيث يلزم ذلك وإذا أظهرت تخاذلاً فإنه لن يستمع إلى أعذارك وستعتبر مسؤولاً وعرضة للتقريع.

ولذا يجب أن تكون شديد الحرص والعناية وتتصرف بما يفي بخدماتي الملوكية. أبذل الجهد في هذا السبيل، وعليه فقد صدر خطي الهمايوني.

نسخة إلى والي صيدا - بيروت، الوزير قبلان باشا.

م. د.**114 / 49**

أواسط شوال 1114 / آذار 1703

حكم إلى والي صيدا - بيروت الوزير قبلان باشا،

يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لضمان أمن الحجاج المسلمين المسافرين على طريق الحج الشامي في هذه السنة المباركة. أنت أيها الوزير المشار إليه، عليك أن ترسل كتخداك مع 500 من رجالك، لكي ينضموا في المزيريب إلى والي حلب وزيري يوسف باشا. المكلّف والمعيّن قائداً للوحدات العسكرية التي ستقوم بالاستقبال (ملاقاة الحجاج). يجب [على كتخداك] أن يساهم في خدماتي العلية طبقاً لتعليمات الوزير المشار إليه، ولا حاجة بك لملاقاة القائد المشار إليه بنفسك.

سيكون الوزير المشار إليه متوقفاً في المكان المحدّد [مزيريب]. وكما هو مشروح أعلاه عليك أن تعدّ وتجهّز كتخداك بخمسمائة نفر من رجالك لينضم إلى المتصرف في ألوية جبل عجلون ولجون على وجه الأربه لق حسن، دام إقباله المعيّن قائداً للجردة. عليهما أن يكملا الجردة معا وينضما إلى الميرميران المشار إليه. وعليك أن تؤكد على كتخداك ضرورة بذل أقصى

الجهد والحميّة في خدمة الجردة. وقد كتب [هذا الأمر] تأكيداً لذلك.

م. د. **50/114**

نسخة من نفس الحكم إلى والي طرابلس الشام الوزير أرسلان باشا.

م. د. **507/114**

أوائل ذي الحجة 1114/ نيسان 1703

حكم إلى والي طرابلس،

بتوفيقه تعالى، وفي هذه السنة المباركة، ومن أجل تأمين سلامة قوافل الحج الشامي فإنك، أيها الوزير المشار إليه، مكلف بإرسال كتخداك مع خمسمائة من رجالك للانضمام إلى المتصرف على لواءي عجلون ولجون على وجه الأربه لق أمير الأمراء الكرام حسن دام إقباله المكلف بالجردة. وعليه أن يتعاون مع الجاوش المعين مع الجردة للاستعلام عن حال الطرق التي ستسلكها قوافل الحج الشامي. فإذا كان هنالك احتمال بوقوع اعتداء من قبل أشقياء العربان لدى عودة الحجاج المسلمين، وإذا كان الرجال الذين ذهبوا مع كتخداك في الجردة غير كافين [لحماية الحجاج] فأنت مكلف بذلك وبأن تجمع رجالك وأمراء الآلاي والزعماء وأرباب التيمار في ولاية طرابلس وأن تتوجه إلى مكانين أو ثلاثة [من منازل الحج] للمسارعة في استقبال الحجاج في منزل علا أو غزنة أو أي مكان آخر، وعليك بالوصول هناك ومساعدة الحجاج. وبعونه تعالى، ستصل إلى المكان المناسب في الوقت [المناسب]. وقد وجه إليك التنبيه والتأكيد مرة أو مرتين بخصوص بذل أقصى الجهد لحماية الحجاج المسلمين، حيث أن تأمين طريق الحجاج المسلمين من أهم مهمات دولتي العلية وأعظم أمور سلطنتي السنية. وتأكيداً لهذا الشأن،

فقد صدر أمري الشريف المشرف وأرسل مع مباشر [معين لهذا الغرض]. ويجب الامتثال للأمر لدى وصوله وأن تتحرك بغاية الانتباه وكمال البصيرة. بالتأكيد، يجب التحري عن نوايا ومقاصد العربان الموجودين على الطريق [طريق الحج] عن طريق خبردار(*).

وقد صدر تنبيهي الهمايوني إلى كل من والي صيدا - بيروت وزيري قبلان باشا والمتصرف على لواء القدس الشريف على وجه الأربه لق وزيري محمد باشا، أدام الله تعالى إجلالهما ليكونا جاهزين لمد يد العون إذا اقتضى الأمر ذلك، كونوا على اتصال دائم وكونوا جميعاً جاهزين ومتحدين وتسابقوا في أداء المهمة وبذل الجهد. وبعون الله تعالى، ستمد يد العون للحجاج المسلمين على ما هو مأمول منك بما يناسب رضاي الهمايوني. وقد صدر فرماني عالي الشأن أن تبذل أقصى الجهد لتقديم الخدمة المطلوبة للحجاج المسلمين.

كتبت نسخة من الفرمان إلى والي صيدا - بيروت، الوزير قبلان محمد باشا، على الوجه المشروح أعلاه.

نسخة أخرى إلى المتصرف على ألوية عجلون واللجون على وجه الأربه لق، وإلى حسن، المكلف قائدا للجردة.

م. د. **723/115**

أواخر شعبان 1118 / كانون الأول 1706

حكم إلى والي صفد وصيدا - بيروت الوزير محمد باشا،

إن تأمين الحجاج المسلمين على طريق الحج الشامي في هذه السنة المباركة من أهم مهام دولتي العلية التي تستلزم الاهتمام. وقد كلف الدستور المكرم،

(*) الخبردار: الشخص المكلف بجمع المعلومات وإرسالها.

المشير المفخم والي الشام وأمير الحج وزيري سليمان باشا بهذه المهمة وإن شاء الله تعالى سيدرك موسم الحج.

وعندما يتوجه الوزير المشار إليه في طريقه إلى مكة المكرمة مع قوافل الحجاج، سيكون من الضروري والمهمّ حماية البلاد الشامية [الواقعة على هذا الطريق] من الأشقياء العربان، وتقوية جردة الحج العسكرية، كما يقتضي الظرف، وإزالة كافة آثار الفساد في جميع أنحاء الولاية المذكورة. وأنت أيها الوزير المشار إليه، إن مأمولي الهمايوني أن تقوم بهذه المهمة بغيرة وحمية وصدق عزيمة وخلوص طوية. وقد كلفت أنت وجميع عساكرك بهذا الشأن. كذلك فقد أرسل إلى جانبك [في هذه المهمة] جميع أمراء الآلاي والزعماء وأرباب التيمار في ولايتي حلب وأضنه.

لقد بقي في ذمتك 500 كيسه من المال [الميري]. وكنت قد تعهدت أن تدفع مبلغ 100 كيسه في هذه السنة. وقد تقرر منحك، بموجب عواطفي السنية الملكونية، 50 كيسه للمساعدة في تغطية تكاليف الطعام والمصاريف الأخرى.

الآن وعند وصول أمري الشريف، [لتعلم] أنك مكلف بهذه المهمة، كما هو مشروح أعلاه، مع عساكر الولاية. أما الزعماء وأرباب التيمار في ولاية حلب فسيحضرون إليك مع أمراء آلاي حلب. إلا أن زعماء وأرباب التيمار في ولايتي حلب وأضنه مشغولون حالياً مع والي قرمان، وزيري حسن باشا، في قتال جماعة ظاهرة الشقاوة من بين رعايا [ولاية] ذو القدرية وقد تم تكليفهم بهذه المهمة في وقت سابق. ولما كان هذا الأمر [القتال في ذو القدرية] سيستغرق وقتاً طويلاً وهو من مقتضيات المصلحة العامة، فلن يستطيعوا العودة [بسرعة] إلى أضنة. وقد صدر أمري الشريف وتنبيهي الهمايوني إلى الوزير المشار إليه حسن باشا. كي يصار إلى إرسالهم إليك مباشرة. إن شاء

الله تعالى، ستنتهي غائلة ذو القدرية، وحينها سيتم إرسال زعماء وأرباب تيمار أضنه إليك كما نص فرماني. وبعد وصولهم، عليك أن تذهب للقاء [الحجاج] مع عسكرك الكامل التجهيز ومع زعماء وأرباب التيمار في ولاية حلب، في المزيريب حيث تنتظر في مكان مناسب [هناك].

وإن شاء الله تعالى، فإن والي دمشق وأمير الحج الوزير المشار إليه، سيكون [حينئذ] عائداً من مكة المكرمة مع الحجاج المسلمين.

وعليك، إلى حين وصوله إلى دمشق، أن تحافظ على الأمن في المناطق الشامية [الواقعة على الطريق] كما ينبغي، وأن تستولي على إمدادات العربان الأشقياء في حوران وأن تقطع إمداداتهم بالزاد في تلك الأنحاء [تحقيقاً لذلك].

ولتكن دائماً مسيطراً على أطراف وأكناف البلاد المذكورة وتبقى مطلعاً على مكائد العربان ومقاصدهم الفاسدة ونيتهم الكاسدة. فليحفظك الله.

عند عودة قوافل حجاج الشام، عليك ملاقاتهم شخصياً. فإذا ظهر أي إزعاج، فأنت عليك، بصفتك، مكلفاً بالجردة وقائداً (باشبوغ) على أنواع العساكر، أن تهب لخدمتهم [الحجاج] بأقصى سرعة، وبعون الله تعالى، ستحافظ على النظام كما ينبغي، وتوصلهم إلى دمشق آمنين وسالمين. إن مأمولي الهمايوني هو أن تبذل المساعي الحميدة [في القيام بالمهمات الموكلة إليك] قولاً وعملاً.

وباختصار، عليك أن تحمي البلاد الشامية وأن تستولي على إمدادات عربان حوران وأن تمنع عنهم الانتفاع في تلك البلاد إلى حين وصول والي الشام وأمير الحجّ سليمان باشا من الحجاز إلى دمشق وإنه لزاماً عليك وفي عهدتك أن تستقبل حجاج الشام كما يقتضي الأمر لدى عودتهم. وإن شاء الله تعالى، ستتصرف في هذا الشأن بحكمة وغيرة وحمية كاملة، وإنه من المأمول

والمنتظر منك أن تؤدي هذه المهمة إلى النهاية وأن تبذل في ذلك ما بوسعك وكل مقدرتك. كن متنبهاً: إن سجل العساكر (جبه دفتري) لولايتي حلب وأضنه يخرج حالياً من الدفترخانة العامرة وسيرسل إليك في وقته. حافظ على المذكورين فرداً فرداً. سجل أسماء من هم معك [من العسكر] وأوصافهم، وبين زعاماتهم وتيماراتهم، وأرسل [السجل] إلى دولتي. وهذا ما جرى تكليفك به من خدماتي العلية.

وإذا ظهر منك أي تقصير أو فتور فإن عذرك وجوابك لن يصغى إليهما، وسيكون هذا باعثاً على تغير طبعي الهمايوني تجاهك. ولذا كُن شديد الحذر والتبصر وابذل نفسك بكل الطرق، وأعلم دولتي بكل ما يحدث. وقد صدر خطي الهمايوني المعظّم وفرماني عالي الشأن يأمر بذلك.

م. د. **115/ 766**

أواسط رمضان 1118/ كانون الأول 1706

حكم إلى والي صفد وصيدا – بيروت، الوزير محمد باشا،

إن تأمين الحجاج المسلمين على طريق الحّج الشامي في هذه السنة المباركة من أهم مهمات دولتي العليّة التي تقتضي الاهتمام. وإن شاء الله تعالى سيدركون موسم الحّج. ولذلك، عندما يتوجه الدستور المكرم، المشير المفخم، نظام العالم والي دمشق وأمير الحج وزيري سليمان باشا أدام الله تعالى إجلاله إلى مكة المكرمة بقوافل الحجاج، عليك أنت أيها الوزير المشار إليه مع عسكرك كاملي التجهيز، وجميع أمراء الآلاي، والزعماء وأرباب التيمار في ولايتي حلب وأضنة الوصول إلى المزيريب والانتظار في مكان مناسب. وإن شاء الله تعالى، فإن والي دمشق وأمير الحج الوزير المشار إليه سيعود من مكة المكرمة. وإلى أن يصل إلى البلاد الشامية، عليك أن تحافظ على البلاد،

وتستولي على ذخائر العربان الأشقياء في حوران وتقطع التموين عنهم. وتكون دائماً مسيطراً على أطراف وأكناف [البلاد المذكورة] وكُنْ دوماً على إطلاع بمكائد العربان ومقاصدهم الفاسدة والعياذ بالله. وعندما تعود قوافل الحجاج إلى بلاد الشام، عليك أن تستقبلهم بنفسك كما يقتضي الحال – ذلك أنك مكلف بالجردة وقائد [باش بوغ] لكافة المجموعات العسكرية – وأن تهّب لخدمتهم بالسرعة التامة [إذا لزم الأمر]. عليك أن تحافظ على استتباب الأمن كما ينبغي وأن توصلهم إلى دمشق آمنين سالمين.

أنت مكلف بذلك كما هو مفصّل في خطي الهمايوني المعظم وكما صدر بذلك أمري الشريف وتنبيهي الهمايوني.الآن، إن والي دمشق وأمير الحّج، الوزير المشار إليه، على وشك أن يتحرك [إلى مكّة] مع الحجاج المسلمين، وأنت مكّلف بأن تكون في المزيريب قبل الموعد، وقد صدر أمري الشريف المشرّف لتأكيد الأمر واستعجاله. وقد صدر أيضاً أمري الشريف وجرى التنبيه والتأكيد لوالي حلب ووالي أضنه لإرسال أمراء الآلاي وجميع الزعماء وأرباب التيمار في ولايتيهما إلى المكان المعين. والآن، عند وصول أمري الشريف، لا تتأخر أو تتوقف، وعليك بالتحرك فوراً إلى المزيريب مع جميع عساكرك كاملي التجهيز، كما أنك مأمور بأن تصطحب أمراء الآلاي والزعماء وأرباب التيمار في ولايتي حلب وأضنه وأن تنتظر في المكان المناسب.

وإن شاء الله تعالى، عندما يعود والي دمشق وأمير الحّج من طريق الحجاز، وقبل أن يدخل دمشق، ستقوم بالعمل بما يأمر به فرماني فتحافظ على البلاد الشامية وتستولي على ذخائر العربان في حوران وتمنع عنهم الأقوات، وكذلك تقوم باستقبال حجاج الشام العائدين كما ينبغي، وسائر المهمات العلية التي ينصّ عليها فرماني.

تحرك بشكل عاقل، فإن من المأمول والمنتظر منك أن تظهر الغيرة والحمية

والمساعي الحميدة وتبذل كل ما بوسعك قولاً وفعلاً. أرسل في طلب دفاتر العساكر لولايتي حلب وأضنه مقدماً، سجل أسماء وأوصاف الزعماء وأرباب التيمار المتواجدين في الوقت والمكان المذكور، وأسماء من لم يحضروا وأرسل [هذا السجل] إلى مقر دولتي.

وهكذا فأنت مأمور أن تكون في المزيريب في الوقت المحدد لتقوم بخدماتي العلية [الموكلة إليك]، فإذا ظهر منك قصور أو فتور فلن يُسمع منك عذر أو جواب وستكون مسؤولاً كما هو مقرر. لذا فلتتحرك ببصيرة وانتباه شديدين لتكون في المكان المحدد قبل الموعد المحدّد، وتعرض على مقر دولتي الأوضاع [السائدة]. وقد كتب فرماني عالي الشأن بهذا الخصوص.

م. د. **2102/115**

أواخر جمادى الثاني 1119/ أيلول 1707

حكم إلى ابراهيم باشا والي صيدا - بيروت،

بتوفيقه تعالى، يُقتضى بذل المزيد من العناية في هذه السنة المباركة عما بذل في السنين السابقة في استقبال الحجاج المسلمين المسافرين عن طريق الشام. وفي هذا الشأن، فإن أمير الأمراء الكرام، متصرف لواء القدس الشريف على وجه الأربلق قد عُيّن قائداً للطوائف العسكرية وكلّف باستقبال الحجاج. وأنت أيها الوالي المشار إليه، عليك أن ترسل رجالك المجهّزين بقيادة كتخداك ليستقبلوا الحجاج المسلمين إلى جانب الميرميران المذكور [أرسلان]. وأنت مكلف بذلك.

والآن، لدى وصول أمري الشريف تقوم فوراً بإعداد وتجهيز رجالك وكتخداك كي يكونوا جاهزين. وإن شاء الله تعالى، عندما يحين وقت استقبال الحجاج المسلمين، تقوم بإرسالهم [العساكر] إلى الميرميران المشار إليه. وطبقاً

لفرماني الصادر، أرسلهم إلى حيث يقتضي الأمر، سواء كان ذلك إلى بئر الغنم الذي يبعد مسافة ست ساعات عن منزل علا أو إلى المدينة المنورة. تصرّف بموجب الرأي الصائب للميرميران المشار إليه فيما يتعلق باستقبال الحجاج المسلمين وسائر ما تقتضيه خدماتي العلية.

إحم الحجاج المسلمين، كما ينبغي من العربان الأشقياء في الطريق، كي يصلوا إلى الشام الشريف بأمان وسلامة.

أصدر التنبيه المحكم إلى كتخداك وأكد عليه فيما يتعلق بأداء هذه المهمة والحاجة إلى إظهار الغيرة والحمية في خدمة الحجاج المسلمين. وكما جاء في فرماني الصادر يجب في هذه السنة أن تعد رجالك ليلاقوا قوافل الحج الشامي عندما يحين الوقت لذلك. وإذا لم يقم كتخداك بإيصال الإمداد في وقت الاستقبال فلن يصغى لعذرك وحجتك وستعاقب أشد العقاب. ولهذا كن في غاية الحرص والانتباه. وكما أمر فرماني الصادر، أرسل عساكرك المجهزين مع كتخداك، إلى الميرميران المشار إليه في وقت استقبال الحجاج. إبذل لسانك وروحك ولا تتوان في أداء هذه المهمة. وقد صدر فرماني عالي الشأن وكتب هذا الحكم الهمايوني بهذا الخصوص.

م. د. **2103/115**

أواخر شوال 1119/ كانون الثاني 1708

نسخة إلى والي طرابلس. محمد باشا، لإرسال خمسمائة من الخيالة مع كتخداه في التاريخ المذكور.

الأعباء المالية المتعلقة بالحج

م. د. 78 / 2160

(أوائل ربيع الأول- أواخر ذي الحجة 1018 / حزيران -1609 آذار 1610)

حكم إلى والي طرابلس السابق، المتقاعد حاليا، يوسف باشا بن سيفا.

لقد أرسل والي [...] السابق، وهو حاليا دفتردار دمشق، مكتوبا إلى سدة سعادتي يفيد أن المال المتوجب من مقاطعات طرابلس لنفقات الحج الشريف لم يدفع في الوقت المحدد.

م. د. 115 / 449

أوائل جمادي الثاني 1118/ أيلول 1706

حكم إلى والي صيدا - بيروت، الوزير محمد باشا، وإلى القضاة في الولاية،

إنّ الإقدام والاهتمام في حفظ وحراسة الحجاج ذوي الابتهاج الذاهبين [إلى الحّج] على طريق الحّج الشامي في هذه السنة الميمونة كي يكونوا آمنين سالمين في ذهابهم وإيابهم لهو من أعظم أمور دولتي العليّة.

وقد خصص للإكراميات (البخشيش) والرواتب والتجهيزات واللوازم الأخرى لعساكر اللاوند، والمشاة، والفرسان، بالإضافة إلى ما يصل من مصر من ذخائر، وصرر العربان، وإيجار الجمال لاستعمال إنكشارية دمشق المحلية، مبلغ 40000 قرش من عوائد مقاطعات صيدا - بيروت لسنة 1117.

الآن، أنت أيها الوزير المشار إليه، عندما يصل أمري الشريف هذا، يجب أن لا تتأخر أو تتوانى أبداً، وتعد المبلغ بأقصى سرعة وتسّلمه إلى أمير الحاج.

وعندما تسلم المال، عليك أن تحصل على إيصال (تمسك). ولتكتب حجة شرعية على ظهر أمري الشريف هذا، ذلك [أن المبلغ المسلم] سيحتسب جزءاً من دينك [للدولة]. وقد صدر أمر من المالية بذلك بموجب أمري الشريف المبين أعلاه.

م. د. 452/115

أوائل جمادى الثاني 1118/ أيلول 1706

حكم إلى والي طرابلس وإلى ناظر مقاطعات الولاية المذكورة وقابضها مصطفى باشا، وإلى قاضي طرابلس.

إن حفظ وحراسة الحجاج ذوي الابتهاج المسافرين عن طريق دمشق لكي يكونوا، بعونه تعالى وحسن توفيقه، آمنين سالمين في ذهابهم وإيابهم في هذه السنة الميمونة، هو من أعظم الأمور لدى دولتي العلية [ويستلزم] الإقدام والاهتمام.

إن البخشيش والمرتبات والمهمات واللوازم لـ500 من اللوند المشاة والفرسان [المرافقين للحجاج] والمؤن المرسلة من مصر وصرر العربان وجمال وانكشارية دمشق المحلية يجب تقديرها بمعرفة الباشا أمير الحج.

إن على مقاطعات طرابلس أن تدفع فقط مبلغ 80.000 قرش [من عائدات] سنة 1117 [لهذا الغرض]. والآن، أنت أيها الوالي المشار إليه، عندما يصلك أمري الشريف لا تتأخر أبداً أو تخالف بأي وجه من الوجوه [هذا الأمر]. عليك أن تعد مبلغ الـ80.000 قرش المذكور وتدفعه قبل حلول الموعد وبأقصى سرعة ممكنة إلى الشخص المكلف بذلك من قبل أمير الحج. إن تسليمك [للمبلغ] سيسجل على ظهر أمري عالي الشأن هذا كحجة شرعية كي تحتسب من دينك [للدولة] عند وقت الحساب. لذا عليك الاحتفاظ

[بهذه الوثيقة]. كتب هذا الفرمان عالي الشأن طبقاً لأمري الشريف المعطى من الدائرة المالية كما هو مبين أعلاه.

م. د. 463/115

أوائل جمادى الثاني، 1118/ أيلول 1706

حكم إلى والي طرابلس مصطفى باشا، والي مأمور جباية الجزية من نصارى(كفرة، حرفياً) ويهود طرابلس عن سنة 1119 [...] زيد مجده.

إن حفظ وحراسة الحجاج ذوي الابتهاج المسافرين عن طريق دمشق، لكي يكونوا بعناية الله تعالى وحسن توفيقه، آمنين سالمين في ذهابهم وإيابهم في هذه السنة الميمونة، هو من أعظم الأمور لدى دولتي العلية [ويستلزم] الإقدام والاهتمام.

إن البخشيش والمرتبات والمهمات واللوازم لـ500 من اللوند المشاة والفرسان [المرافقين للحجاج] والمؤن المرسلة من مصر وصرر العربان وجمال انكشارية دمشق المحلية يجب تقديرها بمعرفة الباشا، أمير الحج. إن مبلغ 20602 ونصف قرش أسدياً قد خصصت [لهذه المصاريف] وستحصَّل من مال الجزية عن كفرة ويهود طرابلس لسنة 1119.

الآن ولدى وصول أمري الشريف هذا، عليك أنت أمين الجزية (جزيه دار) المشار إليه أن لا تتأخر أو تتوقف أبداً ولا تقدم الأعذار. جهّز مبلغ 20602 ونصف قرش أسدياً وسلمه للشخص المكلف بقبضه من قبل أمير الحج قبل الموعد وبأسرع ما يمكن. [إن تسليمك للمبلغ] سيسجل على ظهر أمري الشريف هذا لتحتفظ به وقد صدر الأمر من دائرة المالية بموجب الأمر الشريف.

م. د. 1021/115

أواسط ذي القعدة 1118/ شباط 1707

حكم إلى قاضي طرابلس

إن مبلغ الـ40000 قرش المخصصة لمصاريف الحج الشريف لهذه السنة المباركة والتي يجب أن يدفعها والي طرابلس السابق مصطفى باشا لوالي دمشق وأمير الحج وزيري سليمان باشا، لم تصل إلى المذكور حتى الآن. إن الوزير المذكور على وشك البدء في الرحلة مع قافلة الحج الشامي ليدرك موسم الحج، وإن عدم وصول المبلغ سيكون سببا لاضطراب كبير.

عليك أن تدبر الأمر بأي طريق، وإنه من المهم أن يصل المبلغ المذكور [إلى الوزير] مع الجردة العسكرية إلى منزل علا، وذلك لدفع الصرر إلى الأعراب في طريق العودة. ويفيد الوزير في مكتوبه إلى سدة سعادتي بأن الوالي المذكور [مصطفى باشا] لديه الكثير من الأموال. وقد خصصت الأموال [المطلوبة منه] لتأمين سلامة الحجاج المسلمين؛ وقد صدر العديد من أوامري الشريفة تأمر بدفع هذا المال وتؤكد على ذلك. وقد أظهر المذكور مصطفى حتى الآن، الشقاوة والجرأة، وقد صدر فرماني بجلبه محبوسا إلى آستانة سعادتي مع أمواله وممتلكاته التي يجب مصادرتها للدولة. ولأجل ذلك، فقد عين كتخدا القبوجية لدى عتبتي المعلاة، الحاج علي، مباشرا.

الآن، وعند وصول أمري الشريف، عليك يا مولانا [القاضي] أن تلقي القبض على المذكور مصطفى وتحبسه بمعرفة المباشر المذكور. سجل كل أمواله وممتلكاته وحيواناته وأغنامه وكل ما له قيمة [مما يمتلك] من خيول وبغال وجمال وكل حيوانات الأحمال في سجل بموجب الشرع. أرسل الأموال والأشياء الثمينة إلى أسطنبول إذا كان ذلك ممكنا، وذلك بتسليمها إلى المباشر المذكور. أما الأشياء التي لا يمكن نقلها، فعليك أن تضعها في مكان

آمن وتحتفظ بها هناك. وكان سيد محمد، نقيب أشراف القدس الشريف، قد حبس قبل ذلك في قلعة طرابلس لشقاوته. يسلم المذكور مصطفى باشا والمذكور سيد محمد إلى المباشر المذكور - مع السجل المختوم الذي سجلت فيه ممتلكاتها - ويتم جلبهما مخفورين إلى آستانة سعادتي. وقد أمرت بإصدار فرماني عالي الشأن بهذا الخصوص.

م. د. 1020/115

أواخر ذي القعدة 1118/ آذار 1707

حكم إلى متسلم صيدا - بيروت،

إن مبلغ الـ40.000 قرش المطلوب من والي طرابلس السابق، مصطفى باشا لمصاريف الحج الشريف في هذه السنة المباركة، لم يصل إلى والي دمشق وأمير الحج وزيري سليمان باشا. إنه من الضروري والمهم جداً أن يسلم هذا المبلغ بأي وجه إلى الوزير المشار إليه حين عودته [من الحج] مع الجردة العسكرية في منزل علا [لدفع] صرر العربان. والعياذ بالله تعالى أن لا يصل المبلغ المذكور إلى المكان المعين حيث سيكون ذلك على الأغلب سبباً للاضطراب. وكما أعلمني الوزير المشار إليه في مكتوبه بأن مبلغ 15.000 قرش مطلوب من أجل المرتبات من مال مقاطعات صيدا - بيروت عن سنة 1117، وكان يجب إرسالها إلى آستانة سعادتي طبقاً لفرماني الصادر [كما هو مسجل] في خانة الإيراد والمصاريف في دفتر الروزنامة الهمايوني. وكما حرر، فقد عين مباشر مستقل وأرسل [لهذا الغرض] الآن، أنت أيها المتسلم المشار إليه: إن تأمين طريق الحج الشامي هو من أقدم مهام دولتي العلية وإن إرسال المبلغ المذكور مع الجردة العسكرية إلى الوزير المشار إليه في هذه السنة المباركة هو عمل هام ضع [هذا المبلغ] مع المبلغ [المخصص] للمرتبات.

وإذا كنت قد أرسلت [أموال المواجب] منذ وقت قصير أوقفها من حيث يمكن إرجاعها. ولا تأخذ بعين الاعتبار ما قد يرد إليك من مقر دولتي خلافاً لذلك فقد تقرر إعادة [مال المرتبات].

وكما هو مبين أعلاه ستجهز مبلغ الـ15.000 قرش من مال مقاطعات صيدا - بيروت الذي يجب دفعه إلى الوزير المشار إليه في منزل علا بأي وجه وتسلمه إلى المباشر المشار إليه. وإن شاء الله تعالى، ستجتهد لإيصاله إلى المكان المعين بأسرع وقت ممكن.

لذا، وعندما يصلك المباشر المشار إليه، سلمه المبلغ المذكور. لا تقدم الأعذار لتأخير [التسليم] لأن ذلك تأخير لأمر مستعجل. وفي هذه الحالة، ستكون عرضة لأشد العقوبة، وهي القتل. فإذا كان رأسك وروحك يهمانك جهز المبلغ المذكور كاملاً وأرسله، وابذل في ذلك أقصى الجهد.

وقد أعطي أمري الشريف من دائرة المالية كي تعمل كما هو مبين أعلاه. وطبقاً لذلك فقد كتب فرماني عالي الشأن.

م. د. 115/ 1028

أواخر ذي القعدة 1118 / آذار 1707

حكم إلى والي صيدا - بيروت الوزير محمد باشا،

يجب أداء مبلغ 44 ألف قرش إلى الدستور المكرم، المشير المفخم، نظام العالم والي دمشق وأمير الحّج وزيري سليمان باشا، وذلك كجزء من مصاريف الحّج الشامي لهذه السنة المباركة، وهذا لأن والي طرابلس السابق، مصطفى باشا، تكاسل في إرسال المال ولم يؤدّ هذا المبلغ للوزير المشار إليه. وهذا المبلغ المذكور يجب إرساله مع الجردة إلى منزل علا، بأي وجه ودفعه إلى الوزير المشار إليه. وذلك من أجل صرر بعض العربان. وهذا شأن مهم

وضروري، والعياذ بالله تعالى من عدم وصول المال إلى المكان المذكور [لدى عودة الوزير]. وستكون أنت [حينذاك] سببا في الفساد والاختلال اللذين يحتمل ظهورهما. وتنفيذاً لمكتوب الوزير المشار إليه وإعلامه [سليمان باشا]، عليك أنت أيها الوزير المشار إليه [محمّد باشا] أن ترسل إلى آستانة سعادتي، كدفعة من عائدات مقاطعات صيدا - بيروت، الواقعة في التزامك، مبلغ 15000 قرش [لتنفق] في دفع رواتب سنة 1117 وذلك بموجب فرماني. ويجب أن تؤدي كل عائدات [الالتزام] إلى جانب عائدات سائر الأوقاف في تلك الأنحاء.

وكما هو مشروح أعلاه، يجب إعداد مبلغ 15000 قرش من عائدات مقاطعات صيدا -بيروت كما هي محرّرة لدى المتسلم ودفعه إلى المكلف بذلك. ولذا، فقد صدر سابقاً أمري الشريف من المالية وديواني الهمايوني بتحصيل المبلغ المذكور من الأمكنة المشار إليها لكي يصرف على العساكر [المرافقين للحج] وإرساله إلى منزل علا وتسليمه إلى أمير الحج الشامي، الوزير المشار إليه. وإن شاء الله تعالى، عندما يصلك المبلغ المذكور، تقوم بإرساله هذه السنة إلى علا مع الجردة العسكرية وبمعرفة المباشر المذكور. إن أمري الشريف يفوض هذا الشأن إليك ويضعه في عهدتك. ذلك أن حسن انتظام طريق الحج الشامي هي من أقدم المهام التي تستلزم الاهتمام. وعلى الوجه المشروح أعلاه، فإن المبلغ يجب أن يصل إلى المكان المذكور، في هذه السنة المباركة. وإذا لم يحصل ذلك، فإنه سيكون سبباً في اضطراب عظيم في أحوال الحجاج المسلمين. ولذا فإن وصول هذا المبلغ إلى الوزير المشار إليه، مع الجردة العسكرية، أمر لازم وعمل محتم. وقد صدرت أوامري الشريفة المشرفة تكراراً من أجل تأكيد واستعجال تحصيل المال وإيصاله إلى المكان المحدد. ولمزيد من التأكيد، فإن هذا الأمر الشريف أرسل أيضاً إليك، أنت

أيها الوزير المشار إليه [محمد باشا].

الآن، أنت أيها الوزير المشار إليه: إنّ في عهدتك مالاً بقيمة 15000 قرش عليك أن تسلمه للمتسلم كقرض، وإذا كان المبلغ غير كامل، فلتقم بإكماله من عندك. وإن شاء الله تعالى، فإن سائر الأموال ومبلغ الـ44000 قرش ستصل.

لتكن متنبهاً لخطورة ألا تصل الأموال، فذلك سيكون باعثاً على الاضطراب. أرسلها مع الجردة العسكرية إلى المكان المحدّد بمعرفة المباشر المعين بموجب فرماني، ولمزيد من الاهتمام والحرص، أمرت بإصدار فرماني عالي الشأن.

م. د. **115/ 1032**

أواخر ذي القعدة 1118 / آذار 1707

حكم إلى متسلم صيدا- بيروت،

إن مبلغ 44000 قرش المطلوب من والي طرابلس السابق مصطفى باشا، يجب أن يُدفع إلى والي دمشق وأمير الحّج وزيري مصطفى باشا، كجزء من نفقات الحجّ الشريف في هذه السنة المباركة. وهذا المبلغ يجب أن يدفع إلى الوزير المشار إليه حين عودته [من الحج] لدفع الصرّه لبعض العربان. وإنه من المهم والواجب أن يصل هذا المبلغ إلى الوزير المشار إليه مع الجردة العسكرية في منزل علا. والعياذ بالله من عدم وصول المبلغ المذكور إلى المكان المرقوم، ذلك أن هذا، في الاحتمال الأغلب، سيؤدي إلى حال من الفساد والاختلال، وقد تم إعلامك [بالوضع] بمكتوب من قبل الوزير المشار إليه. وقد صدرت أوامري الشريفة بتعيين مباشر مستقل وأرسل [إلى صيدا] كي يتابع إرسال مبلغ 15000 غروش المستحق عن سنة 1117 من عائدات

مقاطعات صيدا – بيروت بموجب الأحكام الصادرة عن المالية وعن ديواني الهمايوني، إلى آستانة سعادتي من أجل الرواتب.

إن حسن انتظام طريق الحج الشامي هو من أقدم المهام التي تستلزم الاهتمام. وعلى الوجه المبين أعلاه، فإنّ المبلغ المذكور يجب أن يصل إلى المكان المذكور في هذه السنة المباركة. وإذا لم يحصل ذلك، فإنه سيكون سبباً لاضطراب عظيم في أمور الحجاج المسلمين. ولذا فإن وصول هذا المبلغ إلى الوزير المشار إليه، مع الجردة العسكرية، أمر لازم وعمل محتم. وقد صدر أمري الشريف المشرف وأرسل مجدداً لتأكيد ذلك واستعجاله.

الآن، أنت أيها المتسلم المشار إليه، عليك أن تُحَصّل مبلغ 15000 قرش من عائدات مقاطعات صيدا – بيروت وأن توصله إن شاء الله تعالى إلى الوزير المشار إليه في منزل علا، عن طريق المباشر المذكور قبل الموعد المحدّد. وعليك أن تظهر الإقدام والاهتمام [في هذا الشأن]، وعند وصول المباشر المذكور، سلمّه المبلغ المذكور، ولا تختلق الأعذار للتأخير أو الامتناع في هذا الأمر المستعجل. وإذا كنت سبباً للتأخير والتعطيل فستكون مستحقاً لأشدّ العقوبة وهي القتل المحتّم. فإذا كانت معنيا بحياتك وروحك فجهز المبلغ المذكور باهتمام وأرسله، باذلاً في ذلك أقصى الجهد. وقد أمرت بإصدار فرماني عالي الشأن في هذا الخصوص.

م. د. **1318/115**

أواخر صفر 1119 / أيار – حزيران 1707

حكم إلى والي صيدا – بيروت، الوزير محمد باشا،

أنت أيها الوزير المشار إليه، إنك مدين [للدولة] بـ506 كيسه من حساب ولاية مصر من الفترة السابقة كما أقررت بموجب التمسك الذي سلمته.

إن مبلغ 100 كيسه هو القسط المستحق عن سنة 1110 من هذا المجموع. وقد عفوت وأنعمت عليك من عواطفي السنية الملوكانية بمبلغ 50 كيسه عندما أمرت بالمشاركة في حرب بلاد الشام. وكان يجب أن لا تبقى الخمسين كيسه الأخرى غير المدفوعة حتى الآن، بل يجب أن تدفع، ولقد دفعت هذه المرة 30 كيسه وبقي عشرون، وأنت الآن لا تشارك في حرب. وأحياناً ترسل جزءاً [من المال] وأحياناً تأتي بالأعذار الواهية [للتأخير]. إن لديك مهلة 40 يوماً لإرسال العشرين كيسه [الباقية] ويجب أن تكون قد وصلت في نهاية هذه المهلة.

لقد صدر فرماني بأن تدفع قسط السنة المذكورة وترسل مبلغ الخمسين كيسه الذي في ذمتك دفعة واحدة وتسلمه إلى خزينتي العامرة. أما ما عدا ذلك، فأنت مدين بمبلغ 15655 ونصف قرش من مصاريف الحّج الشريف، من عائدات مقاطعات صيدا – بيروت عن سنة 1117، ومتأخرات مقاطعات طرابلس، إلا أنك تقول إنك غير قادر على الدفع.

الآن، إن المبلغ الإجمالي الذي يجب أن ترسله إلى الخزينة العامرة، كما يبين ذلك أحد قبوجي باشية عتبتي المعلاة، محمد دام مجده، هو 30655 ونصف قرش. وهذا المبلغ مخصّص للرواتب ولا يمكن دفعه على أقساط، ولكن يجب إرساله وتسليمه كاملاً مع [.....] زيد مجده المباشر المعين والمرسل [لهذا الغرض].

عند وصول أمري الشريف، سلمّ المبلغ المذكور حالاً، ولا تختلق الأعذار كي لا تحقق مرادي الهمايوني. وسواء كان قسط سنة 1117 من حساب مصر، البالغ 20 كيسه، أو كان المال من عائدات مقاطعات صيدا – بيروَت فهذا جميعه مطلوب منك ومجموعه 40655 ونصف قرش. جهّز المبلغ بالتمام والكمال وأرسله بأمان مع أناس قادمين [إلى اسطنبول] أو بأي طريقة أخرى

ممكنة. كذلك، فإن الثلاثين كيسه التي [جهزت] سابقاً يجب أن ترسل في الموعد بمعرفة المباشر المذكور كما تقرر.

تحرك بدقة وحذر كما ينص فرماني أعلاه، وسلم المبلغ المذكور إلى خزينتي العامرة. وقد صدر فرماني عالي الشأن بهذا الخصوص وكذلك [أمرت] بإصدار أمري الشريف من قبل المالية على الوجه المبين أعلاه.

م. د. 1855/115

أواخر رجب 1119/ تشرين الأول 1707

حكم إلى والي طرابلس الشام، محمد باشا،

لتأمين سلامة الحجاج المسلمين الذين سيسلكون طريق الحج الشامي في هذه السنة المباركة بتوفيقه تعالى وبموجب فرماني المحرر بمعرفة متصرف لواء غزة، على وجه الأربه لق، أمير الحج الشامي حسن بن قواس دام إقباله. فقد تقرر سابقاً فيما يتعلق بمعاشات وإكراميات اللاوند، وجميع لوازم ومتطلبات الحج، وعلف الجمال لإنكشارية الشام المحليّين (يرلو) أن يُدفع مبلغ 50.000 قرش من مال مقاطعات طرابلس عن سنة 1118. وقد تقرر أيضاً أن مبلغ 22.500 قرش يجب أن يدفع من مال الجزية. والمجموع الواجب دفعه هو 72.500 قرش. وكنت في السابق قد تخلفت عن دفع المبلغ المطلوب كما صدر الأمر من المالية. ولذلك، ولقرب موسم الحج، فإنه من المهم والضروري أن يُسلم المبلغ المطلوب إلى أمير الحج المذكور قبل الموعد. وقد صدر أمري الشريف للاستعجال في هذا الخصوص.

الآن وعند وصول أمري الشريف، فإن المبلغ المذكور مخصص لمتطلبات طريق الحج. ومنذ الآن، عليك أن تعد المتطلبات المذكورة لرحلة الحج الشريف لتكون جاهزة قبل الموعد. ولا يجوز قياس هذا الأمر على غيره من

الأمور. فإذا لم يكن المبلغ المذكور قد تم إرساله إلى الآن، يجب عليك تجهيزه وإرساله مع مباشر معين لذلك لتسليمه بأقصى سرعة والحصول من أمير الحج المذكور على إيصال مع ذكر تاريخ التسليم. وأصلاً لن يقبل منك عذر ولن يستمع إلى جوابك. [وإذا فشلت في تسليم المال] فلن يكتفى بعزلك [من منصبك] وتقريعك ولكنك ستقتل بلا رحمة. فإذا كنت معنياً بسلامتك قم بتسليم المبلغ المذكور إلى أمير الحج المذكور واحصل منه على إيصال لإبراء ذمتك. أكتب بعد ذلك بسرعة إلى مقر دولتي للإعلام بما تم.

كتب بهذا الخصوص.

م. د. 115/ 1992

أواخر رمضان 1119/ كانون الأول 1707

حكم إلى والي صيدا – بيروت، ابراهيم باشا،

أيها الميرميران المشار إليه.

يجب أن تدفع مال مقاطعات صيدا – بيروت بحلول غرة رجب من كل عام مقدار 44000 قرش من عوائد الأوجاقلق القديم و40000 قرش أخرى للوازم الحج الشامي وعلف الجمال ومتطلبات الحج الضرورية الأخرى. وقد تم تحويل مبلغ 9930 قرشاً فقط أي عشر المبلغ المطلوب تقريباً لهذه النفقات وبقي في ذمتك مبلغ 74470 قرش.

ولتعلم أن أمور الحج الشريف لا يمكن مقارنتها بغيرها من الأمور. فالحج من أقدم مهام دولتي العلية. ولذا يجب أن تدفع مقدماً بدل الأوجاقلق والعوائد الأخرى الباقية. وهذا هام وضروري، والتأخير في هذا الأمر الخطير لا يمكن أن يغتفر، وستكون مستحقاً للتقريع الشديد. والآن عندما يصلك أمري واجب الامتثال، وإذا كنت معنيا بسلامتك يجب عليك أن

تدفع المال المطلوب كاملاً بالذهب الأشرفي إلى خزينة الشام دون أي نقصان، واحصل على براءة ذمة. وإذا حصل أي قصور أو ظهر أي فتور هذه المرة فلن يستمع لأعذارك وستقتل دون رحمة كأي عبد. والآن وقد علمت بذلك فابذل المستطاع والجهد لإتمام هذا الأمر. وقد صدر فرماني عالي الشأن كما أمرت.

ملحق

أعطيات وتيمارات مكافأة على المشاركة في الهجوم العثماني سنة 1585 ضد الدروز

هذه أعطيات من أنواع مختلفة منحت للعديد من الأشخاص لقاء إسهاماتهم في المجهود الحربي ضد الدروز في الاجتياح العثماني للشوف سنة 1585. إن دفتر المهمة رقم 50، وهو مصدر هذه الوثائق مخصص كليا تقريبا للأعطيات التي قررها إبراهيم باشا، قائد حملة 1585 ضد المناطق الدرزية للأفراد المحليين وأفراد السلك العسكري العثماني وأفراد آخرين ممن ساعدوه في مهماته في مصر وبلاد الشام.

م. د. **50/121**

1585 / 993

بلال عبد الله (3000)، مبارك علي (3000)، مرجان (3000)، حسن بن جعفر (كدك).

كان المذكورون أعلاه من رجال ابن معن خلال عصيانه. ولما كانوا قد استسلموا من تلقاء أنفسهم وأظهروا الولاء، وتشجيعا لهم يعطى بلال

زعامة، أما الاثنان اللذان يأتيان بعده فيعطيان تيمارا [لكل منهما]، ويعطى حسن وظيفة إنكشاري.

م. د. 50/122

993/1585

إن المذكور فرهاد، وهو أحد رجال ابن معن، رجل شجاع. يعطى تيمارا ابتدائيا بقيمة 3000 أقجه مكافأة له على خدماته.

م. د. 50/123

993/1585

ولاية الدروز (بكلربكليك)

يعطى لمصطفى كتخدا، وهو رجل عرف بإخلاصه وعضو في متفرقة عتبتي المعلاة، جميع ما استخلص من ابن معن وسائر الدروز الملاعين، نظرا لخدمته وشجاعته.

50/307

993/1585

جاوشية عتبتي المعلاة،

يلحق قاسم بن شرف الدين، أحد زعماء [ولاية] دمشق وابن معن[1] الذي تعهد الأول باستمالته إلى جانب الدولة، بجاوشية عتبتي المعلاة.

[1] من غير الواضح من هو ابن معن هذا، ولكن الوثائق تشير بوضوح إلى وجود أمراء معنيين تعاونوا مع العثمانيين ضد قريبهم قرقماز.

50/310

993/1585

أرسل أمير لواء صفد رسالة تفيد أن ابن يوسف رجل شجاع، وقد شارك في حرب الدروز وساهم في تأديبهم. وقد منح تيمارا ابتدائيا بقيمة 3000 أقجة.

50/329

993/1585

محمد أحمد هاني بك

علاء الدين

علي بن بدر الدين

إن الثلاثة المذكورين أعلاه قد خدموا كفرسان حاملي البنادق خلال عصيان ابن معن في القرى. ونظرا لخدماتهم يعطى لكل واحد منهم تيمارا ابتدائيا بقيمة 3000 أقجة.

50/332

993/1585

شهاب بن لطف الله (5000)

نصر الدين سيف الدين (6000)

غلام الدين بن بدر الدين (3000)

محمد (3000)

منصور (3000)

إن حكام الدروز المذكورين أعلاه من أقارب محمد بن شرف الدين أو

أتباعه الذين أعلنوا الطاعة. يعطى لكل واحد منهم تيمارا ابتدائيا كما هو مبين أعلاه. وقد صدرت الأحكام الشريفة بذلك[2].

50/426

993/1585

جماعة عتبتي المعلاة، مصطفى عبد الله[3]

نظرا لما قام به المذكور في الحرب ضد الدروز يعطى ترقيا بقيمة 3 أقجات على تيماره.

50/428

993/1585

زعامت بنام يوسف، حارس عتبتي المعلاة (34000)

لقد قدم المذكور خدمات جليلة في [ولاية] دمشق وخصوصا في تأديب الدروز. ولذلك يعطى ترقيا بقيمة 50000 أقجة.

50/430

993/1585

لقد عرض أمير جبله محمد بك أن يعطى علي بن محمد من جماعة الغرباء (الخيالة) تيمارا ابتدائيا بقيمة 3000 أقجة لمساهمته في تحصيل المال الميري ولمشاركته في الحرب ضد الدروز.

[2] هذا يشير أيضا إلى أن بعض قادة الدروز قد تعاونوا مع العثمانيين في حملة سنة 1585.

[3] أحد زعماء الدروز الذي يبدو أنه انضم إلى الجانب العثماني.

50/432

993/1585

بناء على عرض المشار إليه، يعطى أحمد بن محمد بك، المتصرف على تيمار في اللواء المذكور ترقيا بقيمة 1500 أقجة.

50/443

993/1585

علم الدين، مقدم المتن 2،

لقد انضم المذكور وتوابعه إلى الطاعة وسلم بنادقه وخدم بإخلاص. يُعطى زعامة ابتدائية.

50/445

993/1585

زعامت مصطفى كتخدا في قبرص 20000

قام المذكور بخدمة جليلة في الحرب ضد الدروز. يعطى ترقيا بقيمة 2000 أقجة.

50/449

993/1585

بناء على عرض جعفر بك، أمير فماغوستا، يعطى لعلي بن أحمد وهو أحد رجال إبن معن، تيمارا ابتدائيا بقيمة 3000 أقجة لقاء خدماته.

50/462

993/1585

بناء على عرض أمير صفد فإن محمود بن علي رجل صالح شارك في الحرب ضد الدروز. يعطى له تيمار ابتدائي بقيمة 3000 أقجة.

50/521

993/1585

جماعة عتبتي المعلاة، محمد

نظرا لخدماته في الحرب ضد الدروز، يعطى ترقيا قيمته 2 أقجة.

50/522

993/1585

جماعة كوكليان مصر، نصوح عبد الله

في يوم 16 [...]

نظرا لمشاركته الجليلة في الحرب ضد الدروز، يلحق [نصوح عبد الله] ببلوك الغرباء في إسطنبول.

50/610

993/1585

تذكرة معطاة إلى [أحد] جماعة إنكشارية عتبتي المعلاة، خضر،

إن المذكور مخلص منذ القدم، وقد أبلى بلاء حسنا في الحرب ضد الدروز. يعين في خدمة الحراسة.

50/617

993/1585

قدري، محمد، عثمان

أبلى المذكورون أيضا بلاء حسنا في الحرب ضد الدروز، يعطى لكل منهم منحة بقيمة 3 أقجات.

50/654

993/1585

محمد بن علاء الدين،

لقد أبلى المذكور بلاء حسنا في قطع رؤوس الدروز خلال الحرب ضدهم، يعطى خمسة أقجات [زيادة] في وظيفته كجبجي.

50/657

993/1585

بكر،

براءت صادرة في 993/1585

لقد أبلى المذكور بلاء حسنا في قطع رؤوس الدروز خلال الحرب ضدهم، يلحق بزمرة الجبجية في عتبتي المعلاة.

50/659

993/1585

ترقي

إن حسن بك، أمير لواء [....]، قد أبلى بلاء حسنا في قطع رؤوس الدروز

أثناء الحرب ضدهم. يعطى ترقيا بقيمة 20000 أقجة.

50/660

993/1585

متفرقة مصر،

كوكليان مصر،

علي شهسوار،

في الثلاثين من ...

أرسل المشار إليه حسن بك سجلا يشير فيه إلى أن المذكورين أعلاه قد أبلوا بلاء حسنا في الحرب ضد الدروز. وقد التمس إعطاءهم تيمارات.

كذلك فقد وصل التماس من علي باشا بهذا الشأن.

50/677

19[...] 993/1585

تذكرة معطاة بشأن تسجيل الزعامة المستحقة لمحمد في المكان المذكور في الأناضول.

جماعة الجاوشية،

لقد أرسل والي دمشق أويس باشا مكتوبا يوضح فيه أن لحسين زعامة تساوي 20000 أقجة في لواء اللجون. وقد أبلى [حسين] بلاء حسنا في قطع رؤوس الدروز أثناء الحرب ضدهم. وهو [أويس باشا] يرجو أن يلحق [حسين] بجماعة جاوشية عتبتي المعلاة.

50/678

993/1585

تذكرة معطاة لمحمد بن عبد الله،

لقد شارك في قطع رؤوس الدروز أثناء الحرب ضدهم، يعطى وظيفة [ومعاش] جبجي.

50/685

993/1585

جماعة أبناء السباهية، مصطفى، إسكندر، يوسف أحمد،

في السادس والعشرين من ......

نظرا لإبلائهم البلاء الحسن في الحرب ضد الدروز، يعطى لكل منهم ترقيا قيمته أقجتان.

50/713

993/1585

لقد أرسل أويس باشا مكتوبا يرجو فيه ترقية دزدار قلعة دمشق، الحاج علي الذي يبلغ تيماره 12000 أقجة إلى 20000 أقجة نظرا لخدماته في تزويد [الجيش] بالذخائر خلال الحرب ضد الدروز. كذلك قدم المذكور هذا الطلب سابقا. يعطى [الحاج علي] تيمارا مقداره 17000 أقجة.

م. د. **50/714**

993/1585

نور الله بن محرم،

يفيد قاضي دمشق مصلح الدين أفندي أن المذكور أعلاه هو من المخلصين منذ القدم، وقد قام بعمل جليل في تزويد [الجيش] بالذخائر خلال الحرب ضد الدروز. وكذلك كان قد أبلى بلاء حسنا في حروب سابقة. يعطى 20 أقجة ويلحق بزمرة جماعة أبناء السباهية.

م. د. 50/718

993/1585

تذكرة معطاة لأحمد بن نصوح،

لقد أرسل والي ابريم رسالة. ونظرا لمشاركة المذكور أعلاه في الحرب ضد الدروز، يعطى وظيفة ومعاش الجبجي الابتدائية.

م. د. 50/719

993/1585

جماعة متفرقة مصر، حسن بن عبد الله،

في الثلاثين من.....

لقد أرسل أحد أمراء مقاطعات مصر مكتوبا يفيد بأن المذكور قام بعمل جيد في تحصيل المال الميري في مصر، وهو حاليا يبلي بلاء حسنا في الحرب ضد الدروز. يلحق المذكور بزمرة جماعة أبناء السباهية برتبة الثلثين.

م. د. 50/725

م. د. 993/1585

حسن،

لقد كان المذكور رجلا نافعا في تحصيل المال الميري في مصر، كما أنه شارك

في الحرب ضد الدروز من بدايتها إلى نهايتها. يمنح 20 أقجة ويلحق بزمرة أبناء السباهية.

م. د. 50/735

993/1585

جماعة متفرقة مصر، أحمد بن عمر،

لقد شارك في تحصيل المال الميري في مصر وفي الحرب ضد الدروز. يلحق بالبلوك.

م. د. 50/761

993/1585

حسين،

لقد أبلى المذكور بلاء حسنا في الحرب ضد الدروز. يعطى ثلاث أقجات، ويلحق بزمرة ناصبي الخيام.

م. د. 50/763

شعبان 993/ تموز - آب 1585

إنكشارية دمشق،

اليايا باشي (ضابط المشاة) زين العابدين،

الإنكشاري عبدي حسين،

السربلوك عبد الله،

السربلوك بهرام عبد الله،

السر بلوك مصطفى،

الإنكشاري أحمد،

الإنكشاري برويز عبد الله،

لقد أرسل أويس باشا عددا من المكاتيب . يعطى المذكورون تيمارات بموجب القانون نظرا لدورهم في الحرب ضد الدروز.

م. د. **50/764**

993/1585

ترقي،

لقد كان موسى بك، أمير لواء نابلس، رجلا جيدا في قطع رؤوس الدروز أثناء الحرب ضدهم. يعطى ترقيا بقيمة 40000 أقجة نظرا لخدماته الفائقة.

م. د. **50/766**

993/1585

محمد،

عبد الله،

درويش،

لقد شارك المذكورون في الحرب ضد الدروز منذ البداية إلى النهاية. يعطى لهم رتبة ومعاش جبجي.

م. د. **50/768**

993/1585

جماعة عتبتي المعلاة: محمد اسكندر،

في الثالث من [.....]

منح أقجتين لمشاركته في الحرب ضد الدروز.

م. د. **50/769**

993/1585

جماعة متقاعدي مصر، مصطفى،

لقد قام المذكور بعمل جليل في تحصيل المال الميري، وهو يبلي بلاء حسنا حاليا في الحرب ضد الدروز. يعطى رتبة الثلثين في زمرة أبناء السباهية.

م. د. **50/797**

993/1585

يفيد والي- [بيكلربكي] صيدا-بيروت[4] أن هنالك تيمارا شاغرا بقيمة 3000 أقجة في بيروت. يعطى ديوانه (مجنون) يوسف ترقيا بقيمة 1500 أقجة.

م. د. **50/798**

993/1585

محمد ديوان،

لقد جلب إلى [الدولة] رؤوسا خلال الحرب ضد الدروز. يعطى المعاش الابتدائي كجبجي.

[4] هذه إشارة واضحة إلى أن ولاية صيدا-بيروت قد أنشئت بعيد الحملة العثمانية على الشوف سنة 1585.

م. د. 50/799

993/1585

شعبان عمر،

يفيد القول (العبد، العسكري) محمود بك أن المذكور قام بعمل جيد في تحصيل المال الميري، وشارك كذلك في الحرب ضد الدروز. يلحق بزمرة أبناء السباهية بثلثي الراتب.

م. د. 50/818

993/1585

يعطى جميع جماعة المتفرقة والجاوشية وسائر أفراد البلوكات الأخرى الذين عينوا لحرب الدروز، والذين قاتلوا ليلا ونهارا وأبلوا بلاء حسنا في قطع رؤوس الدروز، كما يبين الدفتر المختوم الذي قدمه القائد [السردار]، ترقية طبقا للقانون. وهذا حكم بذلك إلى الوالي.

م. د. 50/828

993/1585

حسين،

لقد قدم أحد قبوجية عتبتي المعلاة عرضحالا، يفيد أن أخ المذكور قد أبلى بلاء حسنا في الحرب ضد الدروز. يعين قبوجي في الباب الهمايوني.

م. د. 50/972

993/1585

يعرض محمود بك، أحد أمراء مصر، أن راتب محمد، من متفرقة مصر، يبلغ 60 أقجة. ونظرا لمشاركته الجيدة في الحرب ضد الدروز، يعطى [المذكور] ثلثي عائد زعامت.

م. د. 50/975

993/1585

بناء على عرض والي دمشق، يعطى لرستم بن عبد الله، قائد مشاة إنكشارية دمشق الذي يتقاضى معاشا قدره 20 أقجة، زعامت طبقا للقانون.

م. د. 50/978

993/1585

جماعة الجاوشية،

لقد أرسل والي (بيكلربكي) صيدا - بيروت[5] مكتوبا يفيد أن مصطفى بن موسى، الذي لديه زعامت في لواء دمشق، قد أبلى بلاء حسنا في الحرب ضد الدروز. يلحق [المذكور] بزمرة جاوشية عتبتي المعلاة على أن يبقى في مكانه لحماية الولاية المذكورة.

م. د. 50/995

993/1585

جماعة المتفرقة، أحمد،

لقد شارك المذكور في الحرب ضد الدروز. يعطى ثلثي راتب عضو في جماعة أبناء السباهية.

---

[5] هذه إشارة إضافية إلى إنشاء ولاية صيدا-بيروت مباشرة بعد الحملة العسكرية سنة 1585.

م. د. 50/1000

993/1585

متفرقة العتبة المعلاة،

لقد قدم أمير لواء حماه السابق، محمود بك، عرضحالا يفيد فيه أن أبناء أحمد ومصطفى، اللذين لديهما زعامتين في لواء صاروخان، قد شاركا في الحرب ضد الدروز. يلحق المذكوران بالجماعة المذكورة أعلاه.

م. د. 50/1001

993/1585

جماعة مدفعجية العتبة المعلاة، مصطفى، محمد علي، أحمد، محمد، رمضان، مصطفى، حسين،

لقد خدم المذكورون في الأسطول خلال الحرب مع الدروز. يعطى لكل واحد منهم ترقيا بقيمة أقجة واحدة من التيمارات الشاغرة[6].

م. د. 50/1003

993/1585

جماعة ضباط المشاة في دمشق، علي ولي،

شارك المذكور في الحرب ضد الدروز. يلحق [المذكور] بالبلوك طبقا للقانون.

م. د. 50/1004

993/1585

[6] هذه زيادة على رواتبهم وليس تيمارا.

جماعة المتفرقة، حسن خياط،

إن المذكور رجل مخلص منذ القدم، وقد شارك في الحرب ضد الدرز. ويلحق بـ[.....] بثلثي المعاش.

م. د. 50/1005

993/1585

جماعة جاوشية العتبة المعلاة،

أحمد بن عبد الكريم، أحد الزعماء في [ولاية] دمشق،

لقد خدم المذكور وقف المرحوم والمغفور له السلطان سليمان خان طاب ثراه في دمشق، وبذل الجهد في تحصيل المال الميري. وكذلك فقد شارك بنشاط زائد في الحرب ضد الدروز. يلحق [المذكور] بجماعة جاوشية العتبة المعلاة.

م. د. 50/1006

993/1585

جماعة متفرقة مصر: مصطفى عبد الله، أحمد بن عبد الله.

لقد أرسل منصور بك، أمير لواء صفد عددا من المكاتيب تفيد أن الأشخاص المذكورين أعلاه قد أبلوا بلاء حسنا في الحرب ضد الدروز. يتم إلحاقهم بزمرة أبناء السباهية براتب الثلثين.

م. د. 50/1007

993/1585

جماعة متفرقة مصر، يوسف عبد الله.

لقد أرسل أمير لواء نابلس مكتوبا يفيد أن المذكور أعلاه قد أبلى بلاء حسنا في الحرب ضد الدروز، يتم إلحاقه بزمرة خاصة بازار بثلثي الراتب.

م. د. 50/1008

993/1585

جماعة الغلمان الأعاجم (gılman-ı aceman)، علي:

لقد شارك المذكور أعلاه في الحرب ضد الدروز وأبلى بلاء حسنا. يعطى زيادة أقجة واحدة على مرتبه.

م. د. 50/1014

993/1585

جماعة [ ] مصر، فائق عبد الله:

لقد أرسل سنان بك، أحد أمراء مصر، مكتوبا يفيد أن المذكور أعلاه قد أبلى بلاء حسنا ضد الدروز. يتم إلحاقه بزمرة الجبجية بثلثي الراتب.

م. د. 50/1030

993/1585

جماعة متفرقة مصر، سليمان علي:

لقد شارك المذكور وأبلى بلاء حسنا في الحرب ضد الدروز. يتم إلحاقه بزمرة أبناء السباهية بثلثي الراتب.

م. د. 50/ 1066

993/1585

باقي (15333)	أحمد عبد الله (4999)	حيدر (5000)
حسين (5000)	إلياس (5000)	حسن عبد الله
مصطفى (1500)[7]	رضوان عبد الله	يوسف عبد الله
بياله عبد الله	علي عبد الله	حسن عبد الله
جعفر عبد الله	جعفر مراد	
مصطفى عبد الله	ميمي عبد الله	جعفر عبد الله
حسين عبد الله	حسن عبد الله	
مصطفى عبد الله	مصطفى (4999)	

مصطفى بك دفتري، أمير لواء ساقز،

لقد أرسل المذكور [مصطفى بك] دفترا مختوما يفيد فيه أن الأشخاص المذكورين أعلاه كانوا مفيدين خلال خدمتهم في الأسطول الهمايوني، وقد شاركوا في الحرب ضد الدروز. يعطى لباقي ترق بقيمة 3000 أقجة على تيماره، ويعطى 1000 أقجة ترق لكل واحد من الآخرين.

م. د. 50/1068

993/1585

جماعة الترسانة العامرة، يوسف عبد الله،

لقد خدم المذكور أعلاه في الأسطول الهمايوني وشارك في الحرب ضد الدروز. يعطى ترقيا بقيمة أربع أقجات.

---

[7] الأرقام الواردة مقابل بعض الأسماء هي عائدات إقطاعات هؤلاء.

م. د. 50/1080

جماعة فرقة الموسيقى العسكرية (مهتران علم)

محمد (عازف الكمان)	5 يوميا
مصطفى (طبال)	4 يوميا
علي (ضارب الدف)	6 يوميا
حاجي (ضارب الدف)	4 يوميا
عبد الكريم (طبال)	4 يوميا
جعفر (عازف الكمان)	8 يوميا
علي (عازف الناي- المزمار)	8 يوميا

لقد شارك المذكورون أعلاه في الحرب ضد الدروز من بدايتها إلى نهايتها، يعطى لكل واحد منهم ترقيا قيمته أقجة واحدة يوميا.

مصطلحات عثمانية

أغا/ أغالق **Ağa/Ağalık**:

قائد عسكري، قيادة عسكرية. ويشير المصطلح أيضا إلى بعض كبار موظفي القصر ورؤساء الطوائف الحرفية والأعيان في الولايات.

عهدنامه Ahidname:

معاهدة أو اتفاق مكتوب بين الدولة العثمانية والدول الأخرى، وخصوصا تلك الاتفاقيات التي تشتمل على بعض الامتيازات كالإعفاء الضريبي.

أقجة Akçe:

عملة فضية استعملت في الدولة العثمانية إلى أواخر القرن السابع عشر.

آلاي Alay:

فوج عسكري مؤلف من الفرسان ذوي التيمارات.

آلاي بكي Alaybeyi:

قائد الآلاي، وهو من أصحاب الزعامت.

أربلق Arpalık:

العوائد المخصصة لكبار الموظفين وأفراد البلاط وكبار العلماء ورجال الدين والإداريين بالإضافة إلى رواتبهم. والأربلق يتألف من جزء من

عائدات لواء أو ناحية أو مبلغ نقدي يدفع مباشرة من الخزينة.

عرضحال Arzuhal:

إلتماس مكتوب.

عوارض Avarız:

إحدى الرسوم العرفية. وقد وضعت في الأساس لمواجهة النفقات الناتجة عن أحوال استثنائية مثل: الحروب أو الكوارث، إلا أنها أصبحت تدريجيا ضريبة منتظمة يختلف مقدارها من وقت لآخر. وكانت العوارض تقدر وتجمع على أساس الخانة وتدفع نقدا أو عينا أو عملا. إلا أنه ابتداء من القرن السادس عشر استبدل الدفع عينا وبالعمل بمبلغ معين من المال.

عوارض خانه سي (الخانات) Avarız Hanesi:

الوحدات التي تنقسم إليها المنطقة لتحصيل ضريبة العوارض، فكل قرية أو بلدة أو مدينة كانت مكونة من عدد من الوحدات يحدد عددها على أساس عدد السكان والثروة والموارد. وكانت ضريبة العوارض تقسم على عدد هذه الوحدات.

باب همايون Bab-ı Humayun:

الباب الأمبراطوري؛ البوابة الخارجية لقصر طوب قابي.

بادي هوا Bad-ı heva:

ضريبة من فئة الرسوم العرفية.

بخشيش Bahşiş:

إكرامية أو مكافأة نقدية كانت توزع على العساكر والعلماء وآخرين بمناسبة اعتلاء السلطان للعرش (بخشيش الجلوس) أو بمناسبة خوضه معركته الأولى (بخشيش الحرب). وكذلك الإكرامية التي يأخذها الموظفون من الرعايا لقاء القيام بمهماتهم الرسمية.

باش بوغ Başbuğ:

قائد وحدة عسكرية في الحرب، وكذلك قائد العصاة في زمن الثورات أو رئيس مجموعة محلية.

باش جاوش Başçavuş:

قائد الكتيبة الخامسة من سرايا القائد، والذي كان يقوم بدور القوات التابعة لآغا الإنكشارية شخصيا، وهو من أرفع المناصب في قوات الإنكشارية.

بدل دو أقجه سي Bedel-i deve akçesi:

ضريبة نقدية تحصل من البدو الرحل بدلا عن الجمال.

برائت Berat:

أمر أو فرمان يصدر تثبيتا لتعيين في منصب أو منح معاش أو لقب أو عطاء أو إعفاء أو أي امتياز آخر.

بك Bey:

لقب يعود إلى منصب رفيع كحاكم اللواء أو الحاكم العسكري أو أبناء موظفين رفيعي المستوى.

بكلربكي Beylerbeyi:

حاكم ولاية، وكذلك وال وأمير الأمراء.

بيكلربكلك Beylerbeylik:

منصب أو مجال حكم البكلربكي/ ولاية.

بلوك باشي Bölükbaşı:

قائد السرية في الجيش.

جبجي Cebeci:

جماعة صانعي السلاح من فرق المشاة في جيش القابي قول، وهم يقومون

بصناعة الأسلحة التي يستعملها الإنكشارية وصيانتها ونقلها. ويرأس هذه الجماعة الجبجي باشي.

جبجي كيدكي Cebeci gediği:

منصب صانع السلاح في جماعة صانعي السلاح.

جرده Cerde:

الفرسان المرافقون للحجاج المسلمين.

جزيه Cizye:

ضريبة على الذكور البالغين من غير المسلمين. وكان يقوم بجمع هذه الضريبة محصلون أو ملتزمون خاصون بها.

جزيه دار Cizyedar:

الموظف المسؤول عن تحصيل الجزية.

جاوش/ جاوشلق Çavuş/Çavuşluk:

أعطي لقب جاوش لموظفين قاموا بأعمال مختلفة. وعلى سبيل المثال هنالك جاوشية الديوان الهمايوني الذين كانوا يقومون بدور حاملي الرسائل، وكذلك بأعمال بروتوكولية في القصر. وكان رئيسهم الجاوش باشي مسؤولا عن إدارة إبلاغ الأحكام إلى الولايات إلى جانب أعمال مهمة أخرى مثل التدقيق في وثائق انتقال التيمار. أما جاوشية الإنكشارية فكانوا يقومون بإبلاغ أوامر القادة العسكريين في وقت الحرب إلى جانب القيام بمهمات أخرى.

دفتردار Defterdar:

أمين الخزينة، وهو موظف رفيع مسؤول عن الخزينة وسجلات الأراضي. أما دفتردار التيمار في الولايات فكان مسؤولا عن السجلات العائدة للتيمار وأصحاب التيمار.

درهم Dirhem:

معيار لقياس البارود، أداة وزن تساوي 32.7 غرام، وحدة عملة تساوي درهما من الفضة والدرهم هنا يساوي 2.3 غرام (الدرهم العرفي).

دزدار Dizdar:

قائد حراس القلعة.

أبناء السباهية Ebna-yı Sipahiyan:

(أو جماعة أبناء سباهيان) جنود ينتمون إلى فرسان السباه؛ أحد الألوية الستة لفرسان القابي قول. وهذه الجماعة والمنتمون إليها ينظر إليها باحترام شديد نظرا إلى أن الأعضاء كانوا يجندون جزئيا من أبناء أعضاء الألوية الستة لفرسان القابي قول.

أمين Emin:

موظف مسؤول عن تحصيل الضرائب والعائدات الأخرى لقاء رواتب من الخزينة.

أمانت Emanet:

الأراضي والأملاك الأخرى العائدة للخاص الهمايوني والتي تنقل عائداتها كاملة إلى خزينة الدولة.

أمير Emir:

رئيس، قائد، أمير لواء.

أمير الأمراء Emir'l-ümera:

قائد القادة، وفي التركية البكلربكي.

أسدي/ القرش الأسدي Esedi:

عملة هولندية ثمينة نقش عليها رسم أسد.

أشرفي Eşrefi:

إسم عملة ضربت في مصر بناء على أمر السلطان سليم الأول بعيد الفتح العثماني.

إيالت Eyalet:

ولاية، وهي الوحدة الإدارية الأكبر في الدولة العثمانية. فقد قسمت الدولة إلى ولايات، والولايات إلى ألوية والألوية إلى أقضية. وكان على رأس الولاية البكلربكي.

فلوري Filori:

الفلورين، إسم أعطاه العثمانيون لعملة ذهبية نقش عليها رسم زهرة ضربت في فلورنسا في القرن الثالث عشر. وقد استعمل الاصطلاح ذاته لكافة النقود الذهبية المضروبة في أوروبا التي تم تداولها في الدولة العثمانية.

فرمان Ferman:

الحكم الهمايوني، أو الحكم الصادر عن السلطان.

فتوى Fetva:

رأي قانوني أو قول يصدره خبير في الشريعة الإسلامية(مفتي)، وكانت الفتاوى تصدر ردا على طلب القضاة والموظفين أو الأفراد. والفتوى ليست حكما إلا أنها قد تكون الأساس لحكم القاضي.

كدك Gedik:

المكان المحفوظ في إدارة عامة أو خلاف ذلك لعدد محدد من المناصب يتم إشغالها عن طريق الإقطاع؛ الاحتكار لصناعة ما، الرخصة في الحق الحصري بممارسة صناعة ما في منطقة معينة.

كدكلي Gedikli:

صاحب الامتياز أو الوظيفة.

غلمان عجمان (غلمان عجميان) Gılman-ı Acemiyan:

الأولاد غير المسلمين الذين كانوا يجمعون بموجب نظام الدوشرمة، ويتم تربيتهم للالتحاق بالجيش أو لخدمة القصر.

كونللو Gönüllü:

متطوعون يتقاضون الرواتب لقاء خدمتهم كإنكشاريين، وكذلك يُدعون يرلو، والمثال الأشهر لهؤلاء هم «جماعت كونليان مصر».

غلامية Gulamiye:

رسم يدفع لقاء خدمات تحصيل الضرائب. فعندما كان عساكر القابي قول يجمعون ضريبة الجزية كانوا يتقاضون رسما مقداره عشر أقجات عن كل جزية يتم تحصيلها من سكان منطقة ما. وبالرغم من توقفهم عن أداء هذه المهمة فقد استمروا في الحصول على رسم الغلامية. العوارض الغلامية تشير إلى الضرائب المحصلة لتغطية نفقات زيارة الموظف المعني إلى منطقة ما.

الغرباء Gureba:

إثنان من الألوية الستة لفرسان القابي قول. وغرباء تشير إلى أن الأعضاء كانوا في الأصل من الغرباء.

خراج Harac:

ضريبة شرعية على الأرض، وكذلك الضرائب المحصلة من غير المسلمين كالجزية.

خاص Has (جمعها: خواص):

مقاطعة يبلغ ريعها أكثر من 100000 أقجة. وأصحاب الخواص هم أمراء الألوية والولاة والوزراء وموظفوا القصر والسلطان شخصيا.

الخاص الهمايوني Hass-ı Humayun (الخواص الهمايوني):

الأملاك الإمبراطورية، وهي مقاطعات كبيرة ومصادر للدخل تعود إلى الخزينة. وبعض هذه الأملاك كان ملكا شخصيا للسلطان.

خاصة بازار زمره سي Hassa Pazarı Zümresi:

مجموعة من الموظفين يقومون بشراء احتياجات القصر من الأسواق.

الخط الهمايوني Hatt-ı Humayun:

الأمر الخطي للسلطان.

خيمة مهترلري Hayme Mehterleri:

مجموعة من الجنود مسؤولة عن إقامة خيم الجيش والمحافظة عليها ونقلها. أما الجند المسؤولون عن خيمة السلطان فيدعون خيمه خاصة مهترلري.

حجت Hüccet (حجت شرعيه Hüccet-i Şeriyye):

وثيقة، قرار قضائي أو عقد أو أي عملية قانونية أخرى تتم تحت سلطة القاضي.

حكم Hüküm:

مرسوم، قرار، أمر، فرمان.

حكم همايون Hükm-ü Humayun:

مرسوم سلطاني، فرمان.

همايون Humayun:

سلطاني.

دفتر الإجمال defteri İcmal:

سجل مختصر بالواردات والمصاريف للدولة أو الولاية.

أمين الاحتساب İhtisab Emini:

المشرف على الأسواق وطوائف الحرفيين.

الالتزام İltizam:

عقد تحصيل الضرائب، وصاحب الالتزام يسمى ملتزما.

قانون Kanun:

الأنظمة التي أصدرها السلاطين لتنظيم الأمور التي لم تتطرق إليها الشريعة جزئيا أو كليا.

قبوجي Kapıcı:

بواب القصر، ومهمتهم حراسة القصر، وإيصال الأوامر والرسائل وتنفيذ قرارات الديوان بما في ذلك تنفيذ العقوبات الجسدية.

قبوجي باشي Kapıcıbaşı:

رئيس البوابين، وهو أحد أهم موظفي القصر، وكان يعهد إليه القيام بمهام خاصة في الولايات.

القضاء Kaza:

وحدة قضائية وإدارية أصغر من الولاية.

كيسه Kise:

حقيبة جلدية تحتوي على عدد محدد من النقود الذهبية أو الفضية؛ وهو مبلغ من المال تغير على مر الأزمنة. ففي القرن الخامس عشر كانت الكيسه تساوي 20000 أقجه أو 10000 قطعة ذهبية، فيما أصبحت 40000 أقجة في القرن السابع عشر، ثم 60000 أقجه بعد سنة 1661.

الكتخدا Kethüda (الكاخيا أيضا):

موظف في القصر أو الإدارة أو الجيش أو لدى الأشخاص ذوي الرتب العليا، وكتخدا التيمار: موظف في الولاية يعمل في خزينة التيمار ويساعد في تعيين أرباب التيمار، وفي ضبط العائدات والمصاريف.

قشلاقجي Kışlakçı:

الناس الذين يتم توطينهم في أماكن مناسبة خلال فصل الشتاء وخاصة الجيش، وكذلك البدو الرحل المقيمون مؤقتا في أراضي الرعي والمياه.

لاوند Levend:

مجموعات من الجند استخدمت في القوات البرية والبحرية. وقد كانوا جزءا من قوات الولاية، وخدموا كفرسان مع أفراد الألوية أو الولاة. وعندما كانوا يسرّحون من الخدمة غالبا ما يتحولون إلى أشقياء. أما اللاوند في القوات البحريةفهم جنود تم تجنيدهم من المناطق الساحلية، وكانوا أحيانا يخدمون بدلا عن ضرائب مستحقة على عائداتهم أو قراهم.

اللواء Liva:

أنظر السنجق.

محضر Mahzar:

إلتماس موقع من مقدميه إلى دوائر الدولة. ويعني كذلك تقريرا أو سجل وقائع اجتماع.

مال ميري Mal-ı miri:

الأرض والموارد أو أي أملاك أخرى تكون تابعة للدولة.

مالكانه Malikane:

الأراضي الأميرية التي يعطى حق استعمالها لشخص ما طوال حياته دون حق الرقبة الذي يبقى للدولة.

مهتراني علم Mehteran-ı alem:

أعضاء الفرقة الموسيقية للسلطان الذين يحملون الأعلام والرايات.

المواجب Mevacib:

المعاشات التي تدفع للموظفين والعساكر مرة كل ثلاثة أشهر.

مير Mir:

قائد، زعيم.

مير آلاي Miralay:

لقب آخر للآلاي بك.

مير لواء Mirliva:

أمير اللواء.

ميرميران Mirmiran:

لقب آخر للبكلربكي أو الوالي أو أمير الأمراء.

ميراخور Mirahur (أيضا إمراخور):

موظف عالي الرتبة مسؤول عن إسطبلات القصر.

Molla:

قاض.

الدفتر المفصل Mufassal defteri:

سجل تفصيلي للواردات والنفقات للخزينة والولايات يحفظ في دائرة تسمى قلم المفصّل.

محضر باشي Mahzarbaşı:

الموظف المسؤول عن استدعاء الأشخاص إلى المحكمة والتأكد من حضورهم.

مقدم Mukaddem:

رئيس.

مقاطعة Mukataa:

تلزيم أملاك الدولة المنتجة إلى وكيل للإدارة وتحصيل الضرائب لقاء مبلغ مقطوع، الوحدة الملزمة بهذه الطريقة.

متصرف Mutasarrıf:

لقب موظف إداري في الإدارة المحلية.

مباشر Mubaşir:

الموظف الذي يوصل الأوامر و يتابع تنفيذها.

دفتر المهمة Mühimme defteri:

سجلات للأمور المهمة أو العامة حيث حفظت قرارات السلاطين والديوان الهمايوني.

ملتزم Mültezim:

متعهد تحصيل الضرائب، صاحب الالتزام.

متفرقة Müteferrika:

وحدة الفرسان التي تشكل حرس السلطان. وبعض أعضاء هذه الوحدة كانوا من أبناء بنات السلطان أو أبناء الوزراء وحكام الولايات. وكذلك كانت هناك وحدة تدعى متفرقة في الإنكشارية.

متسلم Mütesellim:

إداري مؤقت يعينه الوالي أو أمير اللواء ليحل محله خلال غيابه أو من يحتل منصب الوالي أو أمير اللواء إلى حين وصول الوالي أو أمير اللواء الجديد.

متولي Mütevelli:

مدير وقف.

ناحية Nahiye:

وحدة إدارية في القضاء.

نقيب Nakib:

خاصة نقيب الأشراف ممثل سلالة النبي محمد في إحدى المدن.

أورطه Orta:

كتيبة.

أوجاقلق Ocaklık:

إعطاء عائدات الأراضي الميرية إلى شخص مدة حياته.

عشر Öşür:

إحدى الضرائب الشرعية، عشر المحاصيل الزراعية.

بياده Piyade:

مشاة.

رعايا Reaya:

مواطنو الدولة العثمانية ودافعو الضرائب. ثم أصبحت الكلمة تعني المواطنين من غير المسلمين.

روزنامجه Ruznamçe: (روزنامجه همايون Ruznamçe-i humayun):

سجل الواردات والنفقات اليومية في الخزينة، أيضا روزنامه وروزنامه همايون.

رسوم Rüsum (مفردها رسم):

ضرائب/ عائدات، وهي تنقسم إلى رسوم عرفية وهي الضرائب غير المنصوص عليها في الشريعة والرسوم الشرعية وهي تلك المنصوص عليها في الشريعة.

سالیانه Salyane:

معاشات أو عطاءات تدفع سنويا.

سنجق Sancak:

لواء، الوحدة الإدارية الأساسية في البلاد العثمانية. والولاية تتألف من سناجق ويدير كلا منها أمير اللواء أو السنجق بك.

سنجق بكي Sancak beyi:

أمير اللواء، وهو منصب إداري وعسكري.

السكبان Sekban:

الكتيبة الخامسة والستين من الإنكشارية، وتتألف من سرية واحدة من الفرسان و34 سرية من المشاة.

سربلوك Serbölük:

قائد السرية، يساوي بلوكباشي.

سرجشمه Serçeşme:

قائد القوات غير النظامية.

سردار Serdar:

لقب للوزير الأعظم عندما يقود الجيش في الحرب حيث يغيب السلطان شخصيا. وكذلك قائد عسكري في مهمة خاصة.

سلاحدار Silahdar (سلاحدار آغا Silahdar ağa):

موظف عالي الشأن وقريب من السلطان مسؤول عن سيف السلطان وأسلحته الأخرى. وسلاحدار كذلك هو اسم أحد ألوية فرسان القابي قول الستة.

سلاحدار باشي Silahdar başı:

قائد لواء السلاحدار.

سلاحشور Silahşor:

الجنود القادرون على استعمال مختلف أنواع الأسلحة بمهارة، ولذا كانوا

يعينون لحماية السلطان وذوي الرتب العليا.

سباهي Sipahi:

صاحب إقطاع من فرسان الولايات.

صوباشي Subaşı:

رئيس الشرطة في المدينة أو البلدة.

صرة Surre:

مبلغ من المال يدفع لشيوخ قبائل البدو على الطريق إلى الحجاز تأمينا لسلامة قافلة الحج. وتعني كذلك الأموال والهدايا التي يرسلها السلطان سنويا إلى مكة والمدينة لتوزع على الأشراف والأعيان وآخرين خلال الحج.

سواري Suvari:

الفرسان.

طائفة Taife:

مجموعة من الناس، مجتمع، مجموعة رجال.

تلخيص Telhis:

تقرير، مختصر مذكرة يقدمها الوزير الأعظم إلى السلطان طلبا للرأي أو الإذن.

تلخيصي Telhisi:

موظف في ديوان الوزير الأعظم مسؤول عن كتابة التلخيصات.

تمسك Temessük:

فاتورة أو إيصال.

ترقي Terakki:

زيادة أو علاوة على معاش، أو عوائد.

تذكره جي Tezkireci:

السكرتير الأول للوزير أو الوالي، وهو مسؤول عن كتابة الرسائل والمذكرات لرؤسائه وإصدار الأوامر.

التيمار Timar:

وحدة من الأرض تعطى من قبل الدولة لشخص أو أشخاص يحق لهم جمع ضرائبها لقاء خدمات عسكرية وأخرى متفرقة. والوحدة التي يبلغ عائدها 19999 أقجه تسمى تيمارا، وما يتراوح بين 20000 و99999 تسمى زعامت، وما يفوق ذلك تسمى خاص.

طوبجي Topçu (جماعت طوبجيان Cemaat-i Topçuyan):

وحدة المدافع من جيش القابي قول.

علوفة Ulufe:

كذلك مواجب، هو معاش يدفع مرة كل ثلاثة أشهر للموظفين والعساكر. والمصطلح مشتق من علف.

إسكدار خاص توركمان Üsküdar Has Türkmen:

مجموعة من التركمان أسكنوا في إسكدار وتعين لهم خاص لقاء خدماتهم للقصر.

والي Vali:

حاكم الولاية.

ولايت Vilayet:

ولاية، إيالة.

فويفودا Voyvoda:

كلمة ذات أصل سلافي استعملت أساسا لقبا للأمراء في البغدان والأفلاق. ويبدو أن اللقب استعمل أيضا ليشير إلى حكام من رتبة أمير

لواء وما دون ذلك في بلاد الشام.

يساقجي Yasakçı:

إنكشاري ملحق بقوات أمن ولاية ما أو مقرات الشرطة للحفاظ على النظام أو لحماية بعثة أجنبية.

يايا،) Yaya يايا عسكر (Yaya asker:

أنظر بياده أعلاه.

يايا باشي Yaya başı:

قائد أي من المائة وواحدة من كتائب المشاة في الإنكشارية.

يكجري كدكي Yeniçeri gediği:

معاش أو حق مكتسب في وظيفة في الإنكشارية.

يرلو Yerli:

عساكر محليون متطوعون.

يرلو قول أغاسي Yerli kul ağası:

قائد أي مجموعة من المتطوعين من العساكر المحليين.

زعيم Zaim:

صاحب الزعامت.

زعامت Zeamet:

الإقطاع الذي يتراوح عائده بين 20000 و99999 أقجه.

ذمي Zimmi:

غير المسلم من الرعايا.

الزوائد Zevaid:

المبالغ الفائضة من الوقف بعد احتساب المصاريف.

فهرس أسماء الاشخاص والجماعات

ن

هـ

ي

فهرس أسماء الأماكن

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

فهرس أسماء الأماكن

ما زالت كتابة تاريخ لبنان، ولاسيما في القرنين السادس عشر والسابع عشر، تعتمد على المصادر المحلية والأوروبية المحدودة. وهذا الكتاب هو العمل الأول الذي يقوم على الاستفادة الواسعة من وثائق دفتر المهمة العثماني مترجمة إلى العربية، ومقابلتها بالمصادر المحلية. وقد صنفت وثائق الكتاب بحسب الأماكن الجغرافية والموضوعات، وقسمت إلى ستة أقسام، يسبق كل منها تمهيد يضعها في إطارها التاريخي. ولذا فإن كتاب لبنان والامارة الدرزية يقوم بسّد العديد من الثغرات في تاريخ لبنان في القرنين الأولين للحكم العثماني. وهو عمل مرجعي لا غنى عنه للمهتمين بتاريخ لبنان وبلاد الشام في العهد العثماني وبالتاريخ العثماني عموماً.

عبد الرحيم أبو حسين، أستاذ في دائرة التاريخ والآثار في الجامعة الاميركية في بيروت. صدر له بالإنكليزية
Provincial Leaderships in Syria 1575-1650, AUB 1985
والكنائس العربية في السجل الكنسي العثماني 1869-1922 المعهد الملكي للدراسات الدينية، عمان، 1998.



ISBN 9953-74-062-3

